
الأمن الاجتماعى
وتأثيره على التربية
(في ضوء التحديات المعاصرة)
دكتورة
حنان عبد الله الكوارى
منتدى إقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com
للكتب (كوردى ,عربي ,فارسي)

الأمن الاجتماعي وتأثيره على التربية

في ضوء التحديات المعاصرة

دكتورة

حنان عبدالله الكوارى

الطبعة الأولى

2012

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : 5404480 – الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

النـــور (55)

إهــــداء

إلي والدتي الحبيبة – أطال الله في عمرها التي أفنت حياتها في تربيتي وظللت علي بالحب والحنان .

والي روح زوجي الذي أمدني بالعزيمة والتفاني بالعمل الدءوب والمخلص

والى أولادي الأعزاء الذين منحوني الوقت لاستكمال هذا العمل

والي مملكتنا الحبيبة التي تستحق منا العنا

لأجلكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع الذي هو بداية لانطلاقتي في البحث والتقصي وللمزيد من العطاء والمسئولية . . . .

مع اصدق تحياتي

حنان الكواري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة

إن الأمن الاجتماعي حاجة أساسية تطمح إليها الأفئدة، ومصلحة وطنية حيوية تنشدها الدولة بأجهزتها ومؤسساتها وترصدها بما تضع من خطط وبرامج للتنمية الشاملة، وهو غاية سامية تعمل لتحقيقها منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية التعليمية والاجتماعية، كما أنه ميدان خصب للدراسات الاجتماعية المتخصصة. فالكل يتطلع إلى المجتمع الآمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض، والمخدرات، والجرائم والانحراف السلوكي.

وفي ظل الأمن الاجتماعي يزدهر التعليم وتتسع مجالاته وينمو الاقتصاد نموا شاملا سليما، ويطمئن الناس على دينهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم ومستقبل أولادهم، وتتمكن معاني الأخوة وروح التعاون بينهم، فتؤدى الحقوق، ويسود العدل ويختفي الظلم، وتتأسس شبكة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتفاهم والانسجام، فتكون مثمرة منتجة متعاونة على خدمة الدولة والمجتمع.

والأمن الاجتماعي لا يأتي من خارج المجتمع، بل إنما يتحقق على أيدي أبنائه وبجهودهم المتضافرة المتناسقة، فهو مسؤولية الجميع، كل حسب موقعه ونوع وظيفته ومجال تخصصه. ولابد من إدراك معنى الأمن الاجتماعي أولاً، وانتشار الوعي بأهميته ووسائل تحقيقه ثانياً، حتى تتوفر الأرضية الثقافية المحفزة للنفوس من داخلها نحو العمل، وعندئذ يسهل تجنيد الطاقات وتفعيل المؤسسات، وتوزيع الواجبات على مختلف التخصصات في خدمة مهمة واحدة.

ومجتمعنا في مملكة البحرين -بفضل الله- مجتمع مسلم لله رب العالمين، قيادة وشعباً، وقد أغناه الله سبحانه وتعالى بالقيم والمبادئ والأصول، التي يستمد منها ثقافته الاجتماعية في تحقيق أمنه واستقراره، بل إن مجموعة التكاليف الشرعية من العبادات والمعاملات والأخلاق، كما أن لها وظيفة دينية تعبدية تطوع المسلم لربه سبحانه، فإن لها وظيفة أخرى اجتماعية تعده للقيام برسالته في مجتمعه حيثما كان موقعه فيه، ابتداء من الدائرة الأسرية التي تحيط به مباشرة، إلى الدوائر التي تمتد إليها صلاته وعلاقاته من الأرحام والجيران وسكان الحي والأصدقاء وزملاء العمل.

والكلام هنا على الأسرة وإسهامها في تحقيق الأمن للمجتمع، باعتبارها الدائرة الصغرى التي ينشأ فيها أفراده، والخلية التي يتكون منها نسيجه، والخلايا إذا صلحت صلح النسيج كله، والعكس بالعكس. فالأسرة عندما تكون قائمة على أسس متينة تؤثر تأثيراً فاعلاً في ترسيخ مقومات الأمن الاجتماعي، ومن ثم في استقرار الحياة الاجتماعية وازدهارها، وهي خط الدفاع الأول عن أمن المجتمع، فيها يتوفر الجو العاطفي الذي يكتنف الزوجين بالسكن النفسي، والأولاد بالرأفة والرحمة والرعاية الشاملة فلا بد من حماية الأسرة حتى تبقى حصنا حصينا يعتمد عليه المجتمع في الحفاظ على تماسكه في ظل بنيته الإسلامية الأصيلة وتبدأ هذه الحماية من التأسيس بتيسير أسباب الزواج للشباب والفتيات ومساعدتهم على تكوين الأسر في الأوقات المناسبة من أعمارهم، فإن تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العنوسة من الأعباء الاجتماعية الكبرى، التي تتولد منها آفات كثيرة وخطرة، كالجرائم الخلقية وانتهاك الأعراض، ولا ينبغي قصر الاهتمام بمشكلة الزواج على جانبها المادي كالمسكن والعمل، بل لا بد من التكامل بالجانب الفكري الذي هو أهم، حتى يدخل الشاب والفتاة إلى الحياة الزوجية وهما يفقهان

أسسها وآدابها، فإن ضعف التأهيل للنجاح والتوافق العائلي يفسر كثيراً من أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في الأنكحة الحديثة العهد.. والطلاق إذا وقع في نكاح حديث عهد، غالبا ما تمتد آثاره السلبية إلى الأسر المتصاهرة، فتحدث بينها من العداوة والخصام ما لا تحمد عقباه، وقد يستمر زمناً طويلاً.

ان الأسرة تظل دائماً صمام أمان للمجتمعات الإسلامية، من الآفات الخطرة التي فتكت بمجتمعات أخرى تقلص فيها سلطان الأسرة على التربية والتوجيه الاجتماعي إلى حد كبير، بسبب انهيار القيم والمفاهيم التي تقوم روابط الزوجية والقرابة، كالغيرة على الأعراض والحرص على طهارة الأنساب وبر الوالدين وصلة الأرحام، وإدارة الحياة الزوجية بالتكامل بين وظيفتي الرجل والمرأة، بأن يسند لكل منهما من الواجبات ما يناسب فطرته ويلائم خصائصه. وهذه القيم لا يمكن أن تجد سندها إلا فيما أنزله الله سبحانه وتعالى من الشرائع الضابطة للمسار الصحيح الذي يصلح عليه حال الأمم والشعوب.[1]

وإن قيام المؤسسات الاجتماعية في الدول المتقدمة مادياً، وتزايد انتشارها في الكم والنوع، يعود في أهم أسبابه ومقتضياته إلى الانهيار الذي تعرضت له الأسرة مما استتبع فقدانها لوظيفتها في كفالة اليتيم ورعاية الأرملة والمسكين والعاجز لعاهة أو تقدم السن، فظهرت الحاجة إلى قيام مؤسسات تملأ الفراغ الاجتماعي الذي تركه انهيار الأسرة.

والأسرة المسلمة تتعرض اليوم إلى تحديات قوية جداً ليس من السهل مقاومتها أو الإفلات من تأثيرها، من أهمها التحدي الإعلامي الذي يغزو البيوت بسهولة مع سرعة التأثير بما يحمله من وسائل جذابة للمواد التي

---

(1) د/ محمد ابراهيم حامد : فضائل الاسلام ، دار الشروق ، القاهرة ، 2008م، ص 64.

يعرضها، وكثير منها غريب عن قيمنا وحضارتنا، يهدم الأخلاق ويبعد الدين من التأثير على سلوك الإنسان الشخصي وعلاقاته الاجتماعية. فلابد من جهود مكثفة في مقاومة هذا الزحف الإعلامي الرهيب بنشر الوعي بمسؤولية الآباء والأمهات حيال البيت ومراقبة ما يحصل فيه بدقة وتيقظ حتى يبقى محافظا على حرمته تتوفر فيه الأجواء المساعدة على التربية السليمة للأبناء والبنات، وتوجيه الاهتمام إلى انتقاء إعلامي يقدم المواد النافعة ويخلو من المنكرات.

الباب الاول

مدى أهمية الأمن الاجتماعى للمجتمع الانسانى

الفصل الاول

ماهية الأمن الاجتماعى ومقوماتة والأفات التى تهدده

المبحث الاول

ماهية الأمن الاجتماعى وأهميتة ومفترضاتة

مقدمـــة

كان الأمن ولازال هاجس الأفراد والجماعات وتسعي الأمـــم إلـــى تحقيقه بشتى السبل، باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنـــساني ويمنحه مكانه في الحياة بكرامة ، لذلك فقد رافق تصور الحيـــاة المطمئنـــة الآمنة كل العصور والأزمنة ، بما يتفق مع الفطرة التي جبل عليهـــا البـــشر وهي غريزة البقاء وغريزة الدفاع عن الحياة وســـلامة الجـــسد والحريـــة ، وتطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور وســـائل التقنيـــة التـــي توصل إليها الإنسان من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة فالـــصناعة وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات .

والواقع أن التاريخ ينبئنا أن البشر منذ وجودهم شـــغلوا بالاســـتقرار المكاني والشعور بالطمأنينة والقوة ، وهو ما اقترن بالحاجـــة الماســـة إلـــى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفي مقدمتها أمنهم الاقتصادي الغذائي والأمـــن العائلي والعشائري والأمن الصحي وهذا مـــا يعـــرف بـــالأمن الاجتمـــاعي بمفهومه التقليدي ويعرف حديثاً بالحق في التنمية البشرية المستدامة.

والأمم والمجتمعات والدول لايمكن لها أن تنهض حضاريا وتتطـــور وتتقدم تقنيا وعلميا إلا بعد أن تحقق الطمأنينية وتوفر الأمن ولاستقرار على مستوى الأفراد والمستوى الاجتماعي وهو ماشهد به التاريخ وأكدته تجارب

الأمم والشعوب ، فلا إبداع ولاتقدم ولاتطور من دون استقرار ، ولانهضه علمية أو اجتماعية أو حضارية من دون أمن أو طمأنينة تفتح العقول وتنمي الطاقات وتدفع باتجاه بناء الحضارة وتنميتها.

ولقد أدركت الأمم منذ القدم هذه المعاني فعملت على توفير الأمن لأفرادها بأشكال وصيغ مختلفة ضمن الإطار القبلي أو المحلي أو الجغرافي.

ماهية الأمن الاجتماعي:

الأمن لغة: مصدره أمن - الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن ، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف، [1] وهو بذلك: "اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة ، المعني الذي ورد فى التنزيل العزيز بقوله تعالى : " وآمنهم من خوف " ، ومنه " أمنة نعاسا " و " إذ يغشيكم النعاس أمنة منه " ، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلت ذلك حذر الشر ، " وهذا البلد الأمين " أي الآمن ، يعنى مكة وهو من الأمن. وفى حديث نزول المسيح على نبينا وعليه الصلاة والسلام :" وتقع الآمنة فى الأرض " أي : الأمن : يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان. [2] وعن رسول الله صلى الله وعليه وسلم : " نزل على جبرائيل فقال : يا محمد إن ربك يقرؤك السلام : ويقول : اشتققت للمؤمن اسما من أسمائي فسميته مؤمنا فالمؤمن منى وأنا منه " ، ولقد وصف حال المؤمن فى سورة الحشر الآية 23 والمراد بهذا الوصف أنه ": معطى الآمان " من عذاب الدنيا والآخرة

---

(1) الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ص 199 .

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الأول ، القاهرة ' دار الحديث ، ط 2003 ص 232 .

ومن مفهوم الأمن نخلص إلى أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف ، والأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق وهو ما يتجلى في قوله صلى الله وعليه وسلم : " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " ، وبالأمن صلاح الأمة ونهضتها.

المفهوم الاصطلاحي: على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعنى :" حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللا أمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها ، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن وإن عبر عن ذلك بعض قادتها ، ومنهم "روبرت مكنمارا- وزير الدفاع الأمريكي الأسبق " في كتابه " جوهر الأمن " بتعريفه الأمن بأنه: "يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة " ، وأن " الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل "، وهو ما قال به وزير الخارجية الأمريكي " أدوارد ستاتنيوس " الذي حدد هوية المكونين الجوهرين للأمن البشرى اللازم لتحقيق السلام في :

1- الجبهة الأمنية التي لا تكون إلا بالتحرر من الخوف.

2- الجبهة الاقتصادية والاجتماعية ؛ حيث يعنى النصر التحرر من العوز.

ولقد تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر ، بدءاً من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري و بيئته الخارجية .[1]

أما علماء السياسة فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي ثلاث : النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الثورية ، وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيس ، وهى تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم ، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة . أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية . أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم .[2]

ومما لاشك فيه أن للأمن مستويات متعددة ؛ وهي تجمل في أربعة : أمن الفرد ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته ، وأمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية ، وأمن قطري " إقليمي " أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها ، والأمن الدولي الذي

---

(1) الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان ، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية وعلى مواجهة الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش.

(2) مصطفى علوى ، ملاحظات حول مفهوم الأمن ، النهضة ، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ القاهرة ؛ 2000ع 5 ص 123- 126 .

تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة ؛ إلا أن الأمن الكـوكبي أفـرز مستويين هما : الأمن دون الوطني ، والأمن الذي تمارسه الدولة المهيمنة ، وقد ساهم ذلك في تطور هذا المصطلح .

فقد ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثـاني مـن عقـد التسعينيات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة ، وقـد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية ، وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. ولقد أصـبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجية ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية .[1]

وعرف أيضا الأمن الكوكبي الذي استهدف الانسجام مع مـا شـهده العصر من تقدم تكنولوجي هائل فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجـاوز الأمـن الوطني والأمن الإقليمي وكان هدفه الجوهري متمحورا حول الاقتـصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكـوكبي الـذي اهـتم بـالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، علاوة على اهتمامه بمشكلة الانفجار السكاني وقضايا البيئة ، وقدم رؤية جديدة لمفهـوم الأمـن الـذي لا يواجه أعداء تقليديين " دولا وأشخاصا " ، بل يعمل على حشد مقوماتـه لمواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث.[2]

إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت انقلابا فـي جـوهر الأمن الكوكبي الذي لم يعد مهتما بالأفكار التي كان مقررا لهـا أن تلعـب دورا في صنع العالم الحديث ، بل باستخدام القوة المسلحة التي اتخذت مـن

---

(1) موفق مضار ن مساعد الأمين العام لشؤون الأمن القومي العرى في جامعة الدول العربيـة ، مؤتمر الأمن الإنساني في الدول العربية ، الأردن – عمان 2005 .

(2) علوى مصطفي : مرجع سابق ص 125 – 132 .

مواجهة الإرهاب هدفا لها دون اعتبار لما يلحق حقوق الإنسان من انتهاكات، ورسخ للأمن دون الوطني الذي يفسح المجال لتنظيمات سياسية أو قبلية أو طائفية من لعب دور في تقرير أمنها على حساب الأمن الوطني.

كما اكتسب الأمن الإقليمي أبعادا جديدة فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل والاندماج والتعاون في المجالات كافة خاصة "الاقتصادية والتنموية" وأبرز أنجح التكتلات الاتحاد الأوروبي الذي يعمل جاهدا من أجل التصدي لسلبيات العولمة .

وترتب على ذلك تطور مفهوم الأمن لدى صانعي السياسات الدولية ، فأوروبا بعد الحرب الباردة أسست لما يعرف بالمشاركة الأورو - متوسطة باتفاق أعضاء الاتحاد الأوروبي المتوسطين والشماليين على توسيع الاتحاد الأوربي تجاه شرق أوروبا ، وتم التوصل بالإجماع حول التعامل مع التحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع الموارد المالية بينهم بما يتفق مع إدراكهم بأن القضايا الأمنية لا تقتصر فقط على الجانب العسكري بل هناك قضايا أمنية غير عسكرية مثل : البطالة وتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله ، وظاهرة الأصولية الإسلامية. وتوالت المبادرات الأوربية مثل: إعلان برشلونة الذي صاغ مشاركة شاملة ترتكز على ثلاثة محاور [السياسية - الأمنية / الاقتصادية - المالية / الاجتماعية - الثقافية الإسلامية] ، وإذا ما تأملنا الأهداف المرجوة من كل محور لكان ذلك كافيا لمواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة.

ورغم أن التحديات الأمنية التي عرفها الأوروبيون في المتوسط ضمنت جدول أعمال واشنطن إلا أنه يبقي لأمريكا منظورها الخاص الذي تحدده مصالحها القومية والوطنية رغم اعترافها النظري بأن ما يهدد الأمن يكمن في الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير ، والبطالة المرتفعة والهجرة غير الشرعية ، وأمن الطاقة والتهديد الذي يفرضه الإرهاب والحركات الإسلامية الراديكالية .[1]

أهمية الأمن الاجتماعي :

1/ الأمن ركن التنمية وأساسها :

يعد الأمن ركنا أساسيا للتنمية ،فلا يمكن تحقيق التمنية والازهار إلا إذا توفر الأمن الذي يكون دافعا إلى التخطيط السليم والإبداع العلمي والجهد العلمي ، فكل هذه الأمور لايمكن أن تتحقق إلا في ظل أمن وارف واستقرار دائم.

2/ الأمن والعدل متلازمان :

فالأمن غاية العدل ، والعدل سبيل للأمن ، فهما متلازمان لاينفك أحدهما عن الآخر ، وإذا فقد أحدهما فقد الآخر لامحالة ، ومن هنا يقول المفكرين: إن مهمة الدولة تنحصر في آمرين هما : عمران البلاد وأمن العباد[2].

---

(1) أحمد مجدى السكرى : الأمن والتعاون فى المتوسط ، قراءات استراتيجية ، س 7 ، ع 10 ، أكتوبر 2002 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ص3 وما يليها .

(2) د. جمعه شعبان وافى : التعليم والأمن في نظر الإسلام ، بحث في مؤتمر (الأمن مسؤولية الجميع) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 604/10/1999.

3/ الأمن والشرائع السماوية :

فقد كانت مهمة الأنبياء والرسل في رسالاتهم وشرائعهم وبين أقوامهم إقامة العدل والقسط الذي هو سبيل تحقيق الأمن وإقامة السلم بين بني البشر ((لقد أرسلنا بالبينات والهدى وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)) [1].

وقد ذكر رسول الله (ص) هذا المعنى بقوله (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأمالهم)[2].

4/ الأمن عنوان الحضارة :

حيث تقاس حضارات الأمم بمقتضى عدة معايير منها الأمن الاجتماعى فكم من امة متقدمة علميا ولكنها توصم بالبربرية لأنعدام الأمن لديها .

5/ الأمن قيمة عظيمة:

تمثل الفئ الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله ، وهو قرين وجوده وشقيق حياته ، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية ،إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وارف ، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة ، والإحساس بالأمن يطمئن الإنسان على نفسه ومعاشه وأرزاقه[3].

---

(1) سورة الحديد آية 25

(2) محمد بن عيس الترمذي : سنن الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر . دار إحياء التراث العربي بيروت ، ج 5 ، ص17

(3) د.ممدوح شوقي ،الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1985م ،ص28.

مفترضات الأمن الأجتماعي:

1/ منهج سليم:

لقد جبل الإنسان على حب ذاته ، فهو أناني بطبعه ، ميال إلى إشباع غرائزه ورغباته ، وتلك فطرة فيه ، وكانت هي الثغرة التي نفذ منها إبليس لإغواء آدم عليه السلام غير أن الذي فطر هذه الفطرة وجبل الإنسان عليها ، قد وضع منهجاً من شأنه أن يوظف هذه الغريزة توظيفا نافعا يهديها ولا يلغيا ، فقد زكى العقل وأحسن توجيهه وفتح للمعروف والبر والإحسان ميدانا واسعاً ، وجعل للأخلاق الكريمة مرتبة عظيمة .

2/ حزم متبصر:

ونقصد هنا سلامة المنهج وعدالة السلطان ، وحكمة السياسة أنها تكفي لخلق بيئة مناسبة لاستتباب الأمن وتحقيق الأمان في كل مناحي الحياة، ولكن قد تبقى نفوس مريضة شريرة لاتعرف معروفاً ولاتنكر منكراً، هذه لايصلحها إلا العقاب العادل ، فالعقوبة إيلام مقصود يتقرر في مواجهة اللذة التي يسعى المجرم لتحقيقها بجريمته[1].

3/ سياسة حكيمة:

وهي تعني حسن إدارة شؤون الأمة على تقصي ذلك المنهج السليم ومن السياسة الحكيمة وسد أبواب الفساد وإغلاق منافذه، وهذا يقتضي وضع سياسة إعلامية وثقافية وتربوية واقتصادية ترسخ مبادئ للخير وتعمق الأخوة. ومن السياسة الحكيمة أيضاً إنزال الناس منازلهم ، وكذلك تطبيق النظم الشرعية "تفريد العقوبة "أي إنزالها على الجناة بحسب جناياتهم وما اقترن بها من أحوال وظروف تدعوا للتخفيف أو تدعو للتشديد.

---

(1) د. محمود نجيب حسنى:علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط2,1973م ، ص33.

4/ سلطة عادلة:

عدل السلطة أساس لتحقيق أمن البلاد والعباد، وتظهر عدالة السلطة الحاكمة في تطبيق شرع الله الذي شرعه ومنهجه الذي وضعه ، فيكون ذلك التطبيق هو ضمان الأمن ومستنده ،لأن تطبيق شرع الله يقيم ميزان العدالــة بين الناس ، ويأمن كل إنسان على نفسه وماله وعرضه.

المبحث الثانى

مقومات الأمن الاجتماعى والأفات التى تهددة ووسائل تحقيقة

مقومات الأمن الاجتماعى :

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الاساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيهّا وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للأبداع والأنطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها ، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تتدرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار[1].

ومن الجدير بالذكر أن استتباب الأمن يساهم في الأنصهار الاجتماعي الذي يساهم في أرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الأبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الانسان في الاعتقاد والعبادة بما لايؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق .

أبعاد الأمن الاجتماعى :

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة. ومن خلال الأبعاد التالية:

---

(1) د/ محمد خليل حامد : مرجع سابق ، ص 88.

أولا / البعد السياسي :

والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ، وحماية المصالح العليا ، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع ، وعدم اللجؤ إلى طلب الرّعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق اجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع ، وممارسة التعبير وفق القوانين والانظمة التي تكفل ذلك ، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره .

ثانيا / البعد الاقتصادي :

والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسية ، ورفع مستوى الخدمات ، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة[1]، وخلق فرص عمل لمن هو في سن العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة .

ثالثا / البعد الاجتماعي:

والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء ، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية ، وزيادة الاحساس الوطني بانجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء ، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب ، وتوجيه الطاقات ، وتعزيز

---

(1) احمد مجدى السكرى : مرجع سابق ، ص 101.

فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهــوض بواجبهــا كرديف وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات .

رابعا / البعد المعنوي أو الاعتقادي:

وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي فــي وحدة الأمة التي تدين بالاسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه ، مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها ، كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكــر والابــداع ، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالاضافة إلى القــيم التــي استقرت في الوجدان الجمعي ، ودرج الناس على الإيمان بها .

خامسا / البعد البيئي:

والذي يهدف إلى حماية البيئة من الاخطار التي تهــددها كــالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء ، والاضرار بعناصر البيئة الاخرى مــن نبــات ومياه ، اضافة إلى مكافحة التلوث البحري الــذي يــضر بالحيــاة المائيــة والثروات السمكية التي تشكل مصدراً من مصادر الدخل الوطني . وهذا مــا تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والاجراءات المتبعه للحــد مــن مصادر التلوث . ومما يلاحظ أن الابعاد الأمنية المشار إليــه تعــالج وفــق مستويات أربعة هي أمن الفرد وأمن الوطن وأمن الاقليم والأمن الــدولي ، حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الاخطار التــي تهــدد حياته أو اسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملــك مــن الــوعي ، وباتبــاع الاجراءات القانونية لدرء هذه الاخطار ، واللجوء إلى القانون لتوفير الأمــن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز ، كما أن مقومــات الحماية الفردية توفير مستلزمات السلامة العامة .

أما أمن الدولة فهو منوط بأجهزتها المتعددة التي تسخر كل امكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ، ومرافقها الحيوية من الاخطار الخارجية والداخلية ، تكون مسؤولية الجماعات والأفراد التعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياستها . ويتحقق الأمن الاقليمي من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحدة أقليمية لحماية مصالحها ، تحددها الاتفاقيات والمواثيق ويكون التنسيق على مستوى مواجهة الاخطار الخارجية والداخلية ، ولعل مجلس التعاون الخليجي خير مثال على التعاون الاقليمي لحفظ الأمن إضافة إلى التعاون في المجالات الأخرى .[1]

أما الأمن الدولي فهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للامم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وما يصدر عنهما من قررات وما يتم اقراره من اتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

عوامل تهديد الأمن الاجتماعي :

الأمن الاجتماعي يقع ضمن مفهوم الأمن الوطني (القومي) إلاّ إنه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة وهو بهذه الحدود يعنى حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة . وأن القصد من الأمن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار ، كما أنه احترام حقوق الآخرين وصون الحرمات ؛ كحرمة النفس والمال والأعراض بما يساهم في خلق التوافق وبخاصة إذا انعدم الظلم وساد ميزان العدل حيث ورد في محكم التنزيل (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) ومن هنا يأتي الربط بين الأمن والإيمان، فمن مقومات الأمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحفظ النظام العام والعمل بأوامر الاسلام ، ويعرف د. محمد عمارة الأمن

---

(1) د/ جمعة شعبان وافى : مرجع سابق ، ص 116.

الاجتماعي بأنه الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الافراد والجماعـات في سائر ميادين العمران الدنيوي والمعاد الأخروي . وقد قال بعض الحكماء " الأمن أهنأ عيش والعدل أقوى جيش " وعليه فإن الظلم من أبرز عوامـل تهديد الأمن الاجتماعي ونقض دعائمه.

الأفات التى تهدد الأمن الاجتماعى :

1- الانحـراف

– مفهوم الانحراف

الانحراف لغة هو الميل والعدول والمجانبة

واصطلاحاً: هو الابتعاد عن المسار المحدد أو هو انتهـاك لقواعـد ومعايير المجتمع ووصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المستبعدين عن طريـق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع أو هو انتهاك القواعد التي يتميز بدرجـة كافية داخل من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع .[1]

أما الانحراف في الشريعة فهو مجانبة الفطرة السليمة واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينياً أو الخضوع والاستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود.

والشخصية المنحرفة في نظر الشارع هي من يقوم صاحبها بعمـل يفسد النظام ويحول دون تطبيقه على واقع الحيـاة حتـى يلحـق الـضرر بالمصلحة الفردية أو الجماعية أو كليهما.

وأن كل الظواهر السلوكية الخاطئة هي ثمرة الجهود المبذولة لتحطيم الإنسان وسلب عقله وفكرة وفطرته للسيطرة على إنسانيته.

---

(1) د/ مصطفى مهدى عيسى : الأنحراف والمجتمع ، دار السعادة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004، ص 87.

ويقول المولى عز وجل :{إنا خلقنا الإنسان من نطفه أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيراً * إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا} "الإنسان 2-3" فالله خلق الإنسان من خليط من المادة والروح وأعطاه إرادة الصلاح والفساد (أي القدرة عليهما) وجعله ممتحناً ومبتلى وبإرادته يختار الخير أو الشر الاستقامة أو الانحراف.

- مظاهر الانحراف

إذا كان من معاني الانحراف لغة أنه كل ابتعاد عن الخط المستقيم فإن الحديث عن السلوك الاجتماعي وبتطبيق هذا التعريف عليه بحذافيره يصعب علينا المسألة فتعريف الخط المستقيم أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر بل وفي نفس المجتمع من زمن لآخر ومن مدينة لأخرى ويرجع ذلك لاختلاف المعايير والقوانين والثقافات وكذلك نتيجة للتطور الطبيعي في أساليب المعيشة . الا أن هناك مجموعة من السلوكيات التي لا تختلف تشريع على اعتبار أنها انحرافات في المناهج والنظريات التربوية والاجتماعية المنبثقة من هذه السلوكيات على سبيل المثال لا الحصر السرقة والجريمة بأنواعها والإدمان على المخدرات.

- دوافع الانحراف

النفس الأمارة بالسوء:

يقول الله تعالى {ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها * قد أفلح من زكاها* وقد خاب من دساها}"الشمس7-10" ويقول تعالى {وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربى إن ربى غفور رحيم} "يوسف 53" .

فالنفس تشكل قوة ضاغطة لجر الإنسان في متاهات لا حصر لها وهي عدو الإنسان الأول فهي تسعى للطغيان على نور العقل وتكون عامل هدم لا نفع لذا فلا خيار أمام الشخصية السوية سوى مواجهة النفس بقوة إرادة.

إتباع الشهوات:

والتعريف اللغوي للشهوة هي الرغبة الشديدة والقوة النفسية التائقة للملذات المادية وتأتي الشهوة أحياناً بمعني الهوى وحيناً آخر بمعنى اللذة وكلاهما يفيد نفس المعنى ويساعد انتشار المغريات في المجتمع وظهورها بشكل سافر على تأجيج هذه الشهوات خاصة إذا لم يوجد ما يحفظها أو يخمدها.

الخضوع لنداء الشيطان

إن المفهوم القرآني للعلاقة مع الشيطان هي العدوان {إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً} "فاطر 6" وأن مهمة الشيطان الوحيدة هي إغواء البشر عن الصراط المستقيم وإضلالهم عن معرفة نور الحق وحركة الشيطان حركه ليست ساكنة بل هي متحركة فاعلة تتفاعل في أذهان البشر وفي خواطرهم وأعمالهم وتحوم حولهم وجاء في الروايات أن إبليس قال خمسه ليس لي معهم حيله وسائر الناس في قبضتي:

- من اعتصم بالله عن نية صادقة وأتكل عليه في جميع أموره.
- من كثر تسبيحه في ليله ونهاره.
- ومن رضي لأخيه المؤمن ما يرضاه لنفسه.
- ومن لم يجزع على المصيبة حين تصيبه.
- ومن رضي بما قسم الله له ولم يهتم برزقه.

أسباب ونشأة الانحراف

هناك مجموعة من النظريات العلمية التي تعرضت لأسباب ونشأة الانحراف وسنتطرق باختصار لأربعة منها فقط لأن المجال لا يتسع للإسهاب فيها جميعا وهذه النظريات هي:[1]

نظرية الانتقال الانحرافي

ويسميها البعض الانحراف الانتقالي وتعتمد هذه النظرية على أن الانحراف سلوك مكتسب حيث يتعلم الفرد الانحراف كما يتعلم فرد آخر السلوك الذي يرتضيه النظام الاجتماعي ويشبه رواد هذه النظرية ظاهرة الانحراف بآلة المغناطيس التي تجذب إليها نشارة الحديد وتترك نشارة الخشب وذرات التراب.

نظرية العقد الاجتماعي

يؤمن مصممو هذه النظرية بأن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الآخر.

فالفقر مرتع خصب للجريمة ، والفقراء يولدون ضغطاً ضد التركيبة الاجتماعية للنظام مما يؤدي لانحراف الأفراد بمعنى أن الفقر يولد رفضاً للقيم والأخلاق الاجتماعية التي يؤمن بها الأفراد في المجتمع باعتباره انعكاساً صارخاً لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات.

---

(1) د. زهير الاعرجي : الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج، بحوث في علم الاجتماع الإسلامي (2)، دار الهلال للنشر ، القاهرة ، القسم الأول ، 2007م ، صـ7-22.

ويدعى زعماء هذه النظرية أيضاً بأن الانحراف يؤدى إلى عدم التوازن بين الهدف الذي يسعى الفرد لتحقيقه في حياته والوسيلة التي يستخدمها لتحقيق ذلك الهدف في النظام الاجتماعي فإذا كان الفارق بين الأهداف الطموحة والوسائل المشروعة التي يستخدمها الأفراد كبيراً أصبح الاختلال الأخلاقي لسلوك الفرد أمراً واضحاً حتى يضطر معه الفرد لاستخدام الوسائل غير المشروعة مثل السرقة والرشوة والجريمة وغيرها ومن أبرز دعاة هذه النظرية عالم الاجتماع المعروف (اميلي دوكهايم).

نظرية الضبط الاجتماعي

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد فيبدأ بطرح تساؤل كيف لا ينحرف الأفراد وأمامهم كل هذه المغريات ويؤكد أصحاب هذه النظرية أن الانحراف يتناسب عكسياً مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد ويرى أصحاب هذه النظرية أن من أجل منع الانحراف الاجتماعي بين الأفراد لابد من اجتماع أربعة عناصر هي :[1]

- الرحم والقربى حيث أن شعور الأفراد بصلاتهم الاجتماعية المتينة يقلل فرص انحرافهم.
- الانشغال الاجتماعي: وهو انغماس الأفراد في نشاطات اجتماعية سليمة تستهلك طاقته الفكرية والجسدية كالرياضة والهوايات والعمل التطوعي لخدمة المجتمع.
- الالتزام والمتعلقات: وهو استثمار الأفراد أموالهم عن طريق شراء وتملك العقارات والمنافع والمصالح التجارية لأن مصلحة هؤلاء الأفراد المالية

---

(1) د/ مصطفى مهدى دعبس : مرجع سابق ، ص 101 .

تقتضي منهم دعم القانون والنظام الاجتماعي ، أما من لا يملكون فهم معرضون للانحراف أكثر من غيرهم.

- الاعتقاد : حيث أن الأديان عموماً تدعو معتنقيها إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الخلقية فالدين يهذب السلوك الشخصي للأفراد في كل مجالات الحياة الاجتماعية .

نظرية الإلصاق الاجتماعي

وتبني هذه النظرية رأيها على فكرة مهمة لم تتطرق إليها النظريات الاجتماعية السابقة فتقول أن الانحراف الاجتماعي ناتج من نجاح مجموعة من الأفراد بالإشارة إلى أفراد آخرين بأنهم منحرفون فإذا قال الأوربيون أن إفريقيا متخلفة وتكرر هذا الحكم في وسائل إعلامهم أصبح الأفارقة جميعاً متخلفين في المنظور الاجتماعي الأوربي .

وإذا الصق صفة التحضر على الشعب الأمريكي أصبح الأمريكان متحضرين في نفس المنظور الاجتماعي الأوربي وتقسم هذه النظرية الانحراف إلى قسمين الأول هو الانحراف المستور وهو الانحراف الذي يرتكبه أغلب الأفراد في فترة ما من فترات حياتهم ويبقى مستوراً دون أن يكتشفه أحد خاصة شريحة الأطفال والمراهقين والثاني الانحراف الظاهر فعندما يتهم هؤلاء الأفراد بالانحراف علنياً يتبدل الوضع النفسي والاجتماعي للمتهمين قبولاً جذرياً لأن الآثار المترتبة على انحرافهم تعني أولاً إنزال العقوبات التي أقرها النظام الاجتماعي عليهم وثانياً افتضاح أمرهم أمام الناس وثالثاً انعكاس ذلك الافتضاح على معاملة بقية الأفراد لهم ، لذلك فالصفات القاسية التي يستخدمها النظام الاجتماعي ضدهم كصفات السرقة والاحتيال والزندقة والتكفير إنما وضعها في الواقع النظام الاجتماعي والسياسي

وألصقها بهؤلاء الأفراد[1]، وعلى هذا الأساس يتصرف المنحرف بقبوله هذا التعريف الاجتماعي ومع مرور الزمن ينظر المنحرفون لأنفسهم بالمرآة الاجتماعية التي تدينهم وتحدد علاقاتهم الاجتماعية فيصبح لهم مجتمعهم الانحرافي الصغير داخل المجتمع الإنساني الكبير.[2]

وكأي نظرية علمية خاصة إذا كانت تفسر السلوك الإنساني نجد لها من المؤيدين والمعارضين ولكن أبرز الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات هي أن نظرية الانتقال الانحرافي تجعل علاج الانحراف مستحيلاً لأنها تعتبر الانحراف ظاهرة اجتماعية طبيعية يصعب ضبطها والسيطرة عليها ونظرية القهر الاجتماعي تفشل في المعالجة لأنها تعزي الانحراف إلى انعدام العدالة الاجتماعية وتتجاهل انحرافات الطبقة الغنية في النظام الاجتماعي الأمر الذي يجعلها أكثر بعداً عن التحليل الواقعي الاجتماعي العملي.

حتى أن علاقة الرحم والقرابة والمعتقد والانغماس الاجتماعي التي نادت بها نظرية الضبط الاجتماعي من أجل ردع الانحراف وضبط المنحرفين لم تؤدي ثماره المرجوة لقصور النظام الجنائي الرأسمالي وعدم إحاطتهم بدقائق النفس البشرية.

أما نظرية الإلصاق الاجتماعي ففاشلة في علاج الانحراف خاصة في تفسير الانحراف المستور الذي يتحقق دون إلصاق تهمة معينه بالمنحرف.

---

(1) ممدوح شوقي : مرجع سابق ، ص 63 .

(2) د/ مصطفى مهدى عيسى : مرجع سابق ، ص92.

الرؤية الإسلامية وتحليلها ومعالجتها لظاهرة الانحراف الاجتماعي

يمكن أن نعزى نجاح هذه الرؤية إلى أربعة أسباب لم تتطرق لها النظريات الغربية الأربع وهذه الأسباب هي:

1- العدالة الاجتماعية والاقتصادية: التي جاء بها الإسلام وحاول نشرها بين الأفراد وأهمها السعي لتضييق التفاوت الحاصل بين الطبقات الاجتماعية من خلال تقرير حقوق الفقراء من أموال الأغنياء مثل الزكاة وأنواع الضرائب الإجبارية الأخرى ناهيك عن حقه في الصدقة ومحاربته للترف في الاستهلاك واعتبار المجتمع ككل مسؤول عن الفقير ومشاركاً في قتلة إذا مات من الجوع

2- العقوبات الصارمة ضد المنحرفين: كالقصاص والدية والتعزير وقد صنف الإسلام الانحراف إلى أربعة أصناف وهي :

- جرائم الاعتداء على النفس وما دونها وحدد لها القصاص أو الدية مع الشروط.
- جرائم ضد الملكية وضمنها القطع ووجوب رد المغصوب.
- الجرائم الأخلاقية (العرض) ومنها الرجم والقتل والجلد.
- جرائم ضد النظام الاجتماعي كالحرابة والاحتكار ونحوهما وفيها التعزير أو الغرامة وهذه الأحكام هدفها الردع وليس الانتقام.
- المساواة التامة بين جميع الأفراد أمام القضاء والقانون وفي هذا المجال ليس أبلغ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد أتشفع في حد من حدود الله والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها أو كما قال عليه الصلاة والسلام . والتاريخ الإسلامي زاخر بالأمثلة الدالة على

المساواة ومنها قول عمر بن الخطاب للقبطي أضرب ابن الأكرمين وهو ابن عمرو بن العاص.

- المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة والانحراف كإلزام عائلة المنحرف دفع دية القتيل عن طريق الخطأ ودفع دية القتيل الذي لا يعرف عاقلتة من بيت المال وهذا كله لدفع الأسرة والطائفة لإصلاح الفرد المنحرف وإرشاده.

2- الغلــــو :

الغلو مجاوزة الحد في كل شئ ومنه الغلو في الدين وهو يعني الميل والانحراف عن الطريق المستقيم فمن زاد في الدين ما ليس منه أو تشدد في العبادة حتى خرج بها عن الصفة الشرعية فقد تعبد الله بغير ما شرع.

ومقابل الغلو هناك الاعتدال وهو مفهوم مشتق من الجذر اللغوي الثلاثي عدل وفي معناه التوسط والقصد الاقتصاد والتوازن والاستقامة والاستواء في التفكير والعمل والسلوك وفق هذه المعاني تتزل القرآن الكريم ومن ذلك {وجعلناكم أمة وسطا} {واقصد في مشيك} {واقيموا الوزن بالقسط} {فاستقم كما أمرت} أي على المنهج الوسط {تعالوا إلى كلمة سواء}وبمقتضى هذا فنحن أمة مدعوه أو محفوزة إلى التحرر مما يضاد هذه الدلالات مثل الغلو والعدوان والشطط والطغيان والإسراف والانحراف والتنطع والتشدد وسائر النقائض المتعارضة مع مفهوم الاعتدال.

فالكون كله يقوم على التوازن والاعتدال لا على الغلو والتطرف والاضطراب {والسماء رفعها ووضع الميزان} ولو أختل هذا الميزان أو التوازن لانفرط عقد الكون ومثل ذلك {والأرض مددناها وألقينا فهيا رواسي وانبتنا فيها من كل شئ موزون}{والله أنزل الكتاب بالحق والميزان}.

ومما قاله عليه الصلاة والسلام (إياكم والغلو في الدين) (وهلك المتنطعون) ومن قواعد الشريعة أن المشقة تجلب التيسير وكلما ضاق الأمر اتسع والضرورات تبيح المحظورات.

الجذور التاريخية للغلو في الدين

يعتقد البعض أن حركة الغلو باسم الدين نشأت مع ظهور حركة الخوارج في العقد الرابع الهجري ولكن الأصح أنه وجدت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذرة أوليه لجذور التشدد في الدين ويظهر ذلك مع النفر من القوم الذين سألوا عن عبادته صلى الله عليه وسلم وكأنهم استقلوها فأحدهم قال أصوم ولا أفطر والآخر يقول أقوم ولا أنام والثالث قال لا أتزوج النساء فكان رده عليه الصلاة والسلام حاسماً في بيان اعتداله وتوازنه في عبادته فقال أنا أقوم وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن شئ فليس مني .

وقد تنبأ الرسول صلى الله عليه وسلم بمثل هذا السلوك بقوله " يخرج من ضئطى هذه أقوام تحفرون عبادتكم إلى عبادتهم وصلاتكم إلى صلاتهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميه) ويمثل الخوارج أول حركة منظمه للغلو في الدين وأسست عقائدها الباطلة على الغلو وتبعها حركات أخرى مثل القراطمه وغيره.

أنــواع الغلــو

للغلو أنواع عدة وترتبط أنواعه بتعريفه ويمكننا هنا أن نقول أنه من الناحية الشرعية ينقسم إلى:

1- **غلو اعتقادي:** وهو ما كان متصلاً بالعقائد كالغلو في الائمه وادعاء العصمة لهم أو البراءة من العصاه كغيرهم واعتزالهم وهو من أشد أنواع الغلو الديني مما يترتب عليه من التفرق والتحزب

2- **غلو عملي:** ومنه التعسف في أداء العبادة والتكليف بم لا يطاق أو تحريم المباحات من باب الزهد والورع وترك ما أحل الله.

نتائج الغلو

من أهم نتائج الغلو هي تأزم العلاقات بين المختلفين حتى ولو كان الخلاف بسيط ورفض الآخر لمجرد أنه لا يتبع ما اتبعه في عبادتي ورفض حقيقة شرعيه مهمة أن الاختلاف سنة وأن كبار الصحابة والتابعين والائمه اختلفوا وكان من نتائج هذا الاختلاف اتساع الخيارات الفقهية أمام المسلمين.

وهذا التأزم في العلاقات ورفض الآخر هو بذرة التكفير الذي قد يقود للعنف لاثبات صحة الرأي والاعتقاد لدي ضيقي الأفق وغير القادرين على المجادلة الحقه ومن نتائج الغلو ظهور شخصيات ورموز يتبعها بعض السذج واكبر شخصيات الخوارج التي أظهرها هذا الغلو عبدالرحمن بن ملجم الذي قتل الإمام على رضي الله عنه فلما قطعت يده لم يجزع ولما سملت عيناه لم يجزع وعندما هموا بقطع لسانه فزع فلما سأل قال اخشي أن تمر ساعة واحده دون لسان فلا أستطيع ذكر الله وباسم الدين قامت فتنة القرامطة وباسم الدين وقف العباس السفاح على مائدته فوق جثث تسعين من بني أمية تختلط خطبته مع أنين الأطفال والشيوخ وينزعون الروح طلباً للموت

ونجد اليوم من يشكك في معتقدات مشايخ الفقه الإسلامي لمجرد أنهم حملوا رؤية مختلفة لمسائل فقيه بحتة لا تحتمل التفسير العقائدي ، وقد أدى انحدار الدولة العثمانية في أخر أيامها لنشوء أزمة فكريه في العالم العربي

لم تكن المنظومة الدينية بعيده عنها ولهذا نشأت كثير من البـــدع والطرائـــق المتصوفة في شبه الجزيرة العربية تحديداً وادي هذا إلى نشوء تيار يحـــاول تفكيك هذه البدع عن طريق الايفال بالنقيض وبهذا كانت بذرة الغلو في تأطير مفهوم العقيدة تلك التي انقسم بها المجتمع الإسلامي وإلى مذاهب شتى.

ومن أخطر نتائج الغلو كذلك تمسك الكافر بكفره واعتقاده صـــواب رأيه لكثرة ما يراه في ممارسة بعض الدعاة من تنطـــع لا يتناســـب أحيانـــا وواقع مجتمع ما أو فترة زمنية معينه.

أسبـــاب الغلـو

وأسباب الغلو كثيرة وسنحاول التطرق لإبرازها فقط بما يتناسب مع مساحة هذا العمل وهي:

1- الجهل بالنصوص الشرعية وعدم العلم بمقاصد الشريعة السمحاء.

2- الاعتقاد بملكية الحقيقة الواحد وأن كل مسألة فقيه لهـــا مـــرجح واحـــد متناسين شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس والرخصة والعزيمة.

3- انتشار المظاهر المنافية لتعاليم الإسلام وأوامره ونواهيـــه فـــي بعـــض المجتمعات وبشكل سافر يتحدى بها مشاعر المسلمين مثل أمـــاكن بيـــع الخمر وأماكن اللهو غير البريء والدعارة وما في حكمها.

4- إبراز الإعلام بأنواعه المختلفة لرموز مجتمعيه فاســـده مـــن الناحيـــة الشرعية والفكرية بل وتبوأها مراكز متقدمة في البلد وفتح المجـــال لهـــا لمهاجمة الدعاة وأحياناً الدين نفسه تحت ذرائع مختلفة

5- اضطهاد حملة الفكر الإسلامي السليم والدعوه الملتزمة بشروطها والتضييق على أصحابها بشتى الطرق بما فيها التعذيب الجسدي والنفسي ووصمها بالإرهاب والتطرف لمجرد اتباع أعضائها لدين الله.

6- عدم قدرة العلماء والرموز الدينية الكبيرة على صياغة خطاب إرشادي يتوافق مع روح العصر في عباراته ويحاكي الواقع المرير الذي تعيشه الأمة ويقدم الحلول والمقترحات

7- عدم وجود ساحات حره للحوار والفكر وعرض الرأي والرأي المخالف مهما كانت شدته مما أدى لانزواءِ البعض بعيداً عن المجتمع ولو بشكل حسي وان اختلطوا به مادياً مما يجعل هذه الفئة تفتى وتبرر بنفسها ما تقوم به دون قائد أو قدوه أو عالم.

8- قلة ثقافة بعض الدعاة وضحالة قدراتهم العلمية والتحليلية فنجدهم يأخذون بنصوص دون أخرى ويأخذون المتشابه ويتركون المحكم والجزئيات دون الكليات .

3- المخدرات:

سأحاول أن اركز هنا على المخدرات كأحد أخطر الآفات التي تنخر جسد المجتمع وتهدد كيانه واستقراره واحياناً استمراره وليس هذا تقليل من خطر باقي المسكرات لكن اعتقد أن هذه الآفه أكثرها خطراً وأسرعها انتشاراً في المجتمعات خاصة الغنية منها.

ذفالمخدرات مواد نباتيه أو كيماوية لها تأثيرها العقلي والبدني على من يتعاطاها وتصيب جسمه بالفتور والخمول وتشل نشاطه وتعطل عقله وتؤدي إلى حالة الإدمان والتعود عليها بحيث أنها لو امتنع عنها قليلاً تغير طبعه وتغير حاله وساء مزاجه.

الجذور التاريخية لاستخدام المخدرات :

يعتقد أن استخدام المواد المخدرة يعود لأكثر من 5000 سنة فمنذ العصور السحيقة قام أناس بزراعة نباتات مخدرة لأغراض ترفيهية وطبيه أو اجتماعية لكن البداية المعاصرة لاستخدام المخدرات خاصة في الغرب بدأت بالاستخدام الطبي للمخدرات حتى أن بعض الأطباء كانوا يصفونها كعلاج لبعض الأطفال جميلاً منهم بآثارها الجانبية ، وفي الحرب الأهلية الأمريكية كان المورفين يستخدم علاجاً في حالات الإصابة حتى سمي الإدمان على المورفين آنذاك (مرض الجندي) وفي سنة 1890 أنتجت شركة باير في ألمانيا مادة مخدره جديدة على اعتبار أنها أقل خطورة من الهيروين وهي المورفين والذي تبني لاحقاً أنه لا يقل خطورة عن الهيروين وعندما أدرك الناس مخاطر الإدمان كانت المخدرات قد انتشرت بشكل واسع جداً .

بوابات الإدمان :

إضافة لوجود عوامل اجتماعية وشخصية وبيئية تهيئ الظروف الانحرافية للشباب وغيرهم إلا أن بعض الدراسات خاصة في الغرب أثبتت أن هناك بوابة محدده تساهم في تعاطي المخدرات ومن هذه الدراسات دراسة (Fonseco 1997) وابرز هذه البوابات:

1. التدخين :

فإن تدافع كثير من المراهقين نحو التدخين هدفه إبراز الذات والتحدي والسعي للحصول على صورة لذواتهم تعطيهم شيئاً من النشوة التي يبحثون عنها وتدفعهم للبحث عن درجات أعلى من النشوة واللذة فيتولد لديهم الاستعداد لتعاطي المخدرات وتزول الحواجز الأخلاقية والقانونية ويقول أحد

الباحثين (Johnston 1996) إن تعلم تدخين السجائر هو تدريب ممتاز لتعلم تدخين الماريون (الحشيش) .

2. الكحول :

تدل الدراســـات العلميـــة ومنهـــا دراســـة (Kandel,eral 1992) أن استخدام المخدرات يبدأ بتعاطي البيرة والخمرة وهي أم الخبائث وأثبتـت هذه الدراسات وجود علاقة قوية بين التدخين والكحول .

3. رفاق السوء:

يأتي خطر رفاق السوء من أن تأثيرهم يتزايد فـــي مرحلـــة يكـــون الشباب فيها قابلاً للتأثير خاصة مرحلة المراهقة وضعف التـــرابط الأســـرى ويزداد أثر رفقاء السوء عندما تكون شخصية المراهـــق هـــشه وعناصـــر المقاومة لديه ضعيفة ولا يستطيع أن يقول لا .

إحصائيات عامة:[1]

- تبلغ نسبة المدخنين للحشيش (الماريرونا) من البالغين بين ســـن 18-25 64% في المجتمع الأمريكي.
- 32% من حجم القوى العاملة الأمريكية يتعـــاطى المخـــدرات بخـــلاف أنواعها.
- يقدر حجم التجارة في المخدرات بمختلـــف أنواعهـــا 90 مليـــون دولار أمريكي سنوياً.

---

(1) د/ علاء الدين محمد محسن : المخدرات ... والجريمة (دار الوفاء – الاسكندرية – 2008) ص 163 وما بعدها .

- وتذكر السجلات الرسمية السعودية أن مستخدمي المخدرات يدفعون أكثر من 60% من دخلهم للحصول عليها وتصل لـ 90% من دخلهم في حالة الإدمان.

- ذكر مدير إدارة مكافحة المخدرات في الأردن في لقاء تلفزيوني معه أن الأردن فقد خلال العامين المنصرمين 30 شاباً بسبب تعاطي المخدرات فكم شاباً فقدناهم لنفس السبب دون أن نعرفهم.

- وفي الكويت يعتقد أن عدد متعاطي المخدرات بلغ 20 ألف متعاطي ، وفي عام 2000 بلغ عدد الحوادث المرورية بسبب السكر والمخدرات 753 حادث ، وتبلغ نسبة المسجونين في قضايا المخدرات في السجن المركزي 7% وقد بلغ عدد من توفوا بسبب تعاطي المخدرات في الكويت 54 شخصاً في عام 2001

أسباب انتشار ظاهرة المخدرات:

في دراسة قام بها المشروع الوطني للوقاية من المخدرات (غراس) في الكويت ظهرت الأسباب التالية:

1- سهول الحصول على المال مقابل تسهيلات يعرضها تجار هذه السموم.

2- غياب الوازع الديني وتدني مستواه لدي البعض من الناس وانتشار قيم دخيلة على المجتمع

3- ضعف عمليات التفتيش والرقابة واتساع الحدود البحرية وصعوبة السيطرة عليها

4- قيام بعض مقاهي الشيشة بدس المخدرات للزبائن ليعتادوا عليها وليعودوا لهذه المقاهي دون غيرها خاصة الحشيش.

5- عدم وجود مستشفى متخصص لعلاج المدمنين جسدياً ونفسياً واجتماعياً فالمدمنون يوضعون في مستشفى الطب النفسي في جناح خاص (يجري حالياً إنشاء مستشفي متخصص للإدمان بتبرع من بيت التمويل الكويتي وهو بنك إسلامي في الكويت بقيمة 4 ملايين د.ك)

6- ضعف الترابط الأسري فـ 75% من المتعاطين يتبعون لأسر مفككه.

وفي دراسة أخرى[1] على عينه من المدمنين الكويتيين وسؤالهم مباشرة عن أسباب اتجاه الشباب في المجتمع الكويتي لتعاطي المخدرات والمسكرات ظهرت النتائج التالية:

- أن بداية الإدمان عادة تبدأ عند سن 5 – 19 سنة.
- أغلب المتورطين في هذا الأمر من أصحاب الدخول المحدودة.
- 18% من أفراد العينه تقريباً يصرفون أكثر من ثلث دخولهم على هذه المواد.
- ويمثل الأقران والأصدقاء واحدة من أهم المتغيرات التي تؤثر على سلوك الإنسان وتحدد مساره.
- غياب الوازع الديني يعتبر مسألة مهمة في سلوك الفرد لطرق غير سوية.
- أظهرت الدراسة الحاجة لوضع استراتيجية تربوية توعوية واضحة المعالم للحد من انتشار هذه المسكرات والمخدرات.

(1) محمد غريب الصوالحة : الافات الضارة لمجتمع المخدرات – الكويت – 2008 – ص 98.

وفي دراسة ثالثة[1] على عينه من طلاب المدارس الثانوية الحكومية يبلغ تعدادها 4007 مفرده 54.2% ذكور و 45.7% إناث بين سني 13-20 سنة من خلال استبيان يتكون من 65 تبدأ وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى انتشار تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب على طلاب المدارس الثانوية بدولة الكويت وعلاقة ذلك بعدد من المتغيرات النفسية والاجتماعية ومن أبرز نتائج هذه الدراسة :

- 15.6% من أفراد العينة تعاطوا الأدوية المهدئة والمنشطة والمنومة بدون أذن طبي و 14.7% منهم دخنوا السجائر 12.7% الكحوليات و 12.2% دخنوا الشيشة 2.1% المخدرات الطبيعية مثل الحشيش والأفيون و 1.8% تعاطوا مخدرات غير محدده و 1.5% تعاطوا هيروين وكل هؤلاء تعاطوا هذه المواد على سبيل التجريب.
- أثبتت الدراسة أن من استمروا بعد مرحلة التجريب أعلاه هم 30.7% في حالة الأدوية و 63.8% في المخدرات الطبيعية و 31.8% في الكحوليات.
- المدى العمري لبداية من تعاطي هذه المواد المؤثرة 15-17 سنة.
- وجود علاقة سلبية وعكسية بين التعاطي ومستوى تحصيل الطالب.
- أثبتت الدراسة وجود اقتران بين تعاطي المواد المؤثرة مثل التدخين والأدوية والمخدرات والكحوليات وبين ارتكاب العديد من الانحرافات السلوكية داخل المدرسة خاصة مثل الغش في الامتحان والشجار مع المدرسين والهروب والسرقة والشجار مع الوالدين.

---

(1) مهند العنيزى : المخدرات والشباب – دراسة تحليلية – الكويت – 2008 – ص 133.

4- الفقــــر:

تعتبر ظاهرة الفقر واحده مــن أهــم المعــضلات التـــي واجهتهـــا المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور وفي القـــدم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تـــؤدي إلـــى القهـــر والاستعباد ولذا فإن الأديان السماوية جميعها أولت ظـــاهرة الفقـــر اهتمامـــا خاصاً وقال صلى الله عليه وسلم "اللهم أعوذ بك من الكفر والفقر) أبو داوود ويقول صلى الله عليه وسلم (كاد الفقر يكون كفراً) رواه أبو تميم في الحليـــه عن انس وسنده ضعيف. ومن أشهر المقولات مقولة سيدنا على بـــن أبـــى طالب رضي الله عنه (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) وفي التراث الفلسفي يقـــول ارسطو (الفقر مولد الثورات والجريمة)

الفقر كمفهوم: والفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهـــو مفهـــوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد تدور معظم الأدبيات التي تتحدث عن ظاهرة الفقر حول نوعين أساسيين من الفقر الأول يـــسمى بالفقر المطلق absolute poverty)) ويحدد الفقر بأنه عدم قدرة الفـــرد / الأسرة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية الغذائية وغير الغذائية وهناك الفقـــر النسبي relative poverty)) ويشير لعدم قـــدرة الفـــرد والأســـرة للوفـــاء بالمستوي المعيشي للمجتمع الذي تعيش فيه .

وتحدد الأمم المتحدة خط الفقر أي الخط الذي يفصل بين الفقير وغير الفقير أنه دولار واحد باليوم بالنسبة للفقر المطلق وبطبيعة الحـــال فـــالفقر يختلف باختلاف المجتمعات والأوقات والأحوال والأشخاص وأساليب تعريفه وطرق قياسه ووسائل معالجته.

ويمكن التأكد أن الفقر بمفهومه النسبي الذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد هو ظاهرة موجودة في بلدان الخليج يبرز أكثر في صورة التفاوت في توزيع الدخل وليس في انتشار ظاهرة الفقر المطلق أو المدقع منه .

أخطار الفقر:

أ - **خطره على العقيدة:** فالفقر قد يكون مدعاة للتشكك في حكمة التنظيم الإلهي للكون والارتياب في عدالة التوزيع الإلهي للرزق وقد يؤدي لنظرة جبرية تدعوا لقبول الواقع وعدم العمل والكدح والسعي للرزق.

ب- **خطر الفقر على الأخلاق والسلوك:** فقد يدفع البؤس والحرمان الذي يعيشه الفقير خاصة إذا كان إلى جواره مترفون قد يدفعه لسلوك غير سوي وتشكيك منه بالقيم الأخلاقية والنظام العام للمجتمع لهذا قالوا (صوت المعدة أقوى من صوت الضمير) ويقول صلى الله عليه وسلم (إن الرجل إذا غرم - استدان - وحدث فكذب ووعد فأخلف).

ج - **خطر الفقر على الفكر الإنساني:** فأثر الفقر يمتد للجانب الفكر كما هو في الجانب الروحي والأخلاقي للإنسان فروي عن الإمام أبي حنيفة أنه قال " لا تستشر من ليس في بيته دقيق" لأنه مشتت الفكر ومشغول البال فلا يكون حكمه سديداً.

د - **خطر الفقر على الأسرة:** فالفقر مانع رئيسي من موانع الزواج وتكوين الأسرة والتناسل الإنساني لما وراءه من أعباء ونفقه لهذا أوصى القرآن غير القادرين على الزواج بالتعفف والصبر حتى تواتيهم القدرة الاقتصادية بقوله تعالى {وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله والله واسع عليم} (النور 33) واثر الفقر كذلك على

استمرار الأسرة فمن حق القاضي أن يفرق بين المرأة وزوجها لعجزة عن النفقة عليها رفعاً للضرر عنها وفقاً لقاعدة (لا ضرر ولا ضرار).

بل قد يتعدى الأمر إلى قتل النفس التي حرم الله بسبب الفقر وهي حقيقة قرآنية ذكرها تعالى بقوله {ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم} (الأنعام 151) وفي بعض الصحف تظهر أخبار تشير لبيع بعض الأسر لأولادها بسبب ضيق الحال أو انتحار الأب أو الأم مع الأولاد بسبب الفقر .

هـ- **خطر الفقر على المجتمع واستقراره:** روي عن أبي ذر أنه قال "عجبت لمن لا يجد القوت في بيته ! كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه" فقد يصبر المرء على الفقر إن كان ناشئاً من قلة الموارد وكثرة الناس أما إذا نشأ من سوء التوزيع للثروة والدخل وبغي بعض الناس على بعض وترف أقلية في المجتمع على حساب الأكثرية فهذا هو الفقر الذي يثير النفوس ويحدث الفتن والاضطراب ويقوض أركان المحبة والإخاء بين الناس.

وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي:

يمتلك المجتمع القدرة على تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلالات الناشئة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية ، والنفاذ إلى اسبابها ، ووضع الحلول الناجحة لها ، حيث تتولى الدولة بما تملك من أجهزة وقدرات في التصدي لكل الأخطار ، وتتبع من الوسائل والاساليب ما يكفل معالجة الاختلالات عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية في رسم صورة المستقبل وتحسين الاوضاع المعيشية،[1] فالخطط التنموية ترصد

---

(1) فايزة محمود علي : الامن الاجتماعي .. ابعاد وأهداف (دار الشروق للطباعة والنشر – القاهرة – 2009) ص 113.

الجانب المعيشي وتسعى إلى زيادة معدلات الدخل ، والاخذ بيد الفئات الأقل حظا لتنال نصيبها من الرعاية ، كما تقوم المؤسسات التربوية بإعداد النشء اجتماعياً ونفسياً ومعرفياً ليكونوا مواطنين صالحين ، وفيما يتعلق بالتصدي للجرائم فإن الدولة بما تملك من جهاز قضائي وأمني قادرة على تجفيف منابع الجريمة ، اضافة إلى الاجراءات للتخفيف من آثارها على أن هذا الدور الأساسي للدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي والتصدي للآفات التي تهدده لابد وأن يحظى بمساندة مؤسسات المجتمع المدني الدينية منها والخيرية والشبابية والتطوعية ، ومنها يبرز دور المسجد في تهذيب الاخلاق والحث على المكارم ، والتحذير من الفتن فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، والصوم جُنة، والذكر غذاء الروح ، ومبعث الطمأنينة، وهنا يأتي دور الوعاظ في التوجيه والارشاد وتعريف الناس بالاحكام والحلال والحرام.

كما تشكل النوادي والجمعيات الخيرية داعماً رئيساً في مكافحة الآفات الاجتماعية عن طريق توجيه طاقات الشباب إلى العمل النافع والابتعاد عن رفاق السوء من خلال الأنخراط في النشاطات الهادفة والاعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والفائدة .

ولابد في هذا المقام من ابراز دور أجهزة الاعلام المطبوع منها ، والمسموع والمرئي والتي تساهم بشكل فاعل في خلق الرأي العام ، والتوجيه بما لديها من حضور، وقدرة على الانتشار ومما تملك من سلطة معرفية ومعنوية .

وتبقى الاسرة الحاضن الأول وحجر الأساس في البناء التربوي ، فالتربية الصالحة المسؤولة تقدم للمجتمع أفراداً أسوياء قادرين على المشاركة في بنائه بكفاءة ، واقتدار ، وإما إذا ما أخلّت الاسرة بواجبها ، وعانت من التفكك ، فإن المجتمع بكاملة سيدفع الثمن .

وتكمل المدرسة والجامعة ما بدأت به الأسرة من الاعداد والصقل وغرس القيم والفضائل ، وتزويد الاجيال بالمعرفة والخبرة ليكونوا أعضاء صالحين في مجتمع صالح تسوده العدالة والمساواة تحت مظلة الأمن والأمان

ومن التمهيد السابق يتضح ان للأمن وسائل عديدة منها ما هو مادي ومنها ماهو معنوي ونجملها في الآتي [1].

التعاون والتآزر: وهو يعني تضافر الجهود الوطنية والدولية لتجفيف منابع الإجرام والقضاء على أسبابه وتعقب المجرمين المخلين بالأمن ، والتعاون على المستوى الوطني ، بحشد طاقات الأمن لتقف صفاً واحداً في وجه الانحرافات المخلة بالأمن تحقيقا لقول الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم :(من رأى منكم منكراً فليغير بيده ،ولمن لم يستطع فبلسانه،ومن لم يستطع فبقلبة وذلك أضعف الإيمان)[2].

توفير الإمكانات المادية المناسبة: وأهمها في هذا المجال تدعيم وسائل السلامة لتوفير الأمن النوعي ،ثم تطوير الأجهزة الأمنية ،وذلك بتزويدها بالوسائل الحديثة اللازمة للتعامل مع الأزمات الأمنية ومواجهة التطور في متناول المجرين، فإنه ينبغي أن تمتلك قوات الأمن ما يفوق ذلك من الوسائل حتى تظل ممسكة بناصية الأمن .

تدريب القوات المخصصة لحماية الأمن: تدريبا مناسبا لتصبح قوة فاعلة قادرة ، وذلك يقتضي تطوير وتحديث المناهج الدراسية ،كما يقتضي تبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل، فالعنصر البشري القادر والمؤهل، هو الأداة الأولى للحفاظ على الأمن.

---

(1) عميد . عبد الله بن عبد الرحمن المشخص ، التوعية الأمنية في وسائل الإعلام السعودية ، مرجع سابق ، ص 40.

(2) مختصر صحيح مسلم ،ص 16.وأيضا ؛سنن الترمذي ،ج3 ،ص 318.

توظيف مناسب للعقوبة :فمن المعلوم أن العقوبة إنما قـررت لكـف المجرمين عن الإجرام، وكف غيرهم من الاقتداء بهم ،ومن صـفاتها أنهـا تحدث إيلاما ماديا ونفسيا، فينبغي اختيارها بدرجة تجعلها مناسبة مع الجريمة نوعا ومقدارا ،كما ينبغي أن تكون متصفة بـصفتي اليقـين فـي التطبيـق والسرعة في التنفيذ، كما يجب أن تكون محققة لمبدأ المساواة لتكون ذات أثر فعال في محاربة الإجرام وتحقيق الأمن الشامل .

التوعية الموجهة : حيث يجب أن يصاحب كل الوسائل الـسابقة ، توعية مناسبة ، وذلك بتوضيح أحكام الشرع والقانون في شأن الأفعال المخلة بالأمن ، وتوضيح الجزاء الذي ينتظر العصاة في الدنيا والآخـرة ، دون أن يغفل أمراً تلك الأفعال ، سواء قل أو جل ،ثم لابد بعد ذلك من وضع سياسة إعلامية مناسبة أثرها في الردع والزجر كما يجب توعية بأساليب المجرمين والطرق الصحيحة لمواجهتها، فإن يقظة المـواطن تفـسد خطـة المجـرم وتحبط مسعاه.

الفصل الثانى

الرؤية الفلسفية والفكرية للأمن الاجتماعى

المبحث الاول

الأمن الاجتماعى وظاهرة العولمة

ماهية العولمة :

العولمة ظاهرة قديمة حديثة ارتبطت بالتقدم التقنـــي والتكنولـــوجي وبالتجارة، وهي عملية ذات أبعـــاد مركبـــة تـــشمل النـــواحي الاقتـــصادية والتكنولوجية والمعلوماتية ، وأيضا النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وهي بذلك ظاهرة طبيعية لتوافقها مع تطور المجتمعـــات وتحـــدد وســـائلها ومسارها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية التي تخـــضع لمـــا تحـــدده الجهـــة المهيمنة.

وهي ليست بالظاهرة الحديثة لارتباطها بحركة تطور المجتمعـــات ، فقد سبق أن روج العالم لمثل هذه الأفكار. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولي دعا الرئيس الأمريكي عام 1918 م إلى مبادئه الأربعة عشر لتدشين عصر جديد يتسم باحترام حقوق الشعوب كافة ، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية تمت صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وذلك قبل سنوات من بدايـــة عصر " المكارثية " فى الولايات المتحدة حيث يعاقب الناس لما يجول فـــي أفكارهم ومن يشتبه في وجود صلة بينه وبين الشيوعية .[1]

---

(1) يجدر بالذكر أن العولمة ظاهرة ليست بالقديمة فمع وصول العلوم اليونانيـــة والعربيـــة إلـــى أوروبا الشمالية فى القرن الثاني عشر وما تحتويه من منهج التفكير المنطقي انهـــار القالـــب الذي ظلت فيه حياة البشر لفترة لا تقل عن سبعمائة عام ، وبعد أن كان الإنسان يقول كمـــا قال القديس أوجستين :" العقيدة سبيلي إلى الفهم " أصبح يقول :" الفهم سبيلي إلى العقيدة "،=

العولمة لغة : مصدر على وزن " فوعله" وهو مصطلح مشتق من كلمة العالم، ولقد تعددت تعريفاتها من حيث الاصطلاح منذ السبعينيات – أواخر القرن العشرين – وتزايد استخدامها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية وتحول اقتصادياتها إلى اقتصاديات السوق ، فمن نظر إليها بأنها: إزالة الحواجز والمسافات بين الشعوب بعضها البعض ، وبين الثقافات ومن استخدم مصطلح ثقافة كونية، ويتعامل اللاتينيون مع لفظة "Mondialisation " ، وقصد به جعل الشيء على مستوى عالمي ، والانجلو أمريكي عبروا عنه بمصطلح "Globalization " التي ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوساط المال والاقتصاد ، وقصد بها تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل ؛ السياسة التي انتهجتها لتعميم الأنماط " النموذج " الأمريكية ، وبذلك فإن العولمة في نموذجها المتفرد تختلف عن العالمية التي يفيد معني الشمولية لكل القيم دون استحواذ ثقافة أو قيمة ما على أخرى ، وقولبة العالم في إطار حضارة واحدة ، ولقد عبر عن ذلك في معجم " Webster " ، الذي عرف العولمة بأنها : إكساب الشيء طابع العالمية .إلا أن العولمة تختلف عن العالمية ؛ التي ما هي إلا مجموع الآليات والنظم والمهارات التي يعبر عنها في صورة

= وهو ما شجع على ظهور الفلسفة التجريبية التي ارتقت بخبرة الإنسان ، وبعد مائة عام غير عالم عربي الحياة الأوروبية وهو : الحسن ابن الهيثم باكتشافه نظريته فى البصريات مما هيأ للخلاص من أفكار أرسطو ، وفى منتصف القرن الخامس عشر غير حداد ألماني ذاكرة العالم بآلة الطباعة التي حققت فرصة تبادل المعلومات دون حاجة اللقاء ، وعم استخدام الطاقة أصبح المجتمع مدنيا وتحددت العلاقات بين الناس على أساس النفوذ ومع الرأسمالية الصناعية بزغ أول أشكال الصراع الطبقي ، بعد أن ولدت وسائل الإنتاج ثروات مادية تركزت فى أيدي قلة وما اقترن بها من انفصام أيديولوجي. أنظر : جميس بيرك ، عندما تغير العالم ، منشورات عالم المعرفة ، الكويت ص 384-388 . جلال أمين ، العولمة، سلسلة " أقرأ" ، القاهرة ، دار المعارف ط 2 ، س غ م ص 9 وما يليها .

سلوك وأداء منسجم ومتوافق إذا كان مراعيا للقيم التي تعارفت عليها الإنسانية في الإطار التي يقنن مصالح الناس ، وهى بذلك تهدف إلى جمع شتات الشعوب والأمم تحت مظلة نظام عالمي يحافظ على خصوصية كل شعب وأمة ، مؤكدا على التعاون والمشاركة على أساس تكافؤ الفرص والأخوة الإنسانية.(1) و هناك من يرى بأن العالمية والعولمة أمران متلازمان وأن الأولي تبقي مجرد آمال وتطلعات بدون الثانية ، والأخرى فى حالة تخبط وعبث.(2)

العولمة واثارها على البعد الأخلقى فى المجتمع :

توافرت للأيديولوجيا التي تنطوي عليها العولمة جملة من المقومات ساعدت على انتشار أفكارها ، وضمنت لمفاهيمها و سلوكياتها الوصول إلى مجتمعات العالم أجمع بغض النظر عن مدى اتساق هذه المفاهيم و القيم مع طبائع المجتمعات و منطلقاتها و غاياتها مما جعلها تمثل تحدياً حقيقياً للقطاع العريض من الناس و الشعوب بمختلف فئاتهم العمرية كما تمثل خطرا" على تشكيل الوعي و صياغة الشخصية من الناحية الثقافية العامة باعتبارها إطارا للأخلاق وطريقة التفكير.

ويعد النشء المسلم أكثر المتأثرين بهذه العوامل و التحديات نظرا "لطبيعة المرحلة التي يمر بها التي تجعله في طور التشكيل والتكوين و البناء كما تؤكد أدبيات التربية وعلم النفس. وعلى الرغم من تنوع مقومات العولمة على مختلف الأصعدة إلا أن أكثر هذه المقومات ارتباطا" بموضوع التأثيرات الأخلاقية على النشء المسلم ما يلي :

---

(1) فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي، بيروت، بيسان للنشر، ط 1، 2001 ص 150-151 .

(2) د . حامد بن احمد الرفاعي ، وماذا عن العالمية والعولمة ، المنتدى الإسلامي العالمي للحوار ص 2- 13 .

1/ **تقدم نظم الاتصال** : خاصة بعد استخدام البصرية منها في منظومات الاتصال التي ساعدت على نقل المعلومات بكثافة عالية و بسرعة الضوء فضلا" عن الأقمار الصناعية التي أدت إلى الزيادة الكمية و النوعية في نقل المعلومات مما يؤدي إلى تغييرات جوهرية في مفاهيم التنشئة و التعليم والتدريب ، و تحتم وجود نماذج ثقافية / أخلاقية يمكن من خلالها التعامل مع معطيات ثورة الاتصالات و في الوقت نفسه الحفاظ على الهوية.

2/ **الحاسبات التي تم توظيفها في مجالات عديدة**: تجاوزت تخزين المعلومات إلى التنبؤ بنتائج التجارب العلمية و تحليل الظواهر العلمية كما ساعدت على انتشار كثيف لأنواع من المعارف على أقراصها يصعب إحصاء كم ونوع تلك المعارف فضلا"عن أثرها العام و الأخلاقي خاصة.

3/ **شبكة الإنترنت**: على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في وطننا الحبيب للتحكم والانتقاء لنوعية المواقع الملائمة لقيم المجتمع إلا أن الطبيعة البنيوية لهذه الشبكة و نظم معلوماتها و ما تشهده على مدار الساعة من إضافة مواقع و تغيرات في نظم الاتصال و ابتكار طرق التسريب في إطار مؤسسات مشبوهة تحرص على نفاذ تلك المواقع إلى النشء المسلم يضاعف خطر تلك الشبكة على الجانب الأخلاقي رغم ما تقدمه على مسار التطورات المتميزة في البناء الأكاديمي ، و نظرا" للنقص الكمي و التدني الكيفي في نوعية المواقع المؤسسية التي تعنى بتقديم برامج ثقافية و ترفيهية وتربوية و أخلاقية للنشء المسلم وفق استراتيجية واضحة مبنية على تخطيط لاحتياجاتهم الفعلية من ناحية وتحليل مضمون ما تقدمه المواقع الأخرى البديلة من ناحية أخرى ، نظرا" لذلك فإن النشء ينخرط فيها بحكم عدم اكتمال النضج وخصائص مراحله النمائية وطبيعة محتوى وشكل تلك المواقع

المحملة بحمولة ثقافية وأخلاقية تحتاج إلى العديد من الدراسات التحليلية لمكنونها ومدلولها ومضامينها التربوية والأخلاقية ومدى تأثيرها.

4/ **الأدبيات المترجمة**: التي تمتلئ به الساحة العربية والإسلامية، وتجتذب القصص المترجمة خاصة فئات كثيرة، ونظراً لجاذبيتها ومواءمتها في صورتها وشكلها الأدبي لطبيعة خيال النشء تؤتي ثمارها بشكل سريع وتجعل مضمونها من الأفكار والقيم يسري في كيانهم من خلال رموزها وأبطالها ومواقفهم دون أوامر مباشرة أو تلقين خطابي صريح، ويأتي ذلك في إطار مقومات العولمة التي سهلت تدفق الأفكار والمعلومات كما سهلت تدفق البضائع.

5/ **البث التلفزيوني العالمي المباشر**: وما يتضمنه من المشاهد الجنسية والأفلام الإباحية والمسلسلات الفاحشة التي تتناقض مع قيمنا الثقافية والدينية[1].

---

(1) فايزة محمود على : مرجع سابق – ص 134.

المبحث الثاني

الرؤية الفلسفية والفكرية للأمن الاجتماعي

عبر العديد من المفكرين والفلاسفة عن رؤيتهم بشأن فكرة بناء المجتمع السليم التي يجب أن يقوم عليها، والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة نذكر منهم :

1/ ابن خلدون 732-808هـ: الذي وضح العلاقة بين الانحلال أو الاختلال الأمني والتدهور الاقتصادي وانهيار الدولة بقوله :(إن أمن الجماعة المسلمة في دار الإسلام وصيانة النظام العام الذي نستمتع في ظله بالأمان ونزاول نشاط الخير في طمأنينة، وذلك كله ضروري وأمن الأفراد لايتحقق إلا به).([1]).

2/ أفلاطون :(428- 347هـ): أهتم الإغريق بالاجتماع المدني ولقد تأثر المفكرون العرب بفلسفة أفلاطون الذي عبر عنها في كتابه الجمهورية: أن الاجتماع ظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد وعجزه عن قضائها لوحده ، تألف الناس جماعات صغيرة تعاونت على توفير المآكل والمسكن والملبس ثم تزايد العدد حتى ألفوا المدنية ، فلم يستطع أن تكفي نفسها بنفسها فلجأت إلى التجارة والملاحة ، هذه المدينة الأولى مدينة الفطرة، مثال البراءة السعيدة ، ليس لها من حاجات إلا الضروري . ويضيف بأنها انقلبت إلى مدينة عسكرية بمجرد أن سادها الترف وانصرف أهلها إلى اللهو فكثرت التطلعات والحاجات مما أدى إلى تجاوز آفاق المدينة الصغيرة.

وبرزت مع الجمهورية حاجة أهلها للأمن فكان دور المؤسسة العسكرية التي تقوم بدور الدفاع والحامية للسلام والأمن . كما برزت الحاجة

---

(1) ابن خلدون ، المقدمة ص 286.

إلى توزيع العمل والمسؤوليات والوظائف المدنية لتتبلور صورة الحياة الآمنة والمنتجة. ولقد لخص دور المدينة في ثلاثة أدوار: الإدارة– الإنتاج– الدفاع.

3/ الفــارابي :837م– 950م: درس الفلــسفة اليونانيــة وشــكلت الجمهورية لديه النموذج النظري لما يجب أن تكون عليه المدينــة الفاضــلة وبلور الأسس التي تقوم عليها والتي من شأنها أن تجعــل الــسعادة تعمهــا وتجلب السعادة لأهلها ، وقد خصص فصولا في كتابه الــسياسة المدنيــة ، الذي أكد فيه دور الفرد في مجتمعه والمرشد وحدد وظائف ومسؤوليات مدبر المدينة ، وعلى ارتباط أعضائها بالمحبة والتماسك والعدل وقسمة الخيــرات والمحافظة عليها ، وركز على أن قوام المدينة الفاضلة يكمن في أخلاق أهلها التي يحفظها الإنسان المدني .

4/ بن مسكوية :932-1030م: صاغ نظرية التعامل بين المواطنين على أساس العدل فقال: إن أستعمال المرء العاقل العــدل علــى نفــسه أول مايلزمه .... فإذا تم للإنسان ذلك . لزمه أن يعدل علــى أصــدقائه وأهلــه وعشيرته ....فخير الناس العادل وشرهم الجائر. ولقد حلل النفس البــشرية كمقدمة لإرساء دعائم المدينة السياسية التي قوامها العدل الذي يكتسب بالتعلم والتطويع للقوى الثلاث (قوة النار والتمييز وقوة الغضب وقــوة الــشهوة)، كما ركز على أسس التربية التي تجعل المواطن صالحا.

5/ أبو الحسن المارودي 364-450هـ: يرى بأن صــلاح الــدنيا في صلاح الإنسان ومدينته، وتبلورت لديه معالم النظريــة العامــة للأمــن الاجتماعي من خلال تنمية مواهب الفرد إذ لاصلاح للمدينة بــدون صــلاح الفرد الذي لايتأتي إلا بتوافر سبل العيش الكريم والتعلم والأخلاق والــدين . ولقد حدد ماتصح به الدنيا والإنسان في ستة أشياء :(دين متبــع – ســلطان قاهر – عدل شامل – أمن عام – خصب دائم – أمل فسيح). وخلص إلــى

إنه إذا التأمت هذه الشروط ساد الأمن في المدينة ، فأمن الإنسان على نفسه ، وأمن المجتمع على كيانه ، وكل منهما مرتبط بالآخر .

6/ جان جاك روسو ونظرية العقــد الاجتمــاعي 1712-1778م :

سجل هذا الفيلسوف خطوة بوضع نظريته في كتابــه العقــد الاجتمــاعي ، وتصوره لقيام التوافق بين الناس على العيش جماعة انطلاقا من عقد ضمني يربطهم بين بعضهم ويتضمن بنودا توافقوا عليها فأصبحت دســتورا لهــم . فالنظام الاجتماعي لديه هو حق مقدس وقاعــدة وأســاس لــسائر الحقــوق (دستور).

الفصل الثالث

دور الأجهزة الحكومية والمؤسسات التعليمية في تنمية الأمن الاجتماعي

المبحث الاول

دور الأجهزة الحكومية والدولية في تحقيق الأمن

اولا : على الصعيد الدولي :

1/ الجهود المبذولة من قبل الدول :

تعد الولايات المتحدة الأميريكية وكذلك اليابان وكندا وبعض الدول الأوربية كفرنسا وبريطانيا من الدول الرائدة في تطبيق مفهوم الأمن مسئولية الجميع بعد أن توصلت الى نتيجة مؤكدة مفادها أن الأجهزة الأمنية لايمكنها تحقيق الأمن بمفردها مهما توفرت لها الإمكانات المادية والبشريه وأن عدد الجرائم المرتكبة يفوق بكثير عدد الجرائم المكتشفة وأن اداء الأجهزة الأمنية لا يتناسب مع ازدياد معد لات الجريمة على الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الأجهزة المختصة لمكافحتها وعلى الرغم أيضاً محاولتها التجديد في أعمالا وإشراك بعض الأجهزة الرسمية كالأجهزة العدلية والاجتماعية في مكافحة الجريمة، ونتيجة للالحاح المستمر من قبل المتخصصين في علم الاجتماع والجريمة حيث طالبوا بتغيير استراتجية الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة واشراك أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية في تحمل جزء من المسئوليات الأمنية للحد من ظاهرة الجريمة وتحقيق الأمن ولبيان ذلك سوف تستعرض الباحثة بعض النماذج الدولية لتحقيق شعار الأمن مسئولية الجميع وذلك على النحو التالي:

(النموذج الياباني):

عمدت اليابان إلى تنفيذ جملة من الخطوات لتحقيق شعار الأمن مسئولية الجميع حيث تم إنشاء نظام الشرطة عام 1954 ويعتمد في تشكيله على عدد من المواطنين المدنيين يسهمون في رسم وتنفيذ السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة ويتكون الهيكل التنظيمي لجهاز الأمن مما يلي:

1. إنشاء لجنة للأمن الوطني مكونة من وزير وخمسة أعضاء من الشخصيات المجتمعية المشهود لها بالنزاهة والأمانة والذين لم يسبق لهم العمل في الوظائف العامة خلال السنوات الخمس السابقة لتعيينهم ويتم اختيارهم من قبل رئيس الوزراء، وتتولى هذه اللجنة مهمة التخطيط والإشراف على أعمال الشرطة المتعلقة بالأمن العام في اليابان وتعنى برسم السياسات العامة لتعليم الشرطة وتدريبها وتحديد وسائل النقل والاتصال والاشراف على الأجهزة الفنية الوطنية ذات العلاقة وإجراء الاتصالات الدولية مع المنظمات والجهات المماثلة كما تقوم اللجنة بتعيين مدير عام الشرطة بعد موافقة رئيس الوزراء.
2. إنشاء لجان أمنية مستقلة في المحافظات وعددها 47 لجنة موزعة على عدد محافظات اليابان مكونة من ثلاثة أعضاء يشترط في عضويتها ذات الشروط السابقة وتشرف على الأعمال الأمنية ورسم السياسات الخاصة بكل محافظة وتعنى بمهام التخطيط ويتم كذلك تعيين مدير عام للشرطة على مستوى المحافظة من قبل اللجنة الوطنية بناء على ترشيح منها وتنقسم المحافظة إلى عدة مدن ولكل مدينة إدارة للشرطة تختص بواجبات الشرطة داخل المدينة كما تنقسم المدن إلى أقسام ولكل قسم مركز للشرطة وتقسم مراكز الشرطة الى عدة نقاط صغيرة في الأحياء والأرياف والضواحي وتبلغ عدد مراكز الشرطة في اليابان 1236 مركزاً

وعدد النقاط الأمنية في المدن 6295 نقطة وفي الأرياف والقرى 9223 نقطةٍ أمنية وتتكون القوى البشرية العاملة في هذه المواقع من 262000 شخصاً من مختلف الرتب.[1]

ولتطبيق مسئولية الأمن مسئولية الجميع يعتمد نظام الشرطة في اليابان في تنفيذ استراتيجية أمنية على أسس رئيسة منها قيام الشرطة بالخدمات الاجتماعية والإنسانية التي تعكس حرصها على سلامة جميع أفراد المجتمع. كما تعتمد على تحقيق قدر كبير من التخطيط والتداخل والاندماج بين الأنشطة الأمنية التي تقوم بها الموسسات الأهلية في المجتمع والانشطة التي تقوم بها الشرطة المحلية بقصد الوقاية من الجريمة كما أن الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة اليابانية يتضمن وجود إدارة مختصه لتطبيق ومتابعة مفهوم الشرطة المجتمعية وكذا التشاور والتعاون مع مختلف قطاعات المجتمع وبما يحقق مشاركة وإسهام المواطن في تحقيق الأمن، وذلك وفق ماتقترحه من آليات لتحقيق هذا التعاون علاوة على تشجيعها لإنشاء الجمعيات الأهلية في مجالات الأمن المختفة وأنخراط اكبر عدد و اجتماعات مستمرة وتتولى إعداد الدراسات الميدانية وجميع المعلومات الأمنية ورسم السياسة العامة للوقاية من الجريمة كما تتولى تنظيم حملات سنوية للوقاية من الجريمة والقيام بأعمال الدوريات وإصدار وتوزيع النشرات والمطويات التوعوية. ويتفرع عن هذه الجمعيات الأهلية مركز اتصال يتم انتخاب العاملين فيها عن طريق المؤتمرات السنوية، وتتولى التبليغ عن الحوادث الجنائية والمرورية، وغيرها، والإشراف على الاجتماعات والتنسيق بين أعمال اللجان.

---

(1) رشيد المجلى ابراهيم : المجتمع الدولى والامن الاجتماعى (الرواق للطباعة والنشر – عمان – 2009) ص 98.

عمل في مراكز الاتصال تلك 475 ألف مواطن على مستوى اليابان ومن الجمعيات الآخرى المجلس الأهلي لتوجيه الأحداث حيث يعمل به 57300 من المربين والموجهين الاجتماعين، وأكثر من 1100 متعاون يعملون على مدى أربع وعشرين ساعة، ويهدف هذا المجلس إلى توجيه الأحداث وحل القضايا الخاصة بهم وتوعية الأطفال وصغار السن من مخاطر الجريمة وحل مشاكلهم العاطفية والنفسية. كما أن هناك ورش عمل كآلية آخرى في المجتمع الياباني تعمل في المرافق الترفيهية تقوم بدور التوعية للجمهور، وهناك رابطة السلامة المرورية وتهدف إلى توعية المواطنين بمخاطر الطرق، والحوادث المرورية، وتوجيه الأفراد إلى استخدام وسائل المواصلات العامة بدلاً من السيارات الخاصة، للحد من الازدحام والحوادث المرورية. ومن الجمعيات الأهلية أيضاً في المجتمع الياباني الحملة القومية لسلامة المجتمع وهي مكونة من كبار السن والمتقاعدين تهدف إلى توعيه المجتمع والقاء المحاضرات في المدارس وخلق أجواء اجتماعية بين قطاعات المجتمع، ويوجد في المجتمع الياباني كذلك جمعيات خاصة للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وكذلك جمعيات لمكافحة المخدرات، ومكافحة جرائم الإنترنت. كما أن الجهاز الأمني في اليابان يشجع على إنشاء مؤسسات خاصة للحراسات الأمنية تقوم بدور فعال لحراسة المجمعات السكنية والمرافق الأهلية كالأسواق والنوادي والمراكز التجارية وقد بلغ عدد شركات الأمن الخاصة باليابان 8154 شركة تستخدم (258415) مواطن تسهم في تحقيق الأمن.[1]

(1) رشيد المجلى ابراهيم : مرجع سابق – ص 103.

(النموذج الفرنسى):

سعت فرنسا لتطبيق مفهوم الأمن مسؤلية الجميع لمواجهة الجريمة في بداية الثمانينات وذلك انطلاقا من قاعدة وفلسفة معينة هي أن على الشرطة ان تقترب الى المواطن بدلاً من ان يقترب المواطن من الشرطة وبالتالي هي التي تبادر إلى بناء هذه العلاقة لأنها الجهة المستفيدة بالدرجة الأولى من هذه العلاقة فلابد من إعادة صياغة العلاقة بمايواكب التطور الطبيعي للمجتمع ولابد من تغير نمط العلاقة وأسلوب التعامل مع المواطن باعتبار جهاز الأمن جهازاً خدمياً كأي مرفق آخر وبالتالي فإنه يفترض فيه أن يسوق خدماته ويسعى إلى كسب حب وود الجمهور.[1]

وتتمثل التجربة الفرنسية في تطبيق شعار الأمن مسئولية الجميع باعتماد استراتيجية شامله حيث أنشئت مجالس وطنية للوقاية من الجريمة على مستوى المحافظة بلغت 650 مجلساً يشمل كل المحافظات والولايات الفرنسية وتضم هذه المجالس نخبة من رجال الأمن والعدل وعدد من التربويين والاجتماعيين وممثلي النوادي الشبابية وأعضاء من الجمعيات الأهلية المختلفة بالإضافة إلى عدد من المختصين في ميادين ذات صلة بالجريمة والانحراف. وتشرف على هذه المجالس وزارة الداخلية وتقوم هذه المجالس بإعداد برامج خاصة للوقاية من الجريمة موجهه للمجتمع مع التركيز بشكل رئيسي على الفئات المعرضة للخطر وهم الشباب العاطل عن العمل والشباب المتخلف دراسياً والمتسربين دراسياً من طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية والاحداث خلال العطلة الصيفية. وتنبثق من هذه المجالس عدد من اللجان فالبعض منها يركز بشكل رئيس على أسلوب تطوير المدن تحت مسمى برامج المدن النموذجية حيث تسعى إلى تحقيق

---

(1) رشيد المجلى ابراهيم : مرجع سابق – ص 117.

مدن نموذجية من الناحية الأمنية وخالية من الجريمة وقد قدمت هذه اللجنة برنامج (تحسين المحيط الآمن) والمتضمن اقتراح عدد من التدابير الكفيلة بتحسين الوضع العام للمحيط السكني وتشكيل مجالس الأحياء في بعض المناطق حيث تتكون من ممثلي بعض السكان وممثلي الأجهزة الأمنية والخدمة الاجتماعية والمربين وأولياء الأمور وكذلك الراغبين في التطوع في عضوية تلك المجالس ومن آليات هذه المجالس في اشراك المسئولية الأمنيه تعيين مواطنين للقيام بأعمال الحراسة والمراقبة لأحيائهم تدفع أجورهم البلدية. وقد رصدت ميزانيه لهذا العمل مايقارب 45 مليون دولار.

كما تقوم المجالس الوطنية بالتنسيق مع الجهات الحكوميه وتنشىء مشاريع وبرامج للوقاية والمراقبة وتكوين لجان فرعية كلجنة الإنماء ولجنة الصحة للتنسيق مع اللجان القائمة الحكومية والأهلية والمعنية بحفظ الأمن في المجتمع الفرنسي كلجنة فرض القانون ولجان التخطيط والشباب والرياضية وتعمل هذه المجالس على دعم وتخطيط وتوعية الشباب من الجنسين وتحسين السكن الجماعي وإشراك كل القطاعات الأهلية والرسمية في حدود المحافظة أو الولاية للتصدي للجريمة والعنف. كما تسهم في فرض القانون من خلال المدارس والجماعات وكذلك تمويل وإعداد الحملات الإعلامية (الحملة الإعلامية ضد السطو المنزلي وسرقة الدرجات وسلب المتاجر) والتنسيق مع الجهات الحكوميه المعنية لتطوير مكاتب الأمن الجماعي وتطوير الجهود المحلية حول مكافحة السلوك الخارج عن القانون ومشاركة كل العناصر الفاعلة في المجتمع. وتشرف على الأداء العلمي لهذه البرامج مؤسسات علمية في المجتمع الفرنسي.

ومن الآليات المعتمدة لتطبيق مفهوم الأمن مسئولية الجميع تطبيق نظام الوساطة الاجتماعية حيث تشكل عدد من اللجان على مستوى الولاية أو المحافظة يتطوع بها عدد من المواطنين ذوي الكفاءة والمشهود لهم بحسن السيرة والذين يتمتعون باحترام واسع في الوسط والمحيط السكني من أساتذة الجامعات والأطباء والمثقفين والمتخصصين ورجال الفكر والقضاة ورجال الامن وتشرف على هذه اللجان بلدية المحافظة وأساس هذا العمل تطوعي ولكن قد تصرف مكافآت مادية لأعضاء اللجان بلدية المحافظة وأساس هذا العمل تطوعي ولكن قد تصرف مكافآت مادية لأعضاء اللجان أحيانا من طرف البلدية أو من بعض الجمعيات والمؤسسات الحكوميه أو الأهلية ذات العلاقة وهي مكافأت تشجيعية الغرض منها دعم الجهود وحل الإشكالات التي قد تعترض أعمال اللجنة وتهدف هذه اللجان إلى الحيلولة دون بروز الخصومات المتعلقة بالمشاكل العائلية وجنوح الأحداث وكذلك القضايا التي تحدث في المحيط الاجتماعي للمدارس وإلى المشاكل الناجمة عن المنظومة التربوية والتي قد تتفاقم وتحدث جرائم أكبر تمس أمن المجتمع. وتتولى هذه اللجان تسهيل الحوار بين أطراف النزاع وتشجيعهم على البحث عن حلول للنزاعات بعيداً عن تدخل الأجهزة الرسمية والعمل على التوفيق بين الأطراف وإنهاء المشاكل قبل استفحالها وتقديم المساعدات الكفيلة بتحسين سلوكياتهم عن طريق المعالجة الاجتماعية والنفسية والروحية لأطراف النزاع ضماناً لعدم تكرار الأفعال المنحرفة وكل ذلك يتم على مستوى الأحياء في المدن الفرنسية. كما تعتمد الاستراتيجية الأمنية في فرنسا نظام الوساطة القضائية حيث يحق للقاضي أو النائب العام عندما تعرض عليه مشكله قضائية أن يعالجها بالطرق الودية وذلك بإحالتها الى قاضي يمارس دوره بعيداً عن الإجراءات الرسمية بغية إيجاد حل ودي سلمي بين أطراف النزاع وذلك في مثل القضايات التي تتعلق بالانحرافات السلوكية والمشاجرات،

والقضايا المتعلقه بتخريب وإلحاق الضرر البسيط بأملاك الغير وكذلك بعض أنواع السرقات الإعتيادية التي لايصاحبها عنف. كما أن الاستراتيجية الأمنية في فرنسا لاتكتفي بنظام الوساطة الاجتماعية والقضائية فحسب بل عمدت إلى أنماط عديدة من الوساطة فهناك وسيط على مستوى الدولة يتم تعينه لحل النزاعات والمشاكل التي تكون الدولة طرف فيها حيث يوضح موقف الطرفين ويقدم ملاحظاته إلى الجهاز الحكومي في حال تعديه وتجاوزه وتلقى تلك الملاحظات اهتماماً كبير من قبل المسئولين حيث تسارع إلى حل الخلافات قبل أن ترفع القضية إلى السلطة القضائية كما أن الدولة تعين لجاناً للوساطة بين المؤسسات الحكومية والأهلية وبين الاتحادات العمالية والتجمعات والنقابات المختلفة لفض النزاعات المتعلقة بالاجور وحقوق العمال والموظفين والهدف من ذلك، إيجاد حلول ودية لمثل تلك القضايا بدون ترك إشاره قضائية سلبية على أحد أطراف النزاع والتخفيف على أقسام الشرطة والسجون والمحاكم والتقليل من الأعباء والمصاريف المالية التي يتحملها نظام العدالة الجنائيه في فرنسا.

ومن الأساليب المجتمعية لتطبيق مفهوم الأمن مسئولية الجميع التي تطبقها فرنسا أيضا هو اعتمادها العمل بنظام مكاتب العدالة والحقوق حيث يتم فتح عدد من المكاتب في بعض الأحياء المكتظة بالسكان والتي تفتقر الى مستوى مناسب من الخدمات الحضرية أو تلك الأحياء الهامشية التي تقع في أطراف المدينة وتكثر فيها الجريمة[1].

وتهدف مكاتب العدالة والحقوق الى تقديم الثقافة والتوعية الأمنية لقاطني الأحياء وتبصيرهم بالأنظمة والقوانين وإطلاعهم على الإجراءات القضائية والإدارية المتبعة في النظام الجزائي وذلك من أجل معرفة حقوق

---

(1) رشيد المجلى ابراهيم : مرجع سابق – ص 123.

وواجبات المواطنين مما يمكنهم من احترام الأنظمة والقوانين السائده في المجتمع كما تقوم مكاتب العدالة والحقوق باستقبال ضحايا الإجرام والاعتداءات لتوضيح حقوقهم وموقف القانون من قضاياهم المعروضة والقيام بحملات إعلامية وتوعوية يشارك فيها مختصون تهدف إلى تحقيق الوفاق بين سكان الأحياء وتحقيق السلم العام وتأمين احترام النظام والقانون عن طريق شرحها وتبسيطها لهم. والاتصال بأولياء أمور الأحداث الذين قاموا بأفعال إجرامية أو تخريبية وتبيان موقف القانون والعدالة من ذلك. كما تقدم مكاتب الحقوق والعدالة للمواطنين والضحايا النصائح الواجبة الإتباع وحثهم على الذهاب الى مكاتب الوساطة القضائية بدلاً عن التعاطي مع أقسام الشرطة إذا كانت قضاياهم من الممكن علاجها وحلها بطرق ودية بدلاً من رفع القضية إلى المحاكم وذلك من أجل التخفيف على المحاكم من جانب وسرعة إنهاء المشاكل العالقه بين المواطنين من جانب آخرى. كما تقوم مكاتب الحقوق والعدالة بتخصيص أيام معينة لا ستقبال الأحداث المعرضين للانحراف والجريمة برفقة أوليائهم والعمل على الحيلولة دون تفاقم أوضاعهم النفسية والاجتماعية وتقديم المعونة لهم من قبل المتخصصين. كما يخصص يوم لا ستقبال الأحداث الجانحين والموضوعين تحت الرقابه القضائية لمتابعة حالاتهم وتوجيههم بما يلزم. كما يوجد في هذه المكاتب وبطريقة التناوب مختصون لمعالجة قضايا الحي كالمنازعات التي تحدث بين الجيران والمشاكل المتعلقة بالديون والمشاكل المتعلقة بالسكن بين المستأجر وصاحب العقار ونحو ذلك من القضايا اليومية البسيطة التي تحدث بني المواطنين والعمل على تحقيق المصالحه بين المتخاصمية بعيداً عن تدخل الشرطة والسلطه القضائية كل تلك الأعمال يقوم بها مواطنون عاديون وليسوا رجال أمن وإنما متطوعون ذو تخصصات مختلفة ولكنهم يسهمون في تحقيق الأمن وتشرف بلدية المحافظة على هذه المكاتب وتمول برامجها بالتعاون مع الجمعيات الأهلية في المجتمع الفرنسي.

(النموذج الاسترالى):

ركزت التجربة الاسترالية لتطبيق شعار الأمـــن مـــسئولية الجميـــع بمبادرة من شرطة مدينة اولايبد بمقاطعة استراليا الجنوبيـــة عـــام 1989م ورصدلها ميزانية قدرها 65000 دولار استرالي بمساهمة من رجال الأعمال في المقاطعة.[1] وتتمثل الآلية في إنشاء نادي نواب الشرطة حيـــث يهـــدف النادي إلى نشر الوعي الأمني بين التلاميذ وتحديد مسئوليتهم تجاه أســـرّهم ومجتمعهم وإعطاء الطلاب جرعات توعيوية أمنية مناسبة لـــسنهم وكـــذلك العمل على تقوية الاتصلات المباشرة مع الشرطه المحلية وتحسين العلاقـــة بين الطلاب والشرطة. وقد أعلن عن تأسيس النادي في وسائل الإعلام بهدف حث الطلاب على الانخراط في هذا النـــادي وتـــشجيعهم للانتمـــاء اليـــه، والاستفادة من برامجه، ونشاطه الثقافي، المتركز حول المـــسابقات الثقافيـــة وتوزيع الملصقات والرسوم الكرتونيه والنشرات والمطويـــات المتـــضمنة، بعض الظواهر السلبية أو اسلوب التعامل معهـــا، ومكافحتهـــا، والتعريـــف بأهميةالمنظمات المتخصصة في الوقاية من الجريمة، وأهمية الحي الآمـــن، وحرص الجميع على تحقيق ذلك بهدف رفع الحس الأمني لـــدى الطـــلاب، وتنمية روح المسئولية لديهم. وتتضمن برامج نادي نواب الشرطة زيـــارات ميدانيه لأقسام الشرطة وتكوين صداقات مع ضباط شـــرطة الحـــي وكـــذلك زيارة ضباط الشرطة في ذات الحي للمدارس وتسليم جوائز عينيـــة وهـــدايا مختلفة لبعض الأعضاء الناشطين والفائزين في المسابقات الثقافية التي يقيمها النادي ومن الجوائز المعنوية التي تقدمها الشرطة للناجحين والمتعاونين معها إتاحة الفرصة لهم بالعمل بناء على رغبتهم مع رجال الأمن كضابط شرطة لمدة يوم واحد ويمنحون شهاده تدل على ذلك وقد لاقت هذه التجربة نجاحـــاً

---

(1) رشيد المجلى ابراهيم : مرجع سابق – ص 140.

منقطع النظير حيث التحق بعضويه النادي 11.000 طالب يتراسلون فيما بينهم بواسطة النادي. كما تبنت المدارس الحكومية أنشطة النادي الاجتماعيه وتفاعلت معها واعتبرتها جزءاً من نشاطها الثقافي. هذا إلى جانب ماتقوم به الحكومه الاستراليه من برامج وجهود رسمية للوقاية من الجريمه تتناسب مع تلك الجهود المبذولة من القطاعات الأهلية حيث تقوم الأجهزة الأمنية بتشجيع البرامج والتدابير الوقائية والنشر الإعلامي وإجراء البحوث الأمنية التطورية وتحليل الجريمة بما يخدم اغراض برامج الوقاية من الجريمة والعمل على حث الأجهزة الاجتماعية والمدنية الاخرى على المشاركة والتأكيد على قيام الأجهزة الأمنية بأداء دورها الرئيس المتمثل في تنمية الوعي والمسئولية الفردية في مجال الوقاية من الجريمة وقيامها بحملات إعلامية لهذا الغرض مستفيده من المراكز العلمية في المجتمع الأسترالي كالمعهد الأسترالي لعلم الجريمة الذي يشرف على برامج المشاركه المجتمعية ويجرى بحوثاً متنوعة تهدف إلى تحقيق الوقاية من الجريمة.

(النموذج الأنجليزى):

تتمثل التجربة الانجليزية بتطبيق مفهوم الأمن مسئولية الجميع بإنشاء وكالة الوقاية من الجريمة وهي بمثابة لجنة عليا تهدف الى تنشيط برامج الوقاية من الجريمة في المجتمع والتنسيق بين الجهات واللجان العاملة في ميدان مكافحة الجريمة والوقاية منها. وتقدم البرامج والبحوث والاستشارات العلمية للجهات ذات العلاقة، كما تقوم الوكالة بحث الأجهزة الأمنية والتنسيق معها لتحقيق الأمن المجتمعي وذلك من خلال تركيز اهتمامها على تنمية الوعي الوقائي والمسؤولية في مجال الوقاية من الجريمة. ولا يتوقف تنسيق الوكالة مع الأجهزة الأمنية فقط وإنما أجهزة العدالة الجنائية وكذلك الأجهزة الحكومية الأخرى. ومن أبرز نشاطها في هذا الجانب تأثيرها على وزارة

الإسكان وذلك باعتمادها التصاميم العمرانية التي تحقق الأمن وتوفر الوقاية من الجريمة فلجنة الاسكان في الوكالة تتكون عضويتها من عدد من المهندسين ورجال الأمن ورجال الأعمال ومسئولي المدن الذين يقدمون تصاميم برامج حماية تسهم في نجاح أعمال وزارة الإسكان. وقد قدمت برنامج المدن الأمنية الذي طبق في 30 مدينة إنجليزية. وهذا الأمر ينطبق على اللجان الأخرى التي تتكون منها الوكالة كلجنة التعليم والمواصلات والإنماء حيث تؤثر على سياسات وأعمال المصالح الحكومية في المجتمع الإنجليزي. كما أن المصالح الحكومية تعتمد على اللجان الاهلية الاستشارية في برامج الوقاية من الجريمة كالمنظمة الوطنية للاهتمام بالجريمة ووحدة الأحياء الجوارية الأمنية وغيرها فتستفيد من خبراتها وتعمل وفق مرئياتها[1].

كما أن هناك منظمات تعمل في مجال الوقاية من الجريمة تقدم استشاراتها للمو اطنين بصورة مباشرة كمنطمة الاهتمام بالجريمة وإدارة البحوث بوزارة الداخلية البريطانية هذا الى جانب ماتقوم به الأجهزة الأمنية من جهود كما اعتمدت البلدية البريطانية السياسة الوقائية ضد الجريمة والعنف في المجتمع وأقرت نظام الوساطة الاجتماعية القضائية للحد من تفاقم النزاعات والخلافات الاجتماعية التي تحدث بين المواطنين وأقرت نظام الوساطة العائلية والمتمثل بقيام القضاة في حال حدوث المشكلات المدنية بتعيين شخصيات مرموقه للتوسط في حل القضايا المعروضة أما مهم لا سيما تلك القضايا العائلية كالطلاق والحضانة والنفقة ونحو ذلك، والعمل على حل النزاع بطرق ودية الهدف منها عدم تأثر الاطفال بالنزاعات والخصومات العائلية والطلاق أو الانفصال العائلي والتخفيف على أقسام الشرطة والمحاكم القضائية.

---

(1) منى عبدالرحمن السيد : الامن الاجتماعي الدولي (الدولية للطباعة والنشر – القاهرة – 2009) ص 156.

(النموذج الفنلندى):

تتميز تجربة فنلندا في تطبيق مفهوم الأمن مسئولية الجميع بالتركيز على المؤسسات التربوية وجعلها المنطلق الأساس لبرامج الوقاية من الجريمة وتهدف إلى اشراك المجتمع في مسئولية تحقيق الأمن حيث عمدت إلى إدخال مقررات أمنية في المنهج الدراسي يقوم بتدريسها مجموعة من رجال الأمن حيث تهدف في مجملها الى توضيح الدور الحقيقي للشرطة في المجتمع باعتبارها حامية للأفراد وممتلكاتهم ومنفذة للقوانين. وكذلك تهدف الى توضيح العلاقة بين الشرطة والمواطن والدور المشترك لكل منهما في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته، وبالتالي فإن هذه البرامج الدراسية تناقش جرائم السرقة والاعتداء على الممتلكات وجرائم العنف وتعاطي المخدرات وجرائم الغش والتحايل على الأنظمة والقوانين وجرائم السكر اثناء القيادة وغيرها من الصور الاجرامية والانحرافية، كما تعتمد الأجهزة الأمنية في فنلندا على التعاون مع الموسسات الأهلية الاقتصادية والاجتماعية للقيام بحملات توعوية للحد من الجريمة بشكل مستمر ومنظم .

(النموذج الهولندى):

تعتمد التجربة الهولندية على إشراك المواطن في المسئولية الأمنية في حالات معينه عندما تواجه ظاهرة انحرافية تتطلب علاجها والوقاية منها لعدم استفحالها في المستقبل، بمعنى أنها تستخدم اسلوب الوقاية الموقفية بالتعاون مع المختصين ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء عليها أو التخفيف من نتائجها السلبية التي تنعكس على أمن المجتمع[1]، ومن أمثله الانحرافات التي واجهت الجهاز الأمني في هولندا قيام طلاب المدارس في المرحلة

---

(1) منى عبدالرحمن السيد : مرجع سابق – ص 160.

الثانوية بأعمال عنف وسرقة وشغب وتخريب للمرافق العامة والخاصة وذلك أثناء خروجهم للاستراحة ولمعالجة هذه الظاهرة قامت الأجهزة الأمنية بعقد اجتماعات مع مدراء المدارس الثانوية وأصحاب المحلات التجارية ومندوبي البلدية للتباحث في كيفية مواجهة هذه الانحرافات وإيجـاد أفـضل الحلـول والسبل لمعالجتها. وكان من ضمن الحلول هو القيام بتغيير الجداول الزمنية لخروج الطلاب بين المدارس بهدف تقليل أعداد الطلاب أثناء خروجهم فـي الشوارع والساحات المحيطة بالمدارس وغلق المحلات والمتاجر أثناء فتـرة الاستراحة، وقد أدت هذه الإجراءات إضافة إلى ما اتخذ مـن تـشديد فـي الغرامة والعقوبة لمن يقوم بأعمال عنف وتخريب إلى القضاء علـى تلـك الأعمال. كما أن الشرطة الهولندية لاتكتفي بتطبيق العقوبة بل تـسعى إلـى الاتصال بالمدارس للقضاء على مشكلة التسرب المدرسي وإيجاد حلول له لما يسببه من اثار سلبية على الأمن.

ومن خلال ذلك نرى أن الجهاز الأمني في هولندا لا ينفرد بحل هذه المشكلات ومواجهة الموقف ومعالجته بصورة سطحية قد تتكرر مـستقبلاً، وإنما يسعى إلى حل المشكلة من جذورها، ولهذا فإنـه يـشرك المؤسـسات التربوية وأصحاب المحلات التجارية للتوصل إلى حلول جذريـة لمعالجـة المشكلة ويتضح النموذج الهولندي أيضا في اشـراك المؤسـسات المدنيـة الأخرى لتحقيق الأمن عندما واجه مشكلات ازدياد أعـداد الموقـوفين مـن الشباب والأحداث المتهمين في أعمال الشغب والتخريب في المدن الهولنديـة مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية، وتشتيت جهود رجال الشرطة، التي يمكن أن توجه الى قضايا وجرائم ذات اهمية أكبر، مما حدا برجال الأمن إلى عقد اجتماعات مستمرة مع مسئولي الأجهزة القضائية، وعدد مـن المختـصين، في برامج الوقاية من الجريمة، وتم الاتفاق على إنشاء مكاتب تربوية في عدد

من المناطق تهدف إلى مساءلة من يتم القبض عليهم من الشباب بالإضافة إلى تقديم البرامج التوعوية والاجتماعية المتضمنة ضرورة احترام الأنظمة وتحمل المسئولية، وهذا المكاتب التي بلغتت خمسين مكتباً على مستوى هولندا تشرف عليها الأجهزة الأمنيه، ولكن لاتعد مراكز شرطية، مما يسهل التواصل والحوار بين الاخصائيين الاجتماعيين والمراهقين وتجنيبهم العقوبة المقررة والمثول أما المحاكم القضائية، لأن هذه المكاتب في الأصل مكاتب تربوية علاجية وليست عقابية الأمر الذي أدى الى القضاء على تلك المشكلات التي واجهت الجهاز الأمني الهولندي.

(النموذج الأمريكى):

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي أخذت بإستراتيجية مشاركة الموطنين في المسئولية الأمنية وذلك بعد فشل الأجهزة الأمنية وبطرقها التقليدية في مواجهة انتشار المخدرات، واحداث العنف والسطو المسلح على بعض المراكز التجارية. حيث أصدرت الحكومة الأمريكية قانوناً يسمى القانون الشامل لمنع الجريمة وسلامة الشوارع وكان ذلك في عام 1968م الذي كان البدايه الفعلية لمشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني وأسهم في تغيير أساليب وأداء العمل في المؤسسات الأمنية. وتتمثل التجربة الأمريكية من خلال، محورين الأول الاستفادة من البحوث والدراسات العلمية التي تقدمها مراكز البحوث في أجهزة العدالة الجنائية كمكتب برامج العدل التابع لوزارة العدل، والمعهد الوطني للعدالة، ومكتب قضاء الأحداث وكتب الوقاية من الخروج على القانون حيث تقوم هذه المكاتب بإجراء سلسلة من البحوث والبرامج وإجراء التقييم والتطوير المستمر لقوات الأمن. كما تقوم بإعداد الدراسات في مجال وقاية الشباب والحيلولة دون وقوعهم في الجريمة، وإعداد البرامج المناسبة للفئات

المعرضة للخطر كالأطفال والمراهقين، ودراسة بعض الظواهر التي تشكل انحرافاً وتؤثر على أمن وسلامه المجتمع، وتقدم الأبحاث المختلفة عن مخاطر المخدرات وغيرها وإعداد برامج متكاملة تهدف إلى تنشيط دور الجماعات المحلية للوقاية من الجريمة[1].

أما المحور الثاني في التجربة الامريكيه فهو تنفيذ المؤسسات المجتمعية والجمعيات الأهلية لتلك البرامج العلمية التي تقدمها مراكز البحث ومنها برنامج الاطفال المعرضون للخطر حيث أعد هذا البرنامج لتلك الفئات وهو مزيج بين الوقاية الموقفية الوقاية الشاملة ويقوم بتنفيذه شريحه من الأطفال والشباب المعرضين اللانحراف وقد طبق هذا البرنامج في مدينه أوستن عام 1992 واستغرق تنفيذه ثلاث سنوات بمشاركة مختصين نفسيين من وزارة الصحة ومربين ومرشدين من مراكز اجتماعية، ورجال الأمن، وختصين في شئون العمل، وعدد من رجال التربية والتعليم، ومختصين في القانون والعدالة الجنائية. ويهدف هذا البرنامج الى القيام بأعمال التوجيه والارشاد النفسي والاجتماعي والقيام بأنشطه ترفيهيه وترويحية لملء أوقات الفراغ، والتعريف بالقانون والنظام، والتعريف بأخطار المخدرات وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية للأسر لتوعيتها بأعراض ومظاهر انحراف الأطفال وكيفية مواجهتها.

وقد قام أعضاء الفريق المكلف بتنفيذ البرنامج باختيار أحد أحياء مدينة او ستن والتي تتميز بظروف اجتماعية وسكنية سيئة، تكثر فيها معدلات الجريمة كالمخدرات، وجرائم السرقة، والعنف، وتم حصر سكان الحي ودراسة أوضاعهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وتم تحديد الخطوات الاجرائية للحيلولة دون تأثر الأطفال والمراهقين بالانحرافات

---

(1) منى عبدالرحمن السيد : مرجع سابق – ص 175.

والجرائم التي تحدث في الحي وذلك بعمل مايلي: تقسيم الاطفال والمراهقين الى مجموعات كل مجموعة يشرف عليها أحد منفذي البرنامج، ويتم توزيع ملابس موحدة بهدف تعزيز الروح الجماعية ويتولى المشرف على المجموعة عقد لقاءات دورية بأولياء الأمور والأحداث والطلب منهم المشاركة في بعض البرامج والحلقات والدورات التي تدخل ضمن البرنامج الوقائي كما يشتمل البرنامج على تشغيل الاطفال لمدة ثلاثة أيام في المكتبات العامة بهدف اشغالهم وملء اوقات الفراغ لديهم وضمان بعدهم عن وزر الانحراف كما يشتمل البرنامج على تنظيم رحلات ونزهات جماعية إلى خارج حدود المدينة وفي حال تأخر أحد الأطفال أو غيابه عن حضور تلك الدورات فإن المشرف على البرنامج يبادر إلى زيارته ويعمل على حل المشكلات الأسريه التي قد تواجهه.

ويتم اجتماع كل أسبوع لكافه المشرفين على المجموعات من قبل رئيس الفريق لماقشة التطورات ودراسة التقارير المرفوعة، والتي تشمل الحضور والانصراف للأطفال ومدى تحصيلهم الدراسي، وطبيعة المشاركة في الأنشطة والسلوك العام والخاص للأطفال المنتمين للبرنامج، وما تحقق من نتائج وحل أي صعوبات ظهرت خلال هذه المدة. تلك البرامج تمت بجهود الاخصائيين الاجتماعيين وأساتذة الجامعات ورجال العدالة الجنائية بأسهم ودعم مالي من مؤسسات القطاع الخاص، وقد حققت نتائج باهرة في حماية الأطفال والنشيء من الوقوع في براثن الجريمة مما ادى الى تعميمها إلى ست ولايات أمريكية أخرى.

2/ الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية :

بعد الخسائر الفادحة التي أورثتها الحرب الكونية الأولى للإنسانية والتي تسببت بقتل الملايين من البشر عدى الجرحى والمعوقين ، فكر عقلاء

الغرب بإيجاد مخلص من العداوة والحيلولة دون وقوعه من دون تغيير الواقع الدولي فأوجدوا عصبة الأمم ، ولكن لم يكتب لهذه الجمعية النجاح لضعف امكانياتها الدولية، فإنهم أسسوها ولم يدعموها ففشلت في مهمتها وكان هذا الإخفاق محفزا لبعض القوى الكبرى أن تتمادى في اقتراف العدوان مما دفع بالعالم إلى حرب عالمية جديدة. فراح ضحيتها من ملايين البشر قتلا وتعويقا أكثر من خسائر الحرب الكونية الأولى، وبعد ان تلافوا هذه الثغرة الفاشلة والقاتلة والماحلة التي جرت الويلات على سكان المعمورة فأسسوا "هيئة الأمم المتحدة" وأعطوها سلطة تقديرية واسعة[1]، ولكن مع مرور الأيام تقزمت فلم تفلح بارساء قوانين تضمن الأمن، بل اكتفت بدبلوماسية الردع ، وقد نقلوا عن السكرتير العام لهذه المنظمة الأول (همرشولد) بيانا بهذا المعنى.

وقد مرت أحداث تضعضع هذه المنظمة، وعادت ترعى مصالح القوى الكبرى الحيوية[2].

ومن الهناة في هذا المجلس حق النقض (الفيتو) الذي يفسد فائدتها ويقضي على السبب الذي قام عليه تأسيسها، فهو كمن أشعل شموعا أطفأها،أو كالتي نقضت غزلها من قوة أنكاثا، فكأنه اجتماع بين نقيضين بغية إصلاح مع ارتكاب الإفساد في ذات الموضوع، حتى عادت مؤسسة تخدم القوى الكبرى وترعى مصالحها أكثر من مراعاة السلام العالمي والمحافظة على القيم التي لاتقبل المساومة تجنبا عن التمييز والمحاباة، بل قد يقال بأنها الدافع للتسهيل للعدوان لتحقيق أهدافه من دون مقاومة فعالة، إلا في حالات

---

(1) د/ محمد المجذوب : التنظيم الدولي (الدار الجامعية – بيروت 2002) ص 112.

(2) د/ محمد المجذوب : مرجع سابق – ص 163.

نادرة عبر تاريخ تأسيسها كما جرى في الأزمة الكورية في بداية الخمسينات، وهذه يتيمة الدهر لم يكتب أن تتكرر ان لم نقل أنها مسيسة كذلك!

وبالجملة فإن القائمين والمؤسسين لهذه المنظمة لم يتم الصلح بينهم كما قسموا العالم إلى كتلتين متصارعتين بعد الحرب الكونية الثانية ، وحال هذا بين الاتفاق على تدابير دولية مشتركة يمكن ردع العدوان بها ، فكيف لو كان الاعتداء صادرا من أحد القطبين المذكورين كما في قضية فيتنام مثلا ، أو الاحتلال للأفغان ولبلد الرافدين.

واليوم ، والصواريخ والأسلحة النووية الحرارية الهيدروجينية تخيم على العالم وترعبه ، وتسلب منه الأمن والأمان والسكينة والاطمئنان أصبح العالم بين حياة أو موت .

ومن قبل ندد الإسلام بالحروب بوجه عام: (ادخلوا في السلم كافة)، ولم يعترف إلا بالحروب الدفاعية ، فهي مشروعة عقلا ومنطقا يفرضها اللجوء الاضطراري.

إن الإسلام حاول بأن يخفي الحرب من حياة المجتمع الإنساني ، مما سيكون من نتيجته أن تحل جميع المسائل المتنازع عليها بطريقة سلمية ، حتى ولو عملت قوانينه بطريقة في الزمن بحيث يتحقق صدور النتائج في كل منها بطريقة متكاملة ، بينما يعمل بعضها الآخر بطريقة متكاملة بمعنى أن نتائجها لايتحقق في كل لحظة معينة وفق الظروف المواتية فإن السمة النوعية للأحكام القانونية هي أن تحقيقها يؤمن بطريق القوة بسلطة الدولة ، فما لم يكن للإسلام دولة فالأحكام يتأخذ تنفيذها أو تطبيقها ، ومهما يكن من أمر فإن قولة صدحت بلسان القرآن يخاطب الرسول (ص): (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها، وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله)، وكما رأينا في صلح الحديبية ذلك التنازل العظيم من الرسول الكريم حفظا للأمن وطلبا للسلم .

وستبقى رسالة الإسلام معلنة إزالة الحرب وإقامة سلم دائم على الأرض ، إذا طبق الإسلام تطبيقا شموليا .

(وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لايشركون بي شيئا)(النور :55)

إن الإسلام بحق يقيم ويضمن الحريات الديمقراطية ، الحقيقة – إن صح التعبير – وهو يمد الأمة العاملة بحقوق أصيلة تضمنها كل الوسائل التي في متناول دولة الإسلام ، و(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)، (إن الله لايضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى).

ثانيا : على الصعيد العربي :

(نموذج أمارة دبي – الأمارات العربية المتحدة):

تعد تجربة شرطة دبي من التجارب الناجحة في إشراك المواطن بالمسئولية الأمنيه على المستوى العربي[1] وذلك انطلاقأ من اعتناق! فلسفة مفادها أن خدمة المجتمع هي أحد المبادئ الأساسية في عمل جهاز الشرطة، وهي بذلك تقدم خدمات أمنية ويعد افراد المجتمع بمثابة عملاء لهذه الخدمة، وبالتالي تسعى لإرضائهم وهذا المبدأ يشمل كل أعمال وأنشطة الشرطة فهي تقدم خدمات متنوعه للجمهور ذات صبغة اجتماعية، وتعليمية، وترفيهية كإنشاء حضانة خاصة للأطفال بسجن النساء لرعايه أطفال السجينات، وعقد الدورات العلمية، وإطلاق حملات التوعية للتعريف باضرار المخدرات وإنشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية في الأحياء التي ترتفع بها نسبة حدوث المشكلات وفتح مدارس لمحو الأمية وتعليم الكبار والسماح للمعاقين من

---

(1) منى عبدالرحمن السيد : مرجع سابق – ص 210.

المواطنين بمزاولة الرياضة في النوادي الخاصة بمنتسبي الشرطة وتعين بعض المعاقين في قيادة شرطة دبي للعمل وإنشاء دار جمعية الامارات للموهوبين لرعاية الطلبة الموهوبين وتنمية قدراتهم وتشجيعهم على الإبداع وهذه الخدمات التي تقدمها شرطة دبي تهدف إلى تقديم المساعدة والعون من جانبها وتقليل الفجوة مابينها وبين المواطن الأمر الذي ينعكس أثره على العلاقة مع المواطن مما يحفزه على التعاون والاستجابة للمشاركه فيما تطرحه من برامج مختلفة. كما قامت شرطة دبي بإنشاء عدد من المجالس المحلية كمجلس الشرطة الاستشاري لخدمة المجتمع والمجالس الشرطية لخدمة الاحياء.

ويشارك المواطنون في عضوية المجالس حيث يبلغ عدد أعضاء مجلسى الشرطة الاستشاري 18 عضواً (8) منهم من شرطه دبي وعشرة من المواطنين ويهدف المجلس إلى دراسة الظواهر والمشكلات التي يعاني منها الجمهور والمتعلقة بالجوانب الأمنية داخل إمارة دبي وعرض وجهه النظر الجماهيرية في الخدمات الشرطية بهدف تعزيز جودة الأداء الشرطي أما المجالس الشرطية الخاصة بخدمة الأحياء فإنها تتكون من (20) عضواً خمسة منهم من منتسبي مركز شرطة الحي و (15) عضوأمن افراد المجتمع من مواطنين ومقيمين وتعد هذه المجالس الفرعية حلقه وصل بين مجلس الشرطة الاستشاري وأفراد المجتمع في مختلف الأحياء ويتولى دراسة المشكلات الجماهيرية والقضايا الأمنية التي تهم أهل الحي مثل مشكلات الشباب والمخدرات والمرور ومناقشة خطط العمل الشرطي على مستوى الحي والمتصلة بالجمهور كنشر الدوريات وسرعة الانتقال وخدمات الإسعاف والإنقاذ والنظر في طلبات أهل الحي المتعلقه بالخدمات الأمنية التي تدعو الحاجة الى تكثيفها أو تطويرها. وتلقي الاقتراحات وا لأفكار ودراستها والرفع لإقرارها.

كما تقوم شرطة دبي بطرح برامج متكاملة للوقاية من الجريمة تهدف الى تفعيل التعاون بين الشرطة والجمهور وتحفيز أفـراد المجتمـع علـى مساعدة الشرطة في ضبط الخارجين عن القانون وتعميق مفهوم المـشاركة بين الشرطة والمجتمع.

(النموذج الأردنى):

إرتأت مديرية الأمن العام بالمملكة الأردنية الهاشمية أهمية التواصل مع الجمهور والتحاور معه للوصول إلى مجتمع آمن تنخفض فيه معـدلات الجريمة وذلك من خلال قيام المواطن بواجبه الأمني الوطني والتعاون مـع رجال الأمن العام في حفظ الأمن والنظام العام. ولتحقيق ذلك قامت مديريـة الأمن العام بعدد من الإجراءات والخطوات للوصول إلى الجمهور وذلك من خلال أساليب متعددة أهمها[1]:

إيجاد مجلس محلي في كل مركز أمني (مخفر شرطة الحي) ويتكون هذا المجلس من جميع أطياف تركيبة المجتمع ويجتمع شهرياً لبحث الوضـع الأمني واستعراض أبرز الجرائم التي وقعت في حـدود الحـي ومـا هـو المطلوب من المجلس المحلي لنقله إلى السكان للحد مـن أسـباب الجريمـة بالإضافة الى استقبال أي ملاحظات حول أداء المركز الأمني وتعامل أفراده مع ابناء المجتمع المحلي لتلافي السلبيات ورفع ذلك للمسئول الأعلى.

عقد دورات متخصصه شهرياً في المجال الأمنـي تـسمى " دورات أصدقاء الشرطة" ينظمها قسم الشرطة يتم تناول كافة الموضوعات الأمنيـة والتوعوية الخاصة بالمواطنين، ويشارك فيها مختلف شرائح المجتمع مثـل (طلاب مدارس ربات بيوت، موظفين.. الخ).

---

(1) منى عبدالرحمن السيد : مرجع سابق – ص 237.

ج- وجود جمعية تسمى جمعية أصدقاء الشرطة يحق لكافة أبناء الوطن الانتساب إليها تقدم برامج متعددة ويتم منح كل عضو ينتسب إلى جمعية أصدقاء الشرطة بطاقة عضوية بالإضافة الى شهادة تقدير موقعة من قبل المسؤولين في الأمن العام الأردني .

د- مشاركة رئيس وأفراد المركز الأمني أبناء الحي أفراحهم وتوزيع بطاقة أمنية إرشادية (أحياناً) حول التقيد بقواعد المرور، أو عدم اطلاق العيارات النارية وغيرها!من الممارسات السلبية الأخرى.

هـ- عقد اجتماعات ولقاءات بين المسئولين في الأجهزة الأمنية ورجال الإعلام والصحافه واستعراض حول آخر المستجدات الأمنية واستقبال الاراء والاقتراحات التي من شأنها الاسهام في تطويرالعملية الأمنية.

و- إشراك رجال الإعلام والصحافة بوضع الخطط الاستراتيجية الأمنية في مجال المرور وفي اللجان الأمنية الأخرى.

ز- تكريم المواطنين ورجال الإعلام والصحافة ممن أسهموا في القبض على مجرمين أو إحباط جريمة أو تناولوا موضوعات أمنية في الإعلام والصحافة.

ح- الاستجابه لدعوة الجمعيات والمنتديات والأندية أو أي تجمع بشري آخر لإلقاء محاضرات أو المشاركة في ندوات من قبل مسئولي الأمن العام الأردني.

ط- تزويد الإعلاميين والصحفيين بأية معلومات أمنية جنائية، مرورية إرشادية توجيهيه لتوعية المواطنين.

ي- فتح مكتب يسمى مكتب (الشكاوي وحقوق الإنسان) في كل محافظة وذلك بمقر مديرية الشرطة لإستقبال الشكاوي ضد أفراد رجال الشرطة والتحقيق فيها.

ك- تخصيص هواتف مباشرة يستطيع المواطن الاتصال بمدير الأمن العام الأردني وإخباره بأية معلومة أمنية أوتقديم شكوى على رجال الأمن العام.

ل- توجد إذاعة خاصه لجهاز الأمن العام بالتعاون مع الأذاعة الأردنية تقوم ببث برامجها مباشرة بواسطة استوديو خاص في مديرية الأمن العام يقوم بالعمل به عدد من ضباط الأمن العام المتخصصون إعلاميا، وتبث الإذاعة المعلومة الأمنية مباشرة وفوراً للمواطنين كما تقوم باستقبال ملاحظاتهم وشكاواهم على الهواتف الموجودة في الاستوديو مع استضافة عدد من الضيوف سواء من جهاز الأمن العام أو من خارجه للحديث عن العملية الأمنية، كما تبث على الهواء مباشرة أهم المواضيع التي تهم المواطنين كحركة المرور واماكن الازدحام وماهي المخالفات المرورية التي سيتم التركيز عليها كل يوم من قبل المرور بالإضافة الى توعية المواطنين بالجوانب الجنائية الأخرى.

م- قيام مدير الأمن العام الأردني ومساعديه ومدراء شرطة المحافظات ورؤساء المراكز الأمنية بشرح وتوضيح استراتيجية المشاركة المجتمعية لقادة المجتمع والوجهاء وتوضيح اراء الجهاز وما المطلوب من المواطنين أيا كان موقعهم حيال العملية الأمنية وذلك وفق برنامج زمني مخطط.

ن- وجود الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق وهي جمعيـــة تطوعيه مدنية يحق لكل مواطن الانتساب إليها للمشاركة مع الأمن العام للحد من حوادث الطرق.

س- استحداث نظام (عون المرور) الذي أصبح ذراعاً قوية لرجـل المرور وهذا العون مكون من أبناء المجتمع يشاركوا فـــي ضـــبط حـــوادث المرور ويصدرون مخالفات قانونية وهي سياسة انتهجتها مديرية الأمن العام لمشاركة المواطنين في العملية الأمنية حيث يشعر المواطن بأنه يؤدي دوراً يماثل دور رجل المرور في ضبط المخالفين لأنظمة السير .

اسس عامة لابد من توافرها لتحقيق الأمن بالدول العربية[1]:

أولا : الحق في حرية الرأي :

فقد كانت جميع الديانات السماوية والمواثيق البشرية للإنسان الحـــق في حرية إبداء الرأي والتعبير، واعتبرت ذلك حقا أساسيا من حقوق الإنسان، كما أنه يشكل إلى مدى كبير مقياسا لديمقراطية أي نظام سياسي.

لابد من الإشارة هنا إلى أن الحق في حرية الرأي ليس هدفا بحد ذاته بل هو وسيلة تستهدف إصلاح المجتمع وتنظيم مؤســساته والنهــوض بهــا وتطويرها بما يحقق الصالح العام ، فالحق في الرأي ليس ترفا بل هو شرط لخلق مجتمع حر ومناخ للتواصل والتفاهم بين أبناء المجتمع ولايــتم ذلــك إلا من خلال ثلاث مستويات ، هي : البحث عن الحقائق وجمع المعلومــات حولها ، وإعمال الفكر فيها للوصول إلى نتيجة رأي ومن ثــم يــصار إلـــى الإفصاح عنها .

---

(1) وفاء زكريا محمد : الامن الاجتماعى العربى .... الى اين (الثقافــة للطباعــة والنــشر – القاهرة – 2008) ص 163 .

إن إشاعة الحق في حرية الرأي والتعبير هي وسيلة هامة للرقي بالمجتمع وتحقيق السلام الداخلي والأمن الاجتماعي وجلب الطمأنينة لنفوس الأفراد ، لأنه لايمكن لمن يعيش في جو من الكبت وتقييد حرية الرأي أن يشارك حقيقة في بناء مجتمعه وتطويره كما أنه لايمكن إلا أن يعيش حالة من الخوف وعدم الطمأنينة عن ممارسته لأي انتقاد أو رأي مخالف .

ومن هنا فإن ينبغي على الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية أن توفر للمفكرين وأصحاب الرأي مناخا حرا يمكن لهم من خلاله التعبير عن آرائهم دون خوف أو وجل ، كما ينبغي أن تتيح لوسائل الإعلام بأشكالها المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة الفرصة لطرح الآراء والنقاش الحر بين المواطنين وتعبيراتهم الاجتماعية والسياسية المختلفة ويكون عندئذ بمقدور المواطنين أن يختاروا بحرية مما ينشر من أفكار يعتقدون أنه في مصلحتهم ، وكما أنه ينبغي أن يتاح للمواطنين هامش للتعبير عن آرائهم وتكوين آراء جديدة ،فإنه أيضا يعطى للحكومة ومؤسساتها الحق في التعبير عن وجهة نظرها وإقناع المواطنين بها دون ترهيب أو خوف أو مضايقة للآخرين .

لكن هذا الحق قد يتم استغلاله بشكل سيئ مما يعرض الهدف المشرع من أجله للخطر عبر نشر أفكار مضلة أو هدامة أو تحث على العنصرية أو الطائفية أو الكراهية والعداء بين أبناء المجتمع لذا يجب على الدولة أن تعمل على خلق التوازن بين ممارسة ذلك الحق والدخول في دائرة المحظور عبر تحديد القيود الجائز فرضها لحماية المجتمع من مثل تلك الأفكار الهدامة أو التي تمس الأمن القومي أو الآداب العامة ، ويجب هنا التأكيد على أن الأصل في ممارسة الحقوق هو السماح ، والاستثناء هو التقييد يجب أن يكون في أضيق نطاق وأن تفرضه الضرورة بما لا يمس حقوق وحريات الأفراد.

ثانيا : تفعيل الشورى والمشاركة السياسية :

مما لاشك فيه أن تفعيل مبدأ الشورى و إشراك جميع الفعاليات السياسية في أتخاذ القرار يعد عاملا من عوامل تحقيق الأمن الاجتماعي ، ذلك أن المشاركة السياسية إنما هي تعبير عملي عن العقد الاجتماعي الطوعي في واقعة العملي إذ تعيد تلك المشاركة إنتاج الوحدة الوطنية وتعززها كل يوم ، وهي من ثم تعبير علمي عن المواطنة، أي عن صيرورة الفرد عضواً في الدولة الوطنية متساويا بفضل هذه العضوية مع سائر أفراد المجتمع وأعضاء الدولة في جميع الحقوق المدنية والحريات الأساسية[1].

وقد أثبتت التجارب والأحداث العالمية أن العلاقة بين الشورى والديمقراطية وبين الأمن الاجتماعي علاقة طردية ، فتعزيز الديمقراطية وتفعيل مبدأ الشورى يعني تطبيق واحترام القانون وكفالة حقوق الإنسان وتوسيع الحرية في جميع مفاصلها وسيادة ثقافة التسامح واحترام الرأي الاخر، والتداول السلمي للسلطة والبناء والإعمار والرفاهية وبالتالي تعزيز للأمن والاستقرار وانخفاض كبير في الجريمة .

ومن هنا يقرر الإسلام أن الشورى حق للأمة وواجب على الحاكم ، ينبغي أن يمارس من قبل كل منهما بشكل شامل وسليم لمصلحة كل منهما ، فهو حق للحاكم على الأمة وعليها أن تؤديه بجدية وعقلانية وضمن نظام مدروس وواضح ، يتم من خلال مساعدة الحاكم على تلمس مصالح الأمة والسعي إلى تحقيقها ، ويعصمه من التجاوز على حقوق الناس أو التقصير في رعايتها ، وهو في نفس الوقت حق للأمة يجب على الحاكم أن يعمل على تفعيله وضمان تحقيقه بين أفرادها .

---

(1) وفاء زكريا محمد : مرجع سابق – 165.

إن منح الحاكم المشورة والنصح عبر المؤسسات القائمة ، من مجالس الشورى ووسائل الإعلام المختلفة من مقروءة ومسموعة ومرئية وقبول الحاكم لهذه المشورة والنصح والأخذ بها يجعل من الأمة ظهيراً قوياً وسنداً متيناً للحاكم ، كما يجعل من الحاكم رمزاً لوحدة الأمة ووحدة قراراتها في كل الشؤون الداخلية والخارجية على السواء وينير لها طريق تقدمها ويكون سر نجاحها على كافة الصعد .

إن مسؤولية الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي يتطلب تفعيل مبدأ الشورى والعمل على مشاركة الفعاليات السياسية في صنع القرار إذ لا يوجد في العالم اليوم مجتمع يخلو من التنوع الطائفي والاختلاف العرقي والتعدد الثقافي والسياسي ، وبما أن المجتمع هيئة تحتاج التناغم والتعايش لتلبية الحاجات وتحقيق المصالح الفردية والجماعية كان لزاما من توافر مشاركة سياسية عامة في تنظيم الحياة والإشراف على مؤسسات الدولة ، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحقيق السلم المدني والأمن الاجتماعي[1].

ثالثا : تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ذلك إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تدخلا إيجابيا وفاعلا من قبل الدولة ، فهي الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها حشد كل طاقات المجتمع ومصادره بشرية كانت أم طبيعية ، ومكافحة عدم المساواة والتمييز والفقر وأشكال التهميش الأخرى لفئات تعاني من الحرمان في المجتمع ، وحتى تكون المشاركة ذات الأفراد والجماعات للوصول إلى ذلك الهدف .

وتشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، باعتبارها الحد الأدنى الذي يجب على الحكومات تلبيته من

(1) وفاء زكريا محمد : مرجع سابق ص 168.

خلال الإستغلال الأمثل للموارد ، وعلى الحكومات أن تسعى لتجديد ما أمكن لها من الموارد الداخلية والخارجية للوفاء بالتزاماتها تجاه احترام حقوق الإنسان ولاسيما الحق في التنمية .

كما تشمل تلك التنمية سعي الحكومة وأجهزتها إلى تضييق التفاوت الحاصل بين الطبقات الاجتماعية من خلال تقرير حقوق الفقراء من أموال الأغنياء مثل الزكاة وأنواع الضرائب الإجبارية الإخرى ناهيك عن حقه في الصدقه التطوعية ومحاربته للترف في الإستهلاك واعتبار المجتمع مسؤولا عن الفقراء والمحتاجين ، عملا بالنصوص الشرعية الواردة في هذا المجال ، ومنها قوله تعالى ((كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم))[1]. وقوله تعالى ((آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه))[2]؛ وقوله تعالى ((والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان ذلك قواما))[3].

ومن هنا ينبغي على الدولة أن تعمل على توفير فرص العمل المناسبة للأفراد لتضمن لهم حياة كريمة وتوفر لهم الكفاية الشرعية، ولتبعد عنهم شبح البطالة ليكونوا عناصر فاعلة ومؤثرة في المجتمع، بدل تحولهم إلى أداة فوضى وتخريب مما يؤثر سلبا على الأمن والسلم الاجتماعي، فقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لأحد نوابه في أحد الإقاليم: ماذا تفعل إذا جاءك سارق ؟ قال أقطع يده ، قال عمر فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف أقطع يدك إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ، ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم ، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها ، ياهذا إن الله خلق الأيدي لتعمل ، فإذا لم تجد في الطاعة

---

(1) سورة الحشر آية 7.

(2) سورة الحديد آية 7.

(3) سورة الفرقان آية 67.

عملا ، التمست في المعصية أعمالا ، فاشغلها بالطاعــة قبــل أن تـــشغ
بالمعصية كما ورد عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : إذا جلس الر.
ولم يحترف ، دعته نفسه إلى أن يأخذ ما في أيدي الناس[1] ولذلك فإن مـ
واجب الدولة إنشاء مشاريع استثمارية وتنموية تكفل توفير العمل لأكبر :
من المواطنين لأن توفير فرص العمل يدفع المــواطن إلـــى الإنــشغال بـ
ومحاولة الإبداع فيه ويبعده عن مزالق التخريب والفوضى ، ويعمل باتجـ
القضاء على البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق قدر كبيــر مــن الأمـ
الاجتماعي ، ويمكن لنا أن نشيرإلى جملة من الإنجازات حققتها وزارة الع
في مملكة البحرين للقضاء على البطالة وتحفيز الشباب وتوفير فرص الع
لهم ، فقد صدر عن الوزارة بتاريخ 2006/12/11 تقريـــر يفيـــد أن وز
العمل رفعت برنامج عملها للسيطرة على البطالة وتنظيم سوق العمل لمجا
الوزراء الموقر ، والذي اشتمل على عدة محاور هي[2]:

أولا : تفعيل البند الرابع في قانون التأمينات الاجتماعية باســتحد
نظام الضمان الاجتماعى للعاطلين عن العمل التأمين ضد التعطل.

ثانيا : التدريب وتنمية القوى العاملة البحرينية .

ثالثــا : توظيف وإحلال العمالة البحرينية في القطاع الخاص وتنذ
العمالة الوافدة .

رابعا: تنظيم العمالة الوافدة وفق احتياجات سوق العمل وخطة تدو
الموارد البشرية الوطنية

---

(1) الآداب الشرعية والمنح المرعية ، محمد بن مفلح بن محمد المقدسي – ج1– ص269.
(2) وكالة انباء البحرين http://www.bna.bh/?ID=92264التقارير "بنا " 11/12/2006

خامسا: العمل المستمر على مراجعة وتطوير القوانين والإجراءات المنظمة لسوق العمل والتأكد من تطبيقها وقد حدد هـذا البرنـامج رسـالة الوزراء في المساهمة الايجابية والجادة في تمكين مختلف فئات المجتمع من الباحثين عن عمل والعمال وأصحاب الاعمال وذوي الاحتياجات الخاصـة وأفراد الاسرة لتكون قادرة على المشاركة بفعالية في تطوير البلاد وتنميتهـا وتقدمها ، وأبرز تلك المبادئ والمرتكزات مايلي :

- الاهتمام بالموارد البشرية كونها المرتكز الرئيسي للتنمية المستدامة .
- الإدراك بأن تنفيذ هذا البرنامج مسؤولية وطنية عامة والوزارة في طليعة من يتحملها .
- مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ضرورة لانجاز هذا البرنامج .
- توفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطن من أهم أسس التنمية الاجتماعية .

ونتيجة لهذه البرامج التي أعتمدتها الحكومة كـان المـشروع الـوطني للتوظيف بمبادرة كريمة من جلالة الملك تم الاعلان عن المشروع الـوطني للتوظيف ، وأسند مهمة تنفيذه لوزارة العمل ، ويهدف هذا المشروع معالجة مشكلة البطالة باعتماد آليات عمل تتصف بالعملية والواقعية فـي ملامـسة احتياجات مختلف الأطراف وفق الاحتياجات الفعلية في سوق العمل وقد وجه جلالة الملك جميع مؤسسات الدولة لتعاون مع وزارة العمل في هذا المشروع وأعطى وزارة العمل صلاحية التنسيق المباشر مع ديوان الخدمة المدنية لمنح الباحثين عن عمل الأولوية في شغل شواغر القطاع العام .

رابعا : توفير التعليم لعموم المواطنين:

ومن المهام والمسؤوليات التي يجب على الحكومة وأجهزتها توفيرها لضمان تحقيق الأمن الاجتماعي ، هي تهيئة مناخ تعليمي متقدم ، من خلال توفير مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية ضمن الولاية القانونية للدولة ، ويعتمد ماتحتاج إليه هذه المؤسسات من احتياجات على العديد من العوامل من بينها على سبيل المثال : توفير المباني المناسبة وتزويدها بالمياه النقية الصالحة للشرب وبالمواد التدريسية وبالمعلمين المؤهلين وضرورة تقاضيهم لرواتب تنافسية محليا ، وماتحتاج إليه من مرافق تربوية خدمية مكملة كالمكتبات والمختبرات والحواسيب وما إلى ذلك .

لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة في 10 كانون الاول /ديسمبر 1948 أحقية كل مواطن في توفر التعليم له وجاء في المادة 26 منه لكل شخص الحق في التعلم ويجب أن يكون التعليم في مراحلة الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولى إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة وأن تهدف التربية إلى أنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجامعات العنصرية أو الدينية وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

إن من واجب الدولة تيسير الوصول إلى المؤسسات التعليمية في جميع مراحلها ، وأن تكون في متناول الجميع دونما تمييز على أي من الخلفيات ، كما ينبغي أن يكون التعليم مجانيا للجميع قدر الإمكان ، وأن يكون التعليم إلزاميا، وأن يكون ملائما للمرحلة العمرية التي يمر بها الطالب

بغض النظر عن جنسه ، كما ينبغي العمل على تحسين الأوضـــاع الماديـــة للمعلمين والكوادر التدريسية ، لما ينطوي عليه ذلك من الإعمال الكامل لحق الطلبة في التعليم ولتعزيز دورهم الأساسي للوفاء بالحق في التعليم .

إن على الدولة أن تسعى بكل جهد من أجل تنمية الأمة في التربيـــة والتعليم وتحت إشراف كبار المفكرين والعلماء وإن تعتمد إستراتيجية ثقافيـــة عليا تنفذ عبرالمراكز والمدارس التعليمية ، والوسائل الاعلاميـــة ، وعبـــر الكتب والفنون المختلفة ، وينبغي أن تكون مناهج التعليم متفقة مـــع ثوابـــت الثقافة الإسلامية ، وملبية لحاجات الـــبلاد ومتقيـــدة بـــالأعراف والتقاليـــد الصحيحة وأن تنفتح على تجارب الحضارات البشرية وتوفير فرص الإبداع للجميع لأن الثقافة هي التي تنهض بالأمة حضاريا وفكريا بعيداً عن الحميـــة الجاهلية ، وعن التطرف والميوعة ، وعن مؤثرات الثقافات الدخيلة ، وتحفظ أفراد المجتمع وتبعدهم عن الإخلال بالأمن أو الاعتداء على حقوق الآخرين.

خامسا: توفير الخدمات الصحية :

هناك ارتباط وثيق بين الأمن الاجتماعي وتوفير الخدمات الـــصحية لأنه لايمكن للفرد أن يتمتع بمجمل الخدمات التي تقدم له أو يشعر بالأمن إلا إذا كان متعافيا بعيدا عن الأمراض التي تؤرق حياته وقد جرى التأكيد على توفير الخدمات الصحية في منظمة الصحة العالمية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان ، ومن هنا فإن توفير الكوادر الطبية والبنى التحتية الطبية هو من مسؤولية الدولة لتحقيق الأمن الاجتماعي لمواطنيها .

وتعد الصحة من حزمة الحقوق التي يجب أن تتوفر للمواطنين فـــي المرحلة التمهيدية قبل الدخول في مـــشروع أي نهـــضة شـــاملة ، وتتمثـــل مسؤولية الحكومة في توفير الخدمات الصحية من خلال الاهتمـــام بالجانـــب الوقائي من الخدمة الصحية ، فالاهتمام بالوقاية دليل على يقظـــة المجتمـــع

وحرصه على تجنب الضرر قبل وقوعه ، كما يعكس وعيا بترشيد الإنفاق الصحي ، حيث أن الوقاية أقل تكلفة من العلاج والتأهيل ومن هنا ينبغي على الأجهزة الحكومية وضع معايير صارمة لسلامة الغذاء والدواء والعمل على المحافظة على البيئة عبر خطة مكافحة مصادر التلوث والعدوى والتوعية المستمرة للمواطنين بما يجنبهم الوقوع في الخطر

وتتطلب الخدمات الصحية ضرورة توفير الرعاية العلاجية المناسبة عبر شبكة متكاملة من وحدات الرعاية الأساسية بالريف والحضر على حد سواء وربط كل ذلك باستراتيجية وطنية تعمل على توفير وحدات العلاج المتخصصة والمرتبطة بالبحث العلمي والتعليم الطبي، مثل وحدات علاج الأمراض المزمنة والمستعصية ، بحيث يتم الربط بين هذه الوحدات العلاجية المتخصصة وبين مراكز البحث وكليات الطب المعنية بهذا الشأن(1).

ولابد من الإشارة هنا إلى توفير الخدمات الصحية يتطلب جملة من المهام التي هي من واجب الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي ، منها: أن تكون تلك الخدمة مستندة إلى شبكة التأمين الصحي الشامل والجاد وأن يتم ربط المؤسسات الصحية بسياسة البحث العلمي في مجال الصحة والدواء ، وتوفير إدارة مرنة وأخصائيين يتمتعون بالكفاءة العملية وعدم إهمال دور التدريب والتطوير لوضع المؤسسات الصحية في حالة مواكبة التطور العالمي ولاشك أن القيام بكل هذه المهام من قبل الإجهزة الحكومية يعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي .

---

(1) وفاء زكريا محمد : مرجع سابق – ص 189.

سادسا : الحزم في تنفيذ القانون وتحقيق الأمن :

الأمن بمعناه الواسع ومقاصده السامية هو أساس كل تنظيم لأنه العمود الفقري للحياة الإنسانية كلها وأساس الحضارة والمدنية ، وقد أوكلت الحكومات إلى الجهات الأمنية مهمات الحفاظ على هذه المكتسبات القيمة فهي مثقلة بكثير من المهام الكبيرة المناط بها تحقيقها حفاظا على الأمن والأمان اللذان هما عصب الحياة ومنبع حركتها ، ومن هنا كانت مهمة قوات الأمن هي المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال ومن مسؤوليات رجال الأمن التأكد من استمرارية النشاط العادي للمجتمع بسلام ولذلك فمن واجبهم أن يضبطوا ويقبضوا على أولئك الأفراد من أعضاء المجتمع الذين لايتجاوبون مع رغبات مجتمعهم في استمرار الهدوء والاستقرار ومنع الإضطرابات.

وتبرز مسؤولية الحكومة في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال الحزم في تنفيذ القانون ، وعدم السماح لمخافة الأنظمة والتعليمات ولذلك يجب أن تضطلع الإجهزة الحكومية بمهام ضبط الجريمة ومنع الجريمة وتنظيم السلوك والاستعداد لتقديم الحماية لمن يحتاجها والغرض من ذلك كله بسط الأمن وعدم السماح لأصحاب النفوس الضعيفة للإخلال بالاستقرار والسلم الأهلي وتخريب الأمن المجتمعي .

ومن الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها أن بعض المواطنين بحسن نية أو بسوء نية يحاولون التستر على المخالفين أو إخفاء المتجاوزين ولاشك في أن هذا العمل يعتبر مخالفة شرعية وهدما لقواعد الأمن وتجاوزا على المصلحة العامة التي تقتضي التكاتف من أجل ضبط الأمن وحماية حقوق الناس وعدم الاعتداء على الممتلكات العامة أو الخاصة .

أن جميع المنجزات التي تقدمها الدولة لمواطنيها يمكن لها أن تنهار إذا لم يكن هناك أجهزة أمنية تحميها وتحافظ عليها وأن جميع ممتلكات وأموال الناس وحقوقهم يمكن أن يتم الاعتداء عليها إذا لم يكن هناك حزم في تطبيق القانون وحزم في تنفيذ العقوبة لأن من أمن العقوبة أساء الأدب ومن هنا ورد الأثر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال: إن الله ليزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن .

إن واجب الفرد في مثل هذه الحالات هو مساندة الأجهزة الحكومية في مهامهم الأمنية عملا بالنصوص الشرعية التي توجب طاعة ولي الأمر مالم يأمر بمعصية ، وفي هذا يقول الله تعالى ((ياأيها الناس آمنوا وأطيعوا الله وأطيعوا الروسل وأولي الأمر منكم))[1] ويؤكد (ص) (من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع الأمير فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى الأمير فقد عصاني))[2] وهذه النصوص تثبت أن طاعة ولي الأمر في محاربة الفساد والمحافظة على مقومات الحياة والضرب بقوة وحزم على كل من تسول له نفسه المساس بمقدرات الوطن وحقوق المواطن، لأن التساهل في هذا الجانب يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الوطن وانتشار السلوكيات المخالفة للعرف والدين والأخلاق وتفشي الفساد وتضييق فرص العمل للمواطن والمساهمة في هدم اقتصاد البلد وانتشار الأمراض الخطيرة التي يسببها المخالفون.

---

(1) سورة النساء آية 59.

(2) سنن البيهقي الكبرى ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز مكة المكرمة 1414هـ 1994م -ج8 ص155.

المبحث الثاني

دور المؤسسات التعليمية فى تنمية الأمن الاجتماعى

يعد الأمن الاجتماعى من الموضوعات القديمة / الحديثة في آن ، فعلى الرغم من ارتباطه بوجود الإنسان واهتمام الرسالات السماوية به، وتجذره باعتباره مبحث رئيس حتى في الفلسفات الوضعية ، وتشكله في صميم البنى الثقافية والحضارية لكافة مجتمعات الأرض على مر التاريخ ، واعتباره غاية تربوية في كافة الوثائق التي عنيت بتحديد الأهداف التربوية والتعليمية . نال اهتمام الباحثين في الأمن و التربية وعلم النفس والاجتماع ، و احتل في الحقب التاريخية الحديثة مكان الصدارة على ساحة الدراسة والتطبيق.

وهناك ثمة إجماع على أن الدين والأخلاق وجهان لعملة واحدة وأن التنشئة الدينية جزء لا يتجزأ من التنشئة الأخلاقية ، بل إن الدين هو روح التربية الخلقية وقوتها المحركة، إذ يستمد المجتمع قيمه الأخلاقية وقواعد تنظيم السلوك من التعاليم الدينية التي تلعب دوراً أكثر فعالية في الالتزام الشخصي أكثر من القواعد والقوانين الوضعية.

وثمة إجماع أيضاً على أن نظام التعليم في مملكة البحرين يعد من أبرز النظم التعليمية في العالم الإسلامي التي انطلقت من المبادئ الإسلامية وراعت في تشكيل بنيته ومختلف فعالياته روح الإسلام ومعاييره وأولت في برامجه الدراسية عناية فائقة بعلوم الشرع وقد حقق ذلك نتائج لا تخطئها عين في مجال التنشئة الأخلاقية ، إلا أن الأمر في الوقت الراهن وأمام المتغيرات المتجددة والتحديات العالمية في هذا المجال تحيلنا إلى التفكير في تدابير تربوية جديدة وتفعيل لبعض الأساليب والآليات الموجودة فعلاً من أجل أن يتحقق الأمن الأخلاقي المجتمعي كما كان من قبل، وعليه يأتي الطرح

التـالي لبعض المعـالم والأبعاد التي قد تسـاعد في هذا الصدد والمتمثلـة في:

1/ إن الوصول إلى تحقيق الأمن الخلقي وفق طبيعة البـشر هـو الغـرض الحقيقي من التربية الإسلامية ، والوصول الى ذلك وفق دلائـل مفهـوم التنشئة الاجتماعية لايتأتى فقط عن طريق حشو الأذهان بالمعلومات بـل بتهذيب الأخلاق وتربية الأرواح وتعويد الناشئة على الآداب والسلوكيات الأخلاقية الصحيحة.

2/ إن الأمن الخلقي يتحقق عن طريق خط روحاني أكثر فعالية ،قد يكـون مستتراً ولكنه خيط داخلي وشخصي في الوقت نفسه، فالمعنى الأخلاقـي والديني الذي يتصف بالروحانية والرضى والالتزام الشخـصي لا يـتم تكوينه من أعلى أو من الخارج ولكن يتم إكتسابه من الفرد ذاتـه علـى أساس من الخبرات الشخصية واليومية وضرورات الحياة والتطور.

3/ على الرغم من أهمية الوعي الأخلاقي باعتباره أحد فعاليـات التنـشئة الأخلاقية التي بها يتحقق الأمن الأخلاقي إلا أن اختزال الأخـلاق فـي مجرد المعرفة قصور في التنشئة إذ يؤدي ذلـك مـع وجـود المعرفـة وتراكمها إلى تكوين أزمات أخلاقية لدى الشخص خاصة في ظل تحديات العصر ومتغيراته.

4/ أن السلوك الأخلاقي ليس مجرد تنفيذ قانون أو تطبيق خارجي لقاعـدة وإنما هو بعث الحياة في سلوك الفرد وغرس القيم في الحياة اليومية.

5/ أن التنشئة الأخلاقية السليمة لا تتم فقط تحت ضغط القبول الاجتمـاعي أو الحصول على الجائزة أو الخوف من العقاب وإنما بتكوين الـدوافع الحقيقية النابعة من الالتزام الشخصي بمصفوفة القيم الأخلاقية المستهدفة.

6/ أن البعد الفاعل في التكوين الأخلاقي للنشء يتمثل في خبرته الشخصية وحياته اليومية التي تتمثل في الجو المعاش من خلال الممارسة والثقة والروابط والاقتداء ، فإذا لم يجد الطفل القدوة في الكبار فإن كل القيم والمعايير تفقد مصداقيتها بالنسبة له ومن ثم يصبح لكل موقف من المواقف اليومية دور مؤثر في تهيئة فرصة مواتية للتنشئة الأخلاقية السليمة .

رسالة الجامعة في توظيف المعرفة والبحث العلمي في مجال الأمن الاجتماعي:

لقد تأكدت مفاهيم رسالة الجامعة في عالمنا المعاصر بأنها في حقيقتها هي رسالة الإنسان التي كلفه الله بها ليكون خليفته على هذه الأرض، يسعى وراء العلم والمعرفة ، ويستكشف أسرار الطبيعة ، ويقوم باستثمار الطاقات التي سخرها الله له وينهض بعمارة الكون ويشيد الحضارة الإنسانية بكل أبعادها، ويقيم الموازين القسط ويدعم القيم الروحية الأصلية ويعمق مفاهيمها، ويصونها من كل عبث وضلال، ويرفع كلمة الحق والرشاد ، ويقضي على الباطل والفساد ، ويبني العقل والضمير الإنساني وينمي الخبرات والمهارات ويثريها ، ويصقل الملكات والمواهب ، ويحقق الأمن والرخاء من خلال التعاون المستمر والبناء بينه وبني جنسه ، في جو من الإخاء والمحبة والإخلاص.

لذلك فإنه يقع على الجامعات وظيفة تأهيل الإنسان للقيام بهذا الدور الكبير وتمكنه من الوفاء برسالته السامية ويتم ذلك من خلال ما يقع على الجامعات من مسئولية النهوض بالمهام التالية:

1/ إثراء المعرفة وتنميتها :

وذلك من خلال البحث العلمي الهادف الذي يكشف أسرار الطبيعة وتنمية المعرفة بشتى ألوانها وتخريج القيادات العلمية التي تتولى تطوير المعرفة ، وتعد هذه المهمة ركناً أساسياً من أركان رسالة الجامعة ، فالجامعات هي المراكز الرئيسية في المجتمع لإثراء المعرفة وتكوين القيادات العلمية جيلاً بعد جيل(1).

2/ نشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة :

فالجامعة يقع على مسئوليتها نشر العلم وإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة في فروع العلم والمعرفة على مستوى العصر الذي نعيشه ، وحفظ التراث العلمي ونقله عبر الأجيال ، ليس من خلال الكتب والوثائق العلمية فحسب وإنما من خلال تعليم وتدريب أبناء المجتمع أساساً ، فنشاط الجامعة اليوم لم يعد مقصوراً على الدراسات النظرية البحتة وحدها وإنما أمتد إلى الدراسات التطبيقية وإعداد وتدريب الكفاءات الفنية المطلوبة للمجتمع في مختلف المجالات .

3/ تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا:

فقد بات معلوماً أنه يقع على مسئولية الجامعات أن تنهض بالمجتمع وتساهم في حل مشاكله وبناء حضارته وتحقيق الرخاء والرفاهية لأبنائه ، ولقد أصبح لزاماً على الجامعات أن تنفتح على المجتمع وتعطي الأولوية في بحوثها لاستخدام الطاقات المتاحة أفضل استخدام ، ولحل مشاكل القطاعات المختلفة في المجتمع.ويتطلب ذلك أن تخطط برامج التعليم والبحث العلمي للمجتمع وفقاً لإحتياجته ومتطلبات التنمية فيه وخاصة بالنسبة للمجتمعات النامية .

---

(1) د/ منال الشرقاوى : التعليم والمرحلة الجامعية (دار الوفاء- الاسكندرية – 2007)ص213.

4/ نشر الثقافة:

فالجامعات هي التي يقع على مسئولية نشر الثقافة العامة وإشاعة السلوك العلمي والتفكير المنطقي بين أبناء المجتمع الذي نعيش فيه ومن أجله

5/ النهوض بالشباب دينيا وخلقيا ورياضيا :

حيث يقع على الجامعات مسئولية تربية دينية وروحية وخلقية وعلمية و رياضية ورقع فاعلية الضمير بين وجدانه وتدريبه على إدارة وتصريف الأمور.فالجامعة هي المكان الذي يتم فيه إعداد الفرد بشكل علمي ومنظم ليصبح إنساناً متكاملاً ديناً وعقلاً وعلماً وجسماً وضميراً وسلوكاً[1].

6/ بناء السلام والتضامن الإنساني:

ان رسالة الإنسان التي حمله الله بها ، لا تقوم إلا بتحقيق التعاون المستمر والبناء بين الإنسان وأخيه الإنسان ليتحقق الأمن والأمان للوطن وللمواطن. ولا يتحقق هذا إلا من خلال التعاون المستمر البناء بين الإنسان وبني جنسه. فلقد شيد الإنسان عدداً من الحضارات الرائعة التي يزخر بها التاريخ ومارس تجارب شتى ، وعليه أن يستفيد من كل ذلك من خلال التفاعل البناء بين هذه الحضارات والتجارب المتعددة التي تنفرد كل منها بمزايا معينة لينهض بعمارة الكون ويحقق رسالته.إن أي إنسان بمفرده لا يستطيع ، مهما بلغت قدراته–أن يعمر الأرض أو أن يقيم بها حضارة ذات وزن.إن أي مجتمع من البشر يعمل بمعزل عن غيره من المجتمعات الأخرى لا ينتج إلا حضارة محدودة. فرسالة الإنسان الكبرى لا تتحقق إلا من خلال التعاون المثمر البناء بين مختلف الحضارات والتجارب التي شيدها على مر العصور. لذلك فإنه يقع على عاتق جامعتنا رسالة أساسية في بناء السلام وبناء التضامن الإنساني لتحقيق رسالة الإنسان.

---

(1) د/ منال الشرقاوى : مرجع سابق – ص 215.

دور مراكز البحوث ومسئوليتها في إجراء الدراسة الأمنية الاجتماعية:

ولما كانت مراكز البحوث العلمية والتقنيات المتقدمة قد تدخلت في رسم وتوجيه الاستراتيجيات المتعلقة بكل صور الأمن وعناصره ، وأصبحنا في عصر الغزو والتهديد عن بعد بتخريب النفوس والعقول ، بات ضرورياً أن نفطن إلى أهمية دور الجامعة والمراكز البحثية في إجراء البحث العلمي لتلبية احتياجات الأمة وضمان أمنها الوطني المعتمد على التفوق في العلوم والتقنيات المسيطرة على حركة الحياة في المستقبل القريب والبعيد .

إضافة إلى دور هذه المراكز في تطوير استراتيجيات لمكافحة الإرهاب وإجراء الدراسات حول الطرق المثلى لاحتواء الجرائم قبل ارتكابها وتجفيف منابعها واحتواء ظاهرة العنف، ويأتي دور مراكز البحوث في مكافحة الإرهاب من خلال إجراء الدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات لكشف مصادر الإرهاب ومسببات السلوك الإرهابي ودوافع الإرهاب والعنف بصفة عامة .

وقبل الخوض في الدور الهام والحيوي الذي يجب على الجامعات والمؤسسات التربوية ومراكز البحث العلمي أن تقوم به في مجال البحوث الأمنية، فإنه من الأهمية أن نوضح المستويات الأساسية في الدراسات الأمنية والتي هي على النحو التالي[1]:

الدراسات المتعلقة بالمستوى الداخلي وهي التي تتعلق بحماية المجتمع وحماية المواطنين من التهديدات الداخلية ، وبصفة خاصة تلك التهديدات التي تدعمها القوى الخارجية .

---

(1) د/ منال الشرقاوى : مرجع سابق – ص 229.

الدراسات المتعلقة بالمستوى الإقليمي والتي ترتبط بعلاقات الدولـــة بالدول الأخرى المجاورة والتي ترتبط معها بعلاقات جوار وتقع معها فـــي نفس الإقليم ، حيث أن هناك تأثيرات متبادلة على الأمن الاجتماعى لكل هذه الدول فيما بينها وبين بعضها البعض .

الدراسات المتعلقة بالمستوى العالمي أو الدولي وهي تتعلق بـــصفة أساسية بالعلاقات الدولية بين الدول وغيرها من الدول ما يترتب على ذلـــك من معاهدات وتحالفات دولية وكذلك تأثير المعاهدات الدولية والتحالفات بين الدول المختلفة على الامن الاجتماعى الوطنى. وبناء على هذه المـــستويات الثلاث للتحليل وفي مجال الدراسات والبحوث والدور الحيوي والـــضروري الذي يجب أن تقوم به مراكز البحوث في مجال الدراسات الأمنية،فإن هـــذا الدور يمكن أن يتسع ليشمل النواحي التالية :

الدراسات والبحوث المتعلقة بالعوامل بالانحرافات الفكرية والعقائدية ومصادرها وانعكاساتها على سلوك أصحابها ومدى انتـــشارها مـــع وضـــع الآليات المناسبة للحد من انتقالها وتأثيرها على سلوك الشباب بصفة خاصة .

الدراسات المتعلقة بالعامل السكاني، والكثافة السكانية وأسلوب الحياة وتوزيع السكان ، وكل ما يتعلق بذلك من نواحي أمنية أهمها أمن المعلومات، ومكافحة المخدرات ، والمحافظة على القيم .

الدراسات المتعلقة بالعامل الاقتصادي ، والمؤشرات الاقتـــصادية ، وانعكاس العوامل والمؤثرات الاقتصادية والإنتاجية على الأمن الاجتماعى .

الدراسات والبحوث المتعلقة بالقيم الحضارية والاجتماعية وتعميـــق هذه المفاهيم لدى الشباب وأيضاً إجراء البحوث الكفيلة بحمايـــة واســـتقرار هذه القيم.

الدراسات والبحوث المتعلقة بدور العمالة الوافدة ، مع إبراز النواحي الإيجابية فيما يتعلق بنقل التقنية والاستفادة الاقتصادية من هذه العمالة في مجالات الإنتاج المختلفة. وكذلك دراسة التأثيرات السلبية لتأثير هذه العمالة الوافدة على النواحي الاجتماعية مع أخذ التدابير الكافية لتفادي هذه السلبيات.

الدراسات والبحوث المتعلقة بالعوامل المؤثرة على الأمن الوطني على المستوى الإقليمي ، وذلك بزيادة التكامل الاقتصادي ، والتبادل التجاري والإنتاجي بين الدول العربية ، وكذلك دراسة العوامل الأخرى التي تؤثر على الأمن الجتماعى الوطني والتي تتأثر بالعوامل الإقليمية مع الدول المجاورة الأخرى .

الدراسات والبحوث المتعلقة بالأحداث المؤثرة على المستوى الدولي وذلك فيما يتعلق بالعلاقات الدولية ، ودراسة المعاهدات الدولية ، ودور الأمم المتحدة ، والتوجهات الدولية الجديدة ، وما يتطلبه ذلك من تخطيط متطور لمفهوم الأمن .

وفي هذا الإطار نوصي بالتركيز على ما يلي:

- القدوة الحسنة وتكريسها في مناخ المؤسسات المجتمعية (الأسرة والمسجد والحي والمدرسة .....)
- الممارسات وربطها بما يتم تعليمه من خلال جماعات مدرسية تقوم بأنشطة تحقق الهدف الأخلاقي.
- التنشئة الأخلاقية تربية وليس تعليماً ، فلا يكفي مجرد الحفظ والتلقين للجانب المعرفي الأخلاقي وإنما بتحويلها إلى مواصفات أبقى أثراً في شخصية النشء طيلة حياته.

- المدرسة باعتبارها بيئة ومحيط اجتماعي تتحقق على أرضيته القيم والمثل من خلال وعي أطراف العملية التعليمية بقيمة ما يقولونه وما يفعلونه على مرئى ومسمع الطلاب.

- ربط القيم الأخلاقية بمفردات واقع النشء داخل وخارج المدرسة من خلال أمثلة واقعية ترتبط بالمحيط البيئي ليتعلم النشء متى وأين يطبق تلك المعارف النظرية.

- ابتكار أنشطة تحقق اندماج الطفل في عمل جماعي يظهر من خلال التفاعل مواطن النقص والقصور لمعالجتها وتوجيهها.

- اتجاهات المعلم نحو التنشئة الأخلاقية للطفل وأساليبها إذ أن المعلم باعتباره قائد إداري للطلاب ، ومخطط ومنفذ للمواقف ، والخبير الممثل للجماعة ، ورمزها الضابط للعلاقات الداخلية ، والقائم على الثواب والعقاب ، والمحتكم إليه ، والممثل للمسؤولية الفردية ، يأتي على رأس العوامل المؤثرة في تنشئة أولادنا داخل المدرسة من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي ، وتصبح المكتسبات الأخلاقية والثقافية للطفل ذات علاقة باتجاهات المعلم نفسه ، الأمر الذي ينبه إلى خطورة المعلم باعتباره وسيط اجتماعي وخلقي للطفل دون أن تكتمل في ذاته ثوابت القيم الخلقية الحقة والاتجاهات التي يصوب نحوها المجتمع فيكرس من خلال مواقفه التربوية انحصار القيمة الخلقية في مفهومها الشكلي أو المظهري لدى النشء وانفصالها عن الممارسة الحقيقية التي تتشكل لتظل معهم أبداً . ومن ثم فالبداية الصحيحة تبدأ من المعلم وتنمية اتجاهاته وأساليبه في التنشئة الأخلاقية وتدريبه على ذلك . وهنا يأتي الدور الحقيقي لكليات التربية في الجامعات ، فلنعمل جميعا من أجل أمتنا الخلقي ولنحقق في أنفسنا الأخلاق التي نريد أن تكون في أبنائنا.

التربية الأمنية ودورها فى تحقيق الأمن الاجتماعى والوطنى

نادى كثير من المختصين بنظرية الأمن الشامل أو الأمن التكـــاملي، فقد توسع دور المنظومة الأمنية ليتضمن كل ما يمس أمن المواطن وراحتـــه واستقراره، وقد استلزم ذلك بالضرورة تطور المسؤولية؛ فلم تعد الأجهـــزة الأمنية وحدها هي المسؤولة عن الحفاظ على أمن المجتمع ومكتـــسباته وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية، بل أصبح تبعـــاً لـــذلك جميـــع مؤسسات المجتمع داخلاً ضمن مفهوم تحقيق الأمن الاجتمـــاعي والـــوطني وتعزيزه.

ويتفق العلماء على أن التربية قوة ضابطة لـــسلوكيات الأفـــراد، إذ يتخذها المجتمع أداة لضمان استمراره والحفاظ على مقوماته الثقافية وتحقيق تكيف الفرد مع بيئته الاجتماعية. والتربية بنوعيها الرسمي وغير الرســـمي، المقصودة وغير المقصودة تعد من أهم أدوات الـــضبط الاجتمـــاعي، فهـــي تساعد الأفراد على التكيف مع مجتمعهم، وعدم الخروج على المعايير والقيم السائدة التي اختطها المجتمع، مما يساعد الأفراد على التكيف والتقليل مـــن الانحراف الاجتماعي، ودعم القيم والاتجاهات التي تحقـــق أمـــن المجتمـــع واستقراره[1].

وقد اتجهت المجتمعات الحديثة إلى النظر إلى التربية الرسمية-ليس بكونها فقط مؤسسة تعليمية-بل إلى النظر إليها بكونها مؤسسة تعليميـــة ذات وظيفة اجتماعية تقوم على خدمة المجتمع والتعرف إلى احتياجاتـــه. ويـــأتي الاهتمام بتطوير العلاقة بين التربية والمؤسسات الأمنية في إطـــار العلاقـــة

---

(1) د/ محمد الشهرانى : الأمن والأمن الأجتماعى (بدون دار نشر – 2006) ص 163.

الوظيفية المتزامنة؛ لكون المدرسة نتاج للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية لمجتمعها، ولكونها المحضن الطبيعي للأفراد الذين تتشكل هويتهم وتتطور مهاراتهم وخبراتهم من خلال التربية، ليصبحوا بعد تخرجهم عوامل بناء وأمن وتحديث للمجتمعات التي نشؤوا فيها.

وقد نشأت في ظل هذا الإطار المعرفي أهمية تطوير العلاقة والتعاون بين التربية والمؤسسات الأمنية، إذ يُنظر إلى ذلك على أنه إحدى الدعامات المهمة لتفعيل دور التربية والرفع من مشاركتها الاجتماعية. وتوضح الأدبيات في هذا المجال أهمية هذه العلاقة وحيويتها في مجال تنمية قيم الانتماء الوطني وفي تعزيز قيم المسؤولية الفردية، وفي ربط الأطر النظرية المعرفية للتربية بواقع المجتمع وحاجاته، والمتطلبات الأمنية والفكرية اللازمة لتنميته. وتتضح الحاجة إلى التربية الأمنية من خلال كون التربية والأمن يشكلان حاجات فطرية أساسية للإنسان من خلال:

أ - أن الإنسان مدني بطبعه؛ فهو بحاجة إلى الأصدقاء والعلاقات الاجتماعية، ولا يمكن أن تتم هذه المدنية ولا أن تستقيم وتنتج إلا في ظلال التربية والأمن معاً.

ب- أن الإنسان قابل للخير وللشر؛ فهو بحاجة دائمة إلى التوجيه وإن اختلفت أساليبه ووسائله، وذلك عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والأمنية معاً.

ج- أن سلامة الجنس البشري متوقفة على عدة عوامل منها الحاجة إلى الألفة والطمأنينة والسكينة، وهذه لا تتحقق إلا بالتربية والأمن معاً[1].

---

(1) د/ محمد الشهراني : مرجع سابق - ص 267 .

ولما كانت أبعاد العملية التربوية تحددها طبيعة المجتمع الذي يعمل بها واحتياجاته، فإن تطبيق التربية الأمنية يؤدي إلى إعداد الأفراد لممارسة أدوارهم في تحقيق الضبط الاجتماعي، مما يساعدهم على فهم طبيعة النظام الثقافي ، ويؤدي إلى تكيفهم الاجتماعي، و كذلك التفاعل مع النظم والمعايير السائدة في المجتمع . ويتطلب تطبيق التربية الأمنية مزيداً من التعاون والتنسيق بين التربية ومؤسسات المجتمع المختلفة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، مما يسهم في تحقيق الغايات الاجتماعية من التربية، ويؤدي إلى التخفيف من ضغوط الازدواجية القيمية والمعرفية التي قد يتعرض لها الطالب من خلال تعدد مصادر التلقي والتوجيه.

اولا : اهداف التربية الأمنية :

تمثل التربية الأمنية مبدأ الشراكة المجتمعية، وعنواناً لتكاتف الجهود بين المؤسسات التربوية والقطاعات الأمنية من أجل حماية المجتمع وصيانة أمنه ومقدراته الوطنية. وتنفيذ برامج التربية الأمنية يهدف إلى تشكيل وجدان النشء لما فيه صالح المجتمع، وذلك بإعداد جيل طلابي واعٍ ومحصن أمنياً وراسخ أخلاقياً يستطيع أن يميز بين النافع والضار، ويتعامل بفهم ووعي مع تقنيات العصر ومستحدثاته، يستفيد من إيجابياتها، ويُعرض عن سلبياتها من خلال رقابته الذاتية وقناعته الشخصية، وبالتالي يستطيع المجتمع أن يحبط المخططات التي تستهدف تدمير شبابه، والمغريات التي تواجهه للإيقاع بأبنائه، وإيذائهم.

ويشمل برنامج التربية الأمنية مجموعتين أساسيتين من الأهداف؛ الأولى: الأهداف التربوية العامة، والتي تتمثل في: تقليل نسبة التسرب من التعليم، وتخفيض معدلات الانحراف السلوكي، وزيادة معدلات التفوق الدراسي، أما المجموعة الثانية من أهداف البرنامج فتتركز في الأهداف

الأمنية المباشرة التي تصب في صالح المجتمع بصفة عامة، والنشء المستهدف من البرنامج بصفة خاصة، فهي تتضمن تطوير مشاركة الجهات الأمنية في أداء واجبها الوطني المتمثل في منع الجريمة، إضافة إلى تعزيز روح الانضباط المسلكي، وزيادة الحس الأمني لدى الشباب، وتدريب النشء على إدارة الأزمات وتحمل الصعاب.

الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف والمبادئ العامة للتربية الأمنية في الآتي:

- تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قويمة، وفق المقومات والقيم التي تتضمنها العقيدة الإسلامية.
- تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية.
- تعزيز الوعي الأمني في أوساط الطلاب فيما يتصل بأدوارهم في المحافظة على الأمن.
- ترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية[1].
- تعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتماء والولاء والمسؤولية.
- تعزيز الوعي الشرعي الصحيح بين أفراد المجتمع التربوي-وخصوصاً الطلاب-فيما يتعلق بقضايا الغلو و التكفير والتطرف والإرهاب.
- حماية الأحداث والشباب من الوقوع في الجريمة.
- غرس المهارات والقيم الإيجابية للتفاعل مع معطيات العصر.

---

(1) د/ عبدالغنى حامد مصطفى عبدالمعبود: الجريمة الدولية- بحث علمى غير منشور-ص261.

- إكساب الفرد مهارات التفكير الموضوعي والتفكير الناقد للتمييز بين الأفكار الصحيحة والأفكار السقيمة.
- التوعية بأخطار تعاطي المخدرات وأثارها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على الفرد والمجتمع.

وتتلخص أهم أهداف التربية الأمنية التطبيقية المباشرة فيما يأتي:[1]

- تنمية الثقافة الأمنية لدى الطلاب والطالبات.
- التعريف بأهمية سيادة المناخ الأمني الإيجابي وأثره في تطور المجتمع.
- التبصير بأهمية الثقافة القانونية والنظامية كي يعرف المواطن حقوقه وواجباته.
- الحث على احترام القانون والنظام العام.
- التعريف بخطر الجريمة وأنواعها، وأثرها على الفرد والمجتمع.
- مكافحة الجريمة، والوقاية من الانحراف.
- تحقيق الأمن الوقائي لمواجهة الجريمة[2].
- التوعية بأساليب المنحرفين والمجرمين في ارتكاب الجرائم المختلفة.
- التبصير بأساليب مواجهة النشاط والسلوك الإجرامي.
- تعزيز مفهوم (الشرطة المجتمعية) وأن الأمن مسؤولية الجميع.
- الحث على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة، وتقديم المعلومات التي تساعد أجهزة الأمن في الوصول إلى مرتكبي الجريمة التي تهدد أمن الوطن والمواطن.

---

(1) د/ محمد الشهراني : مرجع سابق – ص 285.

(2) د/ عبدالغنى حامد مصطفى عبدالمعبود : الجريمة الدولية – مرجع سابق – ص 267.

- الحث على مواجهة الشائعات المغرضة، والإبلاغ عن مروجيها.
- إزالة الحاجز النفسي بين الشرطة والمواطن.
- تنمية الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل بين رجال الأمن والمواطنين.
- تدعيم علاقة الشرطة بالمواطنين، وتحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.

المحتوى التربوي والأمني للتربية الأمنية:

لابد لمحتوى برنامج التربية الأمنية أن يكون متدرجاً ومتناسباً مع المراحل العمرية وإمكانات الدارسين وقدراتهم الإدراكية، ومسايراً لبيئة المجتمع وثقافته وتراثه، وقادراً على التصدي للقيم الأمنية السلبية التي صاحبت التغير الاجتماعي في مملكة البحرين.

وتوجد مجموعة من القيم والمفاهيم الأمنية التي يمكن أن تصبح مكوناً أساسياً في تطوير محتوى التربية الأمنية ومن تلك القيم: المواطنة الصالحة، طاعة ولي الأمر، الحفاظ على الممتلكات، الاستقرار الاجتماعي، احترام الأنظمة والقوانين، المحافظة على النفس والمال، الأمن من الكوارث، الأمن البيئي، استقرار الأوضاع الأمنية، الالتزام بالأنظمة، الاستقامة، الاهتمام بسلامة الآخرين، الالتزام الخلقي، الحذر، إغاثة الملهوف، التسامح، التحمل وضبط النفس، الأمن الأسري وتماسك العائلة.

وينبغي أن يتضمن المحتوى التربوي للتربية الأمنية ما يرفع الحس الأمني لدى الطالب ويعزز الانتماء إلى الوطن، ويشعره بخطورة الانحراف الفكري على الفرد والمجتمع. كما يتضمن المحتوى التربوي استعراض الجهود التي بذلتها القطاعات الأمنية في محاربة الآفات الاجتماعية من أجل حفظ أمن البلاد واستقرارها، وكذلك أهمية تعاون جميع شرائح المجتمع مع

رجال الأمن على اختلاف مستوياتهم، والإبلاغ عما يثير الشك والريبة، للإسهام في حفظ الأمن والاطمئنان، و تحصين الطلاب فكرياً ضد معتقدات الإرهابيين الخارجة عن المنهج القويم.

ويجب أن تعمل التربية الأمنية- وخصوصاً ما يتصل منها بالمناهج الدراسية-على مواكبة المستجدات الأمنية وتوضيح سبل مواجهتها من خلال ربط هذه السبل بما يتلاءم والمستجدات المعاصرة، ومواجهة الإرهاب الفكري، وظاهرة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية. ويجب أن تضم المناهج دراسات ميدانية مبسطة تكون بشكل مشروعات تضع الحلول المناسبة لمشكلات اجتماعية معينة مثل ظاهرة العنف، والانحراف، والتفكك العائلي، والمخدرات... وغيرها وكذلك يجب التعريف بجهود الأجهزة الأمنية ودورها في خدمة أمن المجتمع، والتأكيد على أهمية تعاون المواطن وتفهمه لجهود الأجهزة الأمنية، وكذلك تعريف المواطن بدوره المهم والمتميز في المحافظة على مسرح الجريمة وبيان كيفية مساعدة رجال الأمن في المحافظة على هذا المسرح، مع التعريف بالجهات التي يمكن أن يلجأ إليها ذلك المواطن للإبلاغ عن أي جريمة يعلم بها أو يشاهدها. كما يجب أن نضع في الحسبان- وفي ظل عصر العولمة- أنه لم يعد التعليم حكراً على الدولة[1]، بل صار في متناول أطراف عديدة تختلف أهدافها وغاياتها، كما لم تعد له في عصر الإنترنت حدود ولا حواجز، بينما الأمن الذي هو أسمى وظائف الدولة يمكن أن يُخترق من خلال التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم يجب أن تتضمن برامج التربية الأمنية مواكبة الجديد في عصر التقنية الحديثة من معدات وأجهزة وبرامج، حتى تتسنى مواجهة الجريمة والإرهاب بالأساليب نفسها وفي إطار الدقة والسرعة.

---

(1) عمر هانى عبدالرحمن : العولمة (مكتبة مدبولى – القاهرة – 2009) ص 132.

المراحل الدراسية والتربية الأمنية:

لتطبيق التربية الأمنية يجب النظر إليها ضمن مفهوم التربية المستمرة. إن التربية الأمنية عملية شاملة ومستمرة، تبدأ بالتعليم الأولي في الأسرة، وتستمر مدى الحياة بصور وأشكال متنوعة ومتعددة، بحيث يشكل التعليم العام الرسمي أبرز مراحلها. لا تقتصر دراسة التربية الأمنية وتعليمها على مرحلة معينة من مراحل التعليم، ولكن تأتي في إطار تربية مستمرة لتعزيز الانتماء والمواطنة لدى الأفراد، وإذكاء روح المحافظة على المكتسبات الفردية والأسرية والوطنية. ومن المتوقع أن يتضمن الإطار والمحتوى المعرفي للتربية الأمنية الجوانب الآتية[1]:

الجانب التعريفي:

ويشمل تعريف الطلبة بالأخطار التي تحيط بهم وتهدد حياتهم ومستقبلهم، مثل المخدرات، ومشكلات التدخين، إضافة إلى بعض الظواهر الأمنية مثل التطرف والفكري والغلو...

الجانب الوقائي:

ويشمل إرشاد الطلاب إلى الوسائل التي تعينهم على عدم الوقوع في الأخطار وكيفية التغلب عليها مثل عدم التأثر برفقاء السوء، وتعلم كيفية رفض المغريات، والتعامل السليم مع ضغوط رفقاء السوء.

الجانب التقويمي:

ويشمل إرشاد الطلاب إلى الوسائل التي تعينهم على تقويم بعض السلوكيات الخاطئة لديهم مثل الغضب السريع وعدم تقبل الرأي الأخر، والتعامل السليم مع الضغوط الإعلامية، والتعامل الإيجابي مع السلوكيات الصحيحة.

---

(1) د/ محمد الشهرانى : مرجع سابق – ص 293.

ولنجاح تطبيقات التربية الأمنية في المؤسسات التربوية لابد من تعزيز العلاقة التكاملية بين التربية وقطاعات الأمن، إذ تتم مراعاة ما يأتي:

في الجانب التربوي والتعليمي:

الشمول: بحيث تشترك عناصر العملية التعليمية كلها في إبراز الجوانب الأمنية عن طريق الكتاب (المنهج الدراسي عموماً) والمعلم والمرشد الطلابي، واستثمار النشاط الطلابي والعلاقة الاجتماعية للمؤسسة التعليمية للتعريف بالمؤسسات الأمنية ووظائفها التربوية والاجتماعية والاقتصادية...

تنوع أسلوب العرض التعليمي والتربوي لوظيفة المؤسسات الأمنية تأصيلاً وواقعاً، بحيث يشمل الأساليب المباشرة من خلال وصف تلك الوظيفة والاختصاصات، والأساليب غير المباشرة عن طريق القصص المعبرة عن تلك الوظيفة في المنهج الدراسي مثلاً.

في الجانب الأمني تبرز عدة ضرورات من أهمها ما يأتي:

ضرورة العناية بوظيفة العلاقات العامة والتوجيه في المؤسسات الأمنية؛ للتعريف بأهدافها الأمنية والتربوية عن طريق تنظيم زيارات للمدارس يقوم بها بعض كبار المسؤولين الأمنيين، وتنظيم زيارات لطلاب المدارس – في المراحل التعليمية المناسبة – للاطلاع على عمل الجهات الأمنية في الميدان ولما تحققه مثل هذه الزيارات من آثار تربوية مهمة.

هناك ضرورة مهمة في العلاقة بين التربية والأمن قد يغفل عنها كثيرون، وهي ضرورة العناية بالجانب التربوي في المجال الأمني عن طريق تربية رجل الأمن وإعداده للتعامل مع الطلاب من خلال زيادة جرعات الإعداد التربوي لرجال الأمن في كل القطاعات الأمنية، وإدراج هذا الإعداد – لأهميته – في إنجاح برامج التربية الأمنية.

أهمية توزيع المهام والأدوار:

يتم تنفيذ برنامج التربية الأمنية حسب توزيع المهام والأدوار الآتية[1]:

أولاً- دور الجهات الأمنية:

- تتولى الجهات الأمنية إعداد المحتوى التدريبي (الجانب التدريبي)، وتشارك في إعداد الجانب النظري مع المنطقة التعليمية.
- تتولى مهمة توفير المدربين والمحاضرين في الجانبين التدريبي والنظري، مع توليها مهمة تدريب فريق تنفيذ البرنامج.
- تتولى مهمة تجهيز الملابس والتجهيزات العسكرية للطلبة المراد تدريبهم.
- تسهم في إنتاج المحتوى التدريبي (الجانب النظري) وطباعته، وذلك بالتنسيق مع الجهات التعليمية.

ثانيا- دور الجهات التعليمية:

- تشارك الجهات التعليمية في إعداد الجانب النظري للمحتوى التدريبي بالتعاون مع الجهات الأمنية.
- تتولى مهمة إعداد القاعات والفصول التدريبية لتقديم المحتوى التدريبي.
- تتولى مهمة التعرف على التغذية الراجعة، والتعرف على معدلات الانحراف السلوكي والتسرب الدراسي، وتقديم ذلك للجهات الأمنية لتجديد المحتوى التدريبي باستمرار.
- إعداد بيانات الطلبة، ومتابعة عملية الحضور والانصراف.

---

(1) د/ عبدالغنى حامد مصطفى : الامن والارهاب المحلى – مجلة الامن العام – القاهرة – العدد 63 – ص 23.

- إعداد اللوائح والأنظمة الخاصة بالمكافآت والحوافز التشجيعية للطلبة الخاضعين للبرنامج، ووضع الامتيازات الخاصة بذلك بما يشجع الآخرين على الانضمام إلى البرنامج.

ولضمان الوصول الى النتيجة المرجوة من كل ذلك لابد من مراعاة ما يلى:

أولاـ المنهج الدراسي:

يُعرف المنهج-بمفهومه الواسع-بأنه يتضمن جميع ما تقدمه المدرسة لتلاميذها تحقيقاً لرسالتها الكبرى وهي بناء البشر وفق أهداف تربوية محددة وخطة علمية سليمة، مما يساعد على تحقيق نموهم الشامل جسمياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً وروحياً.

ومن هذا المنطلق يمكن تضمين المناهج الدراسية -وخصوصاً المقررات الدراسية-كثيراً من الأبعاد الخاصة بالتربية الأمنية. ويتوفر في المدرسة الحديثة عدد من المواد الدراسية التي يمكن استثمارها في غرس كثير من القيم والاتجاهات الإيجابية، إضافة إلى ما تتضمنه مفاهيم التربية الأمنية وأهدافها.

ولعل من المناهج والمقررات الدراسية في هذا المجال مقرر التربية الوطنية، إذ يمكن تطويعه ليشتمل على بعض الأبعاد السلوكية والنفسية والمعرفية للتربية الأمنية. ويمكن أن يشتمل مقرر التربية الوطنية على:

- التعريف بكيفية نشأة القوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع.
- بعض الظواهر الخاصة بمشكلات الجريمة، وخاصة الجريمة الإرهابية التي يعاني منها المجتمع حالياً.
- التعريف بأهداف الإرهاب ومخاطره وتهديده للأمن الوطني.

- التركيز على السلوك الواجب اتباعه في مختلف المواقف الأمنية، والتوعية بخطر الوقوع ضحية لبعض الجرائم أو الحوادث.
- كما يمكن الاستفادة من مواد التربية الإسلامية وما تحمله من قيم واتجاهات روحية ودينية للتأكيد على مفاهيم الأمن والسلم الاجتماعي ومنطلقاته الإسلامية.

ثانيا-النشاط الطلابي:

يؤدي النشاط الطلابي عدداً من الوظائف النفسية والاجتماعية والتربوية، منها تنمية الميول والمواهب، وزيادة الدافعية للتعلم، والمساعدة في تغيير السلوكيات إلى الاتجاه المرغوب، وكسب كثير من الخبرات المعرفية والمهارية. ففي داخل جماعات النشاط تظهر ميول الطلاب، وتنمو مهاراتهم الشخصية والاجتماعية[1]، إضافة إلى أن الجماعات العلمية في النشاط تشجع على الابتكار، وتساعد على تحديد الميول المهنية، وتنمي المهارات في العمل التعاوني، واكتساب القدرة على الإقناع، والقدرة على التعبير عن الآراء والأفكار بأسلوب صحيح، والتفاعل الطبيعي مع البيئة، وتحمُّل المسؤولية كون الفرد عضواً في جماعة. ويمكن من خلال برامج النشاط الطلابي الآتية تفعيل مفاهيم التربية الأمنية:

أ- **الإذاعة المدرسية:** إذ يمكن تقديم عدد من الكلمات التوجيهية بخصوص بعض المشكلات الأمنية، وغرس بعض المفاهيم الإيجابية.

ب- **المسرح المدرسي:** إذ يمكن تقديم بعض المفاهيم الأمنية من خلال تقديم نماذج وشخصيات مسرحية تحكي الجوانب الإيجابية أو السلبية للواقع الأمني والاجتماعي.

---

(1) د/ عبير عبدالرحمن: الانشطة الطلابية المختلفة(دار النجاح للنشر-المنصورة -2007) ص76

ج- **جمعيات النشاط الطلابي:** حيث تتوفر في المدارس جمعيات نشاط طلابي(للتربية الإسلامية، للمواد الاجتماعية... إلخ)، ويمكن تأسيس جمعية الانضباط أو الأمن المدرسي التي يمكن من خلالها تعزيز المفاهيم الإيجابية عن نواحي الضبط الطلابي والاجتماعي.

د- **الصحف المدرسية وصفحات الإنترنت المدرسية:** حيث يشارك الطلاب في عرض آرائهم وأفكارهم في تلك المنابر، ومن هنا تأتي أهمية الاستفادة من هذا المنشط التعليمي في كتابة بعض المقالات والأفكار التي تؤكد على قيمة الأمن والمواطنة.

ثالثاً- الإرشاد الطلابي:

يشكل الإرشاد الطلابي عنصراً رئيساً في منظومة التربية المدرسية، ويؤدي دوراً مهماً في تربية الأجيال من منطلق أن المدرسة عالم كبير بالنسبة إلى الطلاب أو الطالبات، تختلف فيه طبيعة المرتادين باختلاف خلفياتهم الثقافية وشخصياتهم. والمدرسة تمثل ملتقى لكثير من الأقوال والأفعال التي يصعب التحكم فيها بصورة كلية، لذا تحتاج المدارس إلى منظومة قيمية لأداء رسالتها يدخل فيها التوجيه والإرشاد. كما يلعب التوجيه التربوي دوراً مهماً في مساعدة الفرد على اختيار البرنامج الدراسي الذي يلائم قدراته وميوله والظروف المحيطة به وخططه الآنية والمستقبلية. إن التوجيه الإيجابي الذي تنشده المؤسسات التربوية هو الذي يؤدي إلى توافق الفرد مع بيئته، ويرى كثير من المتخصصين أن الإرشاد هو محاولة مساعدة الطلاب على فهم مشكلاتهم وحلها، وتتضمن برامج الإرشاد الطلابي المدرسية[1]: الإرشاد التربوي، والإرشاد المهني، والإرشاد الاجتماعي. ويسهم المرشد الطلابي المتخصص في معالجة مشكلات الطلاب الشخصية،

---

(1) د/ عبير عبدالرحمن : الانشطة الطلابية المختلفة – مرجع سابق – ص 78.

التي لم تبلغ بعد درجة المرض النفسي أو الجسمي. ويلعب الإرشاد الطلابي دوراً مهماً في إنجاح برامج التربية الأمنية من خلال تعزيز التواصل بين الأسرة والمدرسة، إضافة إلى معرفة أحوال الطلاب الذين يعيشون ظروفاً غير طبيعية، مثل الميل للعنف والتطرف، أو القابلية للانحراف أو تعاطي المخدرات، مع إعداد برامج مساعدة لهم، بالإضافة إلى الاستفادة من مجالس الآباء للتعريف بالتربية الأمنية، وبالأخطار الفكرية والاجتماعية التي يتعرض لها الطلاب، وكذلك تفعيل قواعد السلوك والمواظبة، واستكمال إجراءات تنفيذها، فضلاً عن تعريف المجتمع المدرسي (طلاباً ومعلمين) بآليات تنفيذ التربية الأمنية، وأساليب ضبط سلوكيات الطالب السلبية والحد منها.

رابعاً- المحاضرات الأمنية والتوعية:

وتنطوي على تنظيم برنامج تعاوني يتم تطويره من قِبَل إدارات التعليم والجهات الأمنية، إذ يتم وضع خطة سنوية يتولى من خلالها عدد من الضباط والمختصين في الجهات الأمنية تقديم محاضرات عن الدور والمهام العظيمة لرجال الأمن في مكافحة الجريمة والإرهاب، وكذلك الحاجة إلى تعاون أفراد المجتمع في مقاومة الجريمة والأمراض الاجتماعية المختلفة التي تؤدي إلى زعزعة الأمن واستقرار المجتمع ومكافحتها.

ومن الممكن أن يقدم هذه المحاضرات أفراد يمتلكون القدرة على التأثير وعلى مخاطبة الشباب، وأن تُستخدم الوسائل المرئية والمسموعة والعروض الحاسوبية في تقديمها لكي تكون أكثر تشويقاً ومتابعة من قِبل الطلاب.

كما يمكن الاستعانة ببعض المجرمين التائبين أو ببعض مَن شفاهم الله من آفة الإرهاب أو المخدرات لتقديم نماذج واقعية للآثار الفردية والاجتماعية لتلك الآفات.

خامساً- زيارة المرافق الأمنية:

لتغيير الصورة النمطية لرجال الأمن والمؤسسات الأمنية يصبح من المهم تنظيم زيارات يتم تنسيقها بين الجهات الأمنية وإدارات التعليم لبعض المرافق الأمنية مثل: مراكز الشرطة أو مراكز البحوث الأمنية أو السجون أو غيرها من المرافق التي تعطي الصورة الإيجابية للجهد الكبير الذي يقوم به رجال الأمن للحفاظ على مقدرات الوطن ومكتسباته الوطنية. مثل هذه الزيارات تساعد في الاطلاع عن قرب على جهود رجال الأمن، وكذلك تطور علاقة التعاون بين الطلاب وقطاعات الأمن، وتخفف من تخوف بعضهم من الإبلاغ عن بعض المظاهر والسلوكيات الاجتماعية والأمنية المرفوضة. وتؤدي زيادة الاتصال الإيجابي بين رجال الأمن والطلاب إلى تطوير التواصل بينهم، وتشجيع برامج التطوع التي تحقق التواصل بين المجتمع والشرطة، مما يقود إلى تشجيع استخدام المواطنين النشطين في برامج التطوع الأمني وبرامج الوقاية من الجريمة.

سادساً- الإدارة التربوية:

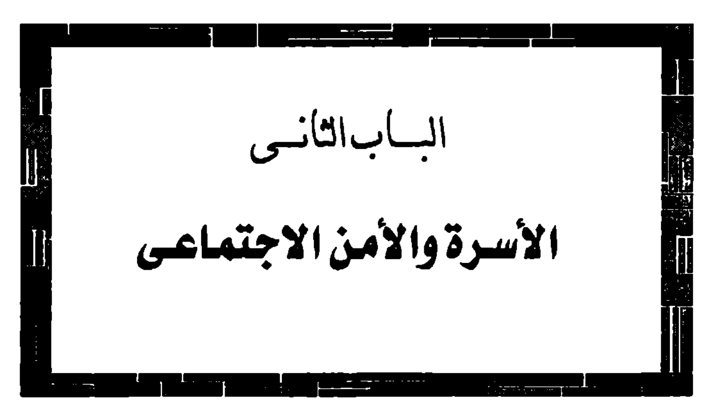
لا شك في أن نجاح ممارسة التربية الأمنية وتطبيقها على المستوى المدرسي يعتمد على مدى تفاعل مدير المدرسة وقناعته بها بوصفها أسلوباً تربوياً وحضارياً تستلزمه المتغيرات الفكرية والثقافية المعاصرة. وبدون توافر هذه القناعة المهنية والشخصية لمدير المدرسة سوف يصبح من الصعوبة بمكان تطبيق ممارسات التربية الأمنية بصورة ناجحة.

ومن هنا فإن المؤسسات التربوية –بالتعاون مع الجهات الأمنية– مطالبة بتقديم البرامج والدورات التدريبية لمديري المدارس لتدريبهم على مفاهيم التربية الأمنية، ولتكوين القناعات والكفايات المهنية اللازمة لتطبيقها بصورة فاعلة، وتحويلها إلى سلوكيات ممارسة وجزء من الإطار التنظيمي للإدارة التربوية المعاصرة[1].

---

(1) د/ عبير عبدالرحمن : الانشطة الطلابية المختلفة – مرجع سابق – ص 78.





الباب الثانى

الأسرة والأمن الاجتماعى

مقدمة :

الأسرة من قديم الزمن نظام اجتماعي أو هي وحدة في النظام الاجتماعي الذي ظهر مع خلق الله للإنسان على الأرض وقد مرت الأسرة من بداية نشأتها وحتى وقتنا المعاصر بعدد من التطورات الكبيرة سواء على مستوى حجمها وهيكلها أو على مستوى العلاقات بين أفرادها أو بين الأسرة بعضها ببعض أو من حيث أهدافها ووظائفها وأدوارها.

وقد كانت الأسرة في كل مراحلها مرآة تعكس المجتمع الذي تنشأ فيه من حيث عقيدته وحضارته ومستوى تقدمه ، وكان للإسلام أثر بارز في بناء الأسرة ووضع الضوابط والمعايير التي تنظم قيامها باعتبار الأسرة أحد أهم لبنات المجتمع الإسلامي بل هي أهم هذه اللبنات حتى قرأنا قرآن يتلى إلى يوم القيامة في أمر زوجة كانت تناقش زوجها في أمر يرى البعض أنه أمر بسيط أو أمر شخصي بين زوج وزوجته في سورة كاملة وهي سورة المجادلة (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير)

ومنذ نشأت الأسرة في بداياتها الأولى مع خلق آدم عليه السلام وحتى يومنا هذا وهي تقوم بمهمة لا ينكرها أحد سواء في مجال التربية أو مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو مجال الحد من الانحراف والجريمة وخصوصاً انحراف الأحداث وجرائمهم وقامت بأثر كبير في مجال رعاية الناشئة وحمايتهم من التطرف والانحراف.

وقد تعرضت الأسرة وخصوصاً في النصف الثاني من القرن الماضي إلى موجة من الهجمات الشرسة التي تريد القضاء عليها غير أن الثابت أن الأسرة ستظل قائمة حتى وإن كانت في شكلها الصغير جداً والمسمى بالأسرة النووية أو الزوجية.

والجدير بالذكر أن الأسرة في المجتمع المعاصر هي امتداد طبيعي للأسرة في الزمن القديم مع بداياتها الأولى مروراً بالعصر الإسلامي الذي ترك بصمات واضحة على وظيفة وأثر الأسرة في النواحي التربوية والاجتماعية وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع الواحد ، ففي مرحلة من مراحل تطور الأسرة كانت الأسرة كبيرة الحجم ثم أخذ يضيق نطاقها وحجمها شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى هذا الحجم من الضيق الذي نلمسه اليوم في بعض المجتمعات الغربية حيث تعمد طبقات في أوربا وأمريكا إلى أن تعهد بحضانة أولادها إلى بعض المؤسسات الحكومية أو الأهلية في جزء كبير من اليوم لأن عمل الرجل مع المرأة بالمصانع والأدوات أصبح يحول دون التفرغ الكامل لرعاية الأبناء والاهتمام بشئونهم ومثلما يحدث مع الأبناء والصغار يحدث مع الآباء الكبار حيث يعهد بعض الأبناء إلى دور المسنين والعجزة برعاية أبويه حينما يبلغ الكبر أحدهما أو كلاهما ذلك أن الروابط الأسرية في المجتمع المعاصر أصبحت أقرب إلى التفكك والانهيار ، لكن الذي يذكر للإسلام في هذا الجانب أنه أوصى بالأبناء وقرر حقوقاً للأبناء على الآباء تبدأ من اختيار أمهم اختياراً صحيحاً مروراً بتسميتهم أسماءً مقبولة وتوفير أرزاقهم ومعاشهم فقد قرر الرسول صلى الله عليه وسلم أن " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالرجل راع في بيته وهو مسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها ..) إلى آخر الحديث. كما أوصى الأبناء بالآباء وقرن البر بهما والإحسان إليهما بالشرك بالله قال تعالى (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا).

وقد تناسبت أدوار وآثار الأسرة مع تطورهـــا واثـــر قيـــام الدولـــة المعاصرة فقد كانت الأسرة تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتـــصادية تقريباً في الحدود التي يسمح بها نطاقها وبالقدر الـــذي تقتـــضيه ظـــروف المجتمع وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية.

فقد كانت الأسرة عبارة عن مؤسسة أو هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه وتشرف على شئون الإنتاج والتوزيع والاســـتهلاك والاســـتبدال الداخلي و لا يكاد يجرى بينها وبين أي أسرة أخرى سوى بعض المعاملات الاقتصادية البسيطة حيث أن الأصل أن تجتهد كل أسرة فيمـــا بينهـــا علـــى الاكتفاء الذاتي بين أفرادها وفي الإسلام فإن الإنفاق على الأسرة التي تشمل الزوجة والأبناء وغيرهم مسئولية الزوج (الأب) (الرجال قوامون علـــى النساء) في الإنفاق وفي قضاء حوائجهم وجعل الميراث للأبناء على الآباء (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون).

وهناك بين أفراد الأسرة الواحدة صور من التعـــاملات الاقتـــصادية التي ترتبط بالإنفاق على الأبناء والآباء كبار السن وصور التكافل الاجتماعي والظاهر أن الآثار الاقتصادية للأسرة قد تقلصت إلى حد كبير غير أنه مـــن المؤكد أنها ستظل تقوم بأثر ما في المجال الاقتصادي حتى النهاية من ناحية أنها التي توفر كافة المتطلبات المادية للصغار الذين يعيشون في كنفها علـــى الأقل فيما قبل بلوغهم السعي وتحصيل الرزق ومن ناحية أخرى أنها تستطيع أن تكسب الأفراد بعض الصفات الاقتصادية من حيـــث الكـــسب والإنفـــاق والكرم والبخل إلى آخر هذه المورثات التي يكون للأسرة أثرها البارز فيها.

وأما من الناحية السياسية والتشريعية ، فالأسرة هي التي كانت تضع الشرائع وتسن القوانين وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفـــرض الواجبـــات وكانت بذلك تشرف على شئون السياسة العامة وتنظيم العلاقات مع الأســـر

والعشائر الأخرى وتتعهد تنفيذ ما تضعه من تشريعات وما تسنه من قوانين وتقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق إلى أصحابها والقصاص للمظلوم من الظالم وحراسة وعقاب من يعتدي على حرماته وما إلى ذلك من الآثار والوظائف التي تؤديها اليوم السلطات القضائية في الدولة المعاصرة ، وقد تراجعت إلى حد كبير هذه الآثار للأسرة مع ظهور الدولة الحديثة التي تقوم بالدور السياسي والقضائي والتشريعي فلا تكاد تلمس أثراً للأسرة في معظم هذه النواحي اللهم إلا الأثر الذي تفرضه علاقات الأفراد بعضهم ببعض فيما يتعلق بالتوجهات السياسية والأخلاقية والانتمائية وما تبثه في نفوس أفرادها من احترام المجتمع والحفاظ على مقدارته وإنجازاته.

من الثابت في الأدبيات الاجتماعية أن الأسرة منذ بداياتها الأولى وحتى اليوم كانت لها آثار دينية وخلقية وتربوية فهي التي كانت تضع النظم الخلقية وقواعد السلوكية وتفصل أحكامه وتوضح مناهجه وتقوم بحراسته وهي التي كانت تميز الخير من الشر والفضيلة من الرذيلة وترسم مقاييس الأخلاق.

وفي الإجمال فإن الأسرة كانت لها آثار بارزة في معظم النواحي الاجتماعية والاقتصادية وظلت لها تلك الآثار إلى عهد قريب حيث طغت النزعة الفردية لدى الأفراد والرغبة في الاستقلال ومع ظهور الدولة بالمفهوم الحديث واتساع وتنوع وظائفها وهيمنة آثارها واتساع نطاق سيطرتها على الأسرة أخذ المجتمع العام يطغى بآثاره على سلطان الأسرة وآثارها وينتقص من أثرها ووظائفها وينشئ مع مرور الوقت هيئة خاصة لكل وظيفة كانت تقوم بها الأسرة في الماضي وهذه الهيئة بطبيعة الحال مستقلة عن الأسرة وخاضعة بشكل أو بآخر إلى سلطان الدولة أو المجتمع تأتمر بأمره وتسير

وفق توجهاته فقد كان أن انتزعت الدولة من الأسـرة الوظيفـة التـشريعية وأنشأت في المقابل هيئات خاصة تشرع للمجتمع ككل وانتزعت الدولة مـن الأسرة السلطة التنفيذية وأنشأت بدلاً منها هيئات حكوميـة تـشرف علـى السياسات العامة والتنفيذية بل وقد انتزعت الدولة من الأسرة الوظيفة الدينية وأنشأت في المقابل هيئات خاصة تتمثل في المجامع العلمية والدينية وهيئات الفتوى وانتزعت الدولة من الأسرة الوظيفة التربوية - إلى حد ما - وأنشأت هيئات خاصة تقوم بدور التربية والتعليم مثل المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز الثقافة والإرشاد والبحث العلمي وانخفض إلى حد كبير أثر الأسـرة في التربية واشترك معها في التربية كثير مـن الهيئـات منهـا التعليمـي والإعلامي والثقافي والفني ، فبعد أن كانت الأسرة هي العامل المهـم فـي عملية التربية أصبحت أحد أهم عوامل التربية وإلى جانبها الإعلام والمدرسة والجامعة والشارع والرأي العام والأصدقاء.



الفصل الاول

أهميـــة الأســـرة

ماهية الأسرة:

تعددت التعاريف التي تقدم بها البــاحثون، والكتــاب، والمنظمــات المعنية بأمور المجتمع العالمي -كمنظمة حقوق الإنسان- للأسرة، إلاّ أن تلك التعاريف كانت قد اختلفت فيمابينها تبعاً لاختلاف المتبنّيات التي يتبنّاها أولئك المعنيون بتعريف الأسرة، وكذلك تبعاً للغرض الذي وضع من أجله التعريف.

فيرى البعض بأنها الجماعة الإنسانية التنظيميــة المكلفــة بواجــب استقرار وتطور المجتمع[1].

بينما يرى البعض الاخر بأنها الجماعات التي تؤثر على نمو الافراد واخلاقهم منذ المراحــل الأولــى مــن العمــر وحتــى يــستقل الإنــسان بشخصيته ويصبح مسؤلا عن نفسه وعضوا فعالا في المجتمع .

وذهب اخرون الى انها وحدة بنائية، تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعية مع أطفالهم ارتباطا بيولوجيا أو بالتبني .

ويعرفها (ميردوك) بانها جماعة اجتماعية تتسم بمكان إقامة مشتركه وقد تتعرض إلى مشاكل اقتصادية ووظيفة تكاثرية تمد المجتمع بافراد لهــم بصمات واعدة على ترابها .

بينما يعرفها (هارلود كريستنس) بانها محموعة من المكانات والأدوار المكتسبة من خلال الزواج[1].

---

(1) د/ محمود على على: الاسرة.... اساس المجتمع (الهداية للنشر- القاهرة-2004) ص 33.

ويعرفها (بوجاردس) بانها جماعة اجتماعية صغيرة ،تتكون عـادة من الأب والأم واحد أوأكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسئولية، وتقوم بتربية الأطفال حتى يمكنهم من القيام بتوجيهم وضـبطهم ليـصبحوا أشخاص يتصرفون بطريقة اجتماعية .

ويرى (ديفز) انها جماعة من الأشخاص الذين تقوم العلاقات بين كل منهم والأخر، على أساس قرابة الدم ،ويكون كل منهم بناء على ذلك كانه جزء من الأخر .

ويرى (رينيه كوينج) انها جماعة من نوع خاص ،يرتبط أفرادهـا بعلاقة الشعور الواحد المترابط والتعاون والمساعدة المتبادلة ،ويسهم افـراد واعين اصحاء في بنائها وتطويرها وإخراجها للمجتمع .

ويـرى (ارنـست) انهـا مجموعـة مـن الأشـخاص ارتبطـو بروابط الزواج أو الدم أو التبني، مكونين الحياة الاجتماعية كل مع الأخـر، ولكل من أفرادها دورا اجتماعيا حاصة به، ولهم ثقافة مشتركة ومميزة[2].

ويرى (أوجبرن ونيكوف) انها رابطة اجتماعية صغيرة، تتكون من زوج وزوجة وأطفالهم أو بدون أطفال، أو زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها .

بينما يرى ابن منظور: "أُسرةُ الرجل: عشيرتُه ورهطُهُ الأدْنَوْنَ لأنه يتقوى بهم، والأُسرةُ عشيرةُ الرجل وأهلُ بيته". وقد جاء في كتاب الله-عـز وجل- ذكْرُ الأزواج والبنين والحفدة، بمعنى الأسرة، قوله تعالى (والله جَعَلَ لَكُم من أَنفُسِكُم أَزوَاجاً وَجَعَلَ لَكُم مِن أَزوَاجِكُم بَنِين وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُـم مِـن الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللّهِ هُم يَكفُرُون).

---

(1) د/ زينب عبدالرحمن : الاسرة وبناء المجتمع (بدون دار نشر – 2001) ص 23.

(2) د/ محمود على على : الاسرة .... اساس المجتمع – مرجع سابق – 34.

يقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي -رحمـــه الله-: "يُخبــر تعـــالى عن منّتِه العظيمة على عباده،حيث جعل لهم أزواجا، ليسكنوا إليها، وجعــل لهم من أزواجهم، أولاداً تَقَرُّ بهم أعينُهم ويخدمُونهُم، ويقــضُون حــوائِجَهم، وينتفعون بهم من وجوه كثيرة، ورزقهم من الطيبات من المآكل، والمشارب، والنعم الظاهرة، التي لا يقدر العباد أن يحصوها.

اشكــال الأســرة:

1/ الأسرة النواة :

هي الأسرة المكونة من الزوجين وأطفالهم وتتسم بسمات الجماعـــة الأولية، وهي النمط الشائع في معظم الدول الاجنبية وتقل في اغلب الــدول العربية، وتتسم الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأســرة بسبب صغر حجمها، كذلك بالأستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل، وهي تعتبر وحدة إجتماعية مستمرة لفترة مؤقتة كجماعة إجتماعية، حيث تتكــون من جيلين فقط وتنتهى بإنفصال الابناء ووفاة الوالدين ،وتتسم بالطابع الفردى في الحياة الإجتماعية

2/ الأسرة الممتدة :

هي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أســرية يجمعهـــا الإقامـــة المشتركة والقرابة الدموية، وهي النمط الشائع قديما فـــي المجتمـــع ولكنهـــا تنتشر في المجتمع الريفى ،بسبب أنهيار أهميتها في المجتمع نتيجة تحوله من الزراعة إلى الصناعة، وتتنوع إلى أسرة ممتـــدة بـــسيطة تـــضم الأجـــداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وأسرة ممتدة مركبة تضم الأجداد والـــزوجين والأبناء والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وهي تعتبر وحدة إجتماعية مستمرة لما لا نهاية حيث تتكون من 3 أجيـــال وأكثـــر، وتتـــسم

بمراقبة أنماط سلوك أفراد الأسرة وإلتزامهم بالقيم الثقافية بالمجتمع ،وتعد وحدة اقتصادية متعاونة يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب أفرادها الشعور بالأمن بسبب زيادة العلاقات الإجتماعية بين أفراد الأسرة .

3/ الأسرة المشتركة :

هي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية ترتبط من خلال خط الأب أو الأم أوالأخ والأخت ،وتجمعهم الأقامة المشتركة والإلتزمات الإجتماعية والاقتصادية .

4/ الأسرة المستبدة والديموقراطية[1]:

ينتشر نمط الأسرة الديمقراطية في المجتمعات المتقدمة والصناعية، وهي أسرة تقوم على أساس المساواة والتفاهم بين الزوجين، فلا يتمتع أحد الزوجين بسلطة خاصة عن الأخر، أما الأسرة الاستبدادية فتقوم على سيطرة الأب على الأسرة وأعتبارة مركز السلطة المطلقة داخل الأسرة، ولا تمتلك الزوجة شخصيتها الإجتماعية أو القانونية .

5/ العائلة:

هي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية لا تجمعهم الإقامة المشتركة ولكن رابطة الدم والمصالح المشتركة والزيارت المستمرة في المناسبات وغيرها .

---

(1) د/ زينب عبدالرحمن : الاسرة وبناء المجتمع – مرجع سابق – ص 36.

العوامل التى تؤثر فى الأسرة :

1/ عوامل من داخل الأسرة[1]:

أساليب التنشئة التى تتبعها الأسرة لهـا علاقتـة وثيقـة بالـسلوك الانحرافي للابناء فالسلوكيات المنحرفة التي تصدر عن بعض الأبنـاء تعـد نتاج للقصور في التنشئة السوية للأبناء وكثيرا ما يؤدى عدم اتفاق الوالـدين على أسلوب معين للتنشئة إلى انحراف الأبناء كما تؤثر طموحـات الآبـاء الزائدة على مستقبل أبنائهم ومن أهم مظاهر سوء التنـشئة داخـل الاسـرة وآثارها السلبية على الابناء هي:

- النزاع والشقاق بين الأباء والأمهات والخلافات والمشاجرات المـستمرة تؤدى إلي سوء تكيف الصغار وإلى كثير من ألـوان الـسلوك الخـاطئ ودفعهم للبحث عن رفاق خارج البيت.
- الطلاق وما يصحبه من تشرد وضياع، وتشتت وفراق وفقـدان الابنـاء لحنان ورعاية الاسرة فلا شك أن الأسرة المهترئة المفككة القائمة بين أب وأم أحدهما غائب أو كلاهما أو دائمي الخصام والنكد تلقى بظلال قاتمـة على سلوك ومستقبل الابناء.
- سؤ استثمار الوالدين لوقت فراغ الابناء وعدم اسـتثمارا طاقـاتهم مـن العوامل الأساسية التى تؤدى غالباً إلى انحراف الشباب.
- سوء معاملة الوالدين للأبناء مثل : المعاملة القاسية، والضرب الـشديد، والتوبيخ القارع، والسخرية، لها ردود فعل سيئة فى سلوك وخلق الابناء، وتزرع فيهم مشاعر الخوف والانكماش وترك المنزل وغالبا ما يكونون عرضه لتيارات الانحراف والتشرد والجريمة.

---

(1) د/ زينب عبدالرحمن : الاسرة وبناء المجتمع – مرجع سابق – ص 77.

- مشاهدة أفلام الجريمة والعنف والجنس فى دور السينما وعلى شاشات التلفاز من روايات بوليسية، ومواد مثيرة، تشجع على الانحراف والإجرام والرزيلة والفساد.

- تهاون الأبوين وتخليهم احيانا عن تربيته التربية الصحيحة للابناء فإن تقصير الأم فى واجبها التربوى لانشغالها مع معارفها أو صديقاتها وخروجها من بيتها، وأهمال الأب مسؤولية التوجيه والتربية نحو أولاده لانشغاله بمطالب الحياة أو غيابه المستمر عن المنزل.

- التفكك الاسري وغياب القدوة وانعدام الرقابة هي أهم أسباب تعاطى الابناء للمخدرات فالأسرة مسؤولة عن تكوين أخلاقيات الفرد وتغذيته بالأمن والطمأنينة، وتجنيبه عوامل القلق والاضطراب، وتمكنه من الحصول على حاجاته أما الأسرة التى يغيب فيها دور البيت، وتضيع فيها السلطة الأبوية بفقدان الأبوين أو أحدهما بالموت أو السجن أو المرض أو الطلاق، كثيراً ما يؤدى إلى نتائج سيئة تهيئ للانحراف والإدمان. كما يعد الانحراف الخلقى فى الأسرة فى مقدمة العوامل البيئية التى تدفع الى الادمان لاسيما انحراف الوالدين أو أحدهما، وانعدام القيم الخلقية، وفقدان المثل العليا كما إن إغراق الابناء بالمال والسماح لهم بالسفر للخارج بمفردهم أو بصحبة رفاق سوء من الاسباب التى تجر الابناء الى تعاطي المخدرات.

- الغلو فى الدين (التطرف): فقد دعا الإسلام إلى الوسطية وهى من أبرز خصائص الإسلام. قال تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) (سورة البقرة، 143) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه).

- افتقاد الابناء للاهتمام الاسري : حيث بينت الدراسات أن فقد الطفل لرعاية واهتمام أبويه له آثار بالغة على شخصية الطفل مثل الجوع الوجداني - الشخصية عديمة المودة ذات الميول العدوانية- الانطوائية والاكتئاب) وقد توصلت الدراسات إلى أن الحرمان الشديد الطويل الذي يبدأ مبكراً في السنة الأولى من العمر والذي يستمر لفترة تصل إلى ثلاث سنوات يؤدي إلى نقص شديد في الجوانب العقلية وجوانب الشخصية المختلفة كما يكون الطفل أقل قدرة على تحمل نتائج الانفصال بين أبويه قبل بلوغه سن الخامسة .

- أستخدام الوالدين لأساليب: (القسوة والحرمان والإهمال والتدليل ..الخ)، وانخفاض الوعي الثقافي للوالدين بما قد تحدثه هذه الأساليب في سلوكيات الأبناء من آثار غير سوية ، ولعل هناك علاقة وثيقة بين الأسلوب الذي نشأ عليه الأب وطريقته في تنشئة الأبناء ، حيث أن معظم أرباب الأسر يربون ابنائهم بنفس الأساليب التي نشأوا كما أن البعض يرفضون ذلك إما لشعورهم بعدم الرضا عن تلك الأساليب ، أو لإدراكها أنها أصبحت لا تتلاءم مع الحياة المعاصرة.

- الإهمال وعدم محاسبتهم علي السلوكيات غير المرغوب فيها وعدم متابعتهم أو عدم التدخل في اختيارهم لأصدقائهم سواء بالرقابة أو التوجيه ويؤدي ذلك إلي تعرض الأبناء للانحراف.

- العقاب بأسلوب الزجر والتهديد وتوجيه الشتائم البذيئةوممارسة العقاب البدني والضرب البدني وطرد الابن من المنزل في حالة صدور أفعال غير سوية من الأبناء.

- أتباع أسلوب الحرمان في تنشئة الأبناء كعدم إشباع احتياجاتهم الاساسية مما يؤدي إلي العديد من الاضطرابات في شخصية الأبناء والتي تظهر

في صورة أفعال انحرافية كالسرقة والاعتداء علي الآخرين أو الهـــروب من المدرسة .

- تعرض بعض الأباء لأساليب تنشئة قاسية مما يـــدعوهم الـــى أســـتخدام أسلوب التدليل في تنشئة الأبناء فيترتب عليه نمـــو شخـــصيات الأبنـــاء ضعيفة لا تعتمد علي نفسها ، ولا تقوي علي تحمل المسئولية.

- التفرقة في المعاملة بين الأبناء (كتفضيل الذكور علي الإناث أو تفـــضيل الإناث علي الذكور ، أو التفرقة بين أفراد الجنس الواحد) تـــؤدي إلـــى العديد من الأنماط الانحرافية.

- عدم الاتفاق علي أسلوب معين في تنشئة الأبناء ، كإثابة الأبناء من قبـــل الأم وعقابهم من قبل الأب في ذات الموقف ، أو تعرض الأبناء للقـــسوة من جانب الأب وتدليله لهم دون توجيه أو تصحيح الخطـــأ فـــي نفـــس الموقف ، فأن ذلك يؤدي إلي أن تنمو شخصيات الأبناء غيـــر متوافقـــة اجتماعياً ، وتعرضهم للعديد من مظاهر الانحـــراف كالفـــشل الدراســـي وارتكاب أفعال انحرافية يعاقب عليها القانون.

2/ عوامل من خارج الأسرة(1):

من الثابت لدى الدارسين والباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن الأسرة المعاصرة قد فقدت كثيراً من وظائفها وآثارها وذلك حسب درجة تطور المجتمع وهي لم تفقد وظائفها جملة واحدة بل كان ذلك على مراحـــل متعددة وبشكل تدريجي كما أن هذا الفقدان لم يحدث بدرجة واحدة في جميع الأمم والشعوب بل اختلفت أشكاله وأدواره باختلاف الأمم والـــشعوب فـــي ثقافاتها وعقائدها بعدما كانت الأسرة في الماضي أهم مؤســـسات التوجيـــه

---

(1) د/ زينب عبدالرحمن : الاسرة وبناء المجتمع – مرجع سابق – ص 92.

والتربية أما اليوم فتنافسها بقوة العديد من مؤسسات المجتمع مثل : (المدرسة والجامعة والإعلام بوسائله المختلفة من إذاعة وفضائيات مفتوحة وجرائد ومجلات ومراكز البحوث والدراسات ..) في توجيه الأبناء وأصبحت ربما أكثر وأخطر تأثيرا.

وفي الربع قرن الأخير ظهرت مجموعة من المعوقات المؤثرة في وجود الأسرة وقيامها بدورها بعض هذه العوامل مرتبط بتطور النهضة الصناعية وضغوط الحياة المعاصرة وبعضها مرتبط بانتشار العديد من الانحرافات الاجتماعية التي انتقلت إلى المجتمعات المحافظة لاسيما بعد انفتاح العالم شرقه على غربه وغربه على شرقه وانتشار وسائل الاتصال العالمية واتجاه العالم نحو مفاهيم العولمة والعالم الواحد أو "القرية الصغيرة" وانتشار النزعات الفردية والمادية وضعف الرغبة في تكوين أسرة، كما لعبت الثقافات الواردة مع العمالة الوافدة، دورا كبيرا فى تغيير الثقافة الاجتماعية والاسرية ليس في منطقتنا الخليجية فحسب بل في مختلف الاقطار العربية والإسلامية حيث تتعرض لكثير من المؤثرات الخارجية، التى أثرت على المعايير والقيم الاجتماعية، والعادات والتقاليد وبالتالي على سلوك الأفراد والجماعات بما في ذلك الأسرة ولعل أبرز العوامل المؤثرة في بناء الاسرة واستقرارها (من خارج الأسرة) :

- وسائل الأتصال الحديثة :

لعقود طويلة ظلت الأسرة تلعب دوراً أساسياً في تكوين مدارك الإنسان وثقافته، وتساهم في تشكيل منظومة القيم التي يتمسك بها بما فيها علاقات الآباء بالأبناء أما اليوم فقد انتقل جزء كبير من هذا الدور إلى شبكات الإنترنت والهواتف النقالة والألعاب الإلكترونية، الأمر الذي فتح الباب أمام أنماط من التواصل الافتراضي الذي حل محل الحوار والمحادثة

بين أفراد الأسرة الواحدة مما ساهم في توسيع الفجوة وتكريس الصراع بين جيلي الآباء والأبناء فضلا عن ظاهرة الاستخدام السيئ لتلــك التكنولوجيــا والتى وصل في كثير من الحالات الى ممارسات غير أخلاقية.

- انتشار البطالة:

فالأب العاطل الذى لا يعمل ولا يجد من المال ما يــسد بــه حاجــة الأسرة، ويؤمن لهم حاجاتهم الضرورية، سيعرض بلا شك الأسرة بأفرادهــا الضياع والانحراف ، وربما دفع ذلك أفراد الأسرة إلى التفكير فى الحصول على المال بأية وسيلة غير شريفة أو مشروعة كالسرقة والرشوة...

دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية

دور الأسرة في أمن المجتمع عظيم فهي خط الدفاع الأول الذي يقف سداً منيعاً فى وجه الأشرار . لكنها لا تستطيع القيام بهـذا الـدور الحيـوي إلا إذا كانت مترابطة في كيانها متينة في علاقاتها الداخليـة والخارجيـة . فعلى قدر ما تتمتع به الأسرة من ترابط وتماسك بين أفرادها على قـدر مـا تدرك الطريق السليم لتربية أبناءهـا وتهيئـتهم ليكونـوا أعـضاء نـافعين لمجتمعهم وأمتهم .

إن من الجوانب التي يجب أن توليها الأسرة أهميـة كبيـرة حتـى تستطيع أن تقوم بدورها ككيان أساسي في المجتمع هو التخطـيط الأسـري لحياة الأبناء ونشاطاتهم وممارساتهم وبالأخص أثنـاء الاجـازات والعطـل الصيفية حتى تتم الاستفادة من أوقاتها فيما يعـود بالنفع على الفرد والأسرة والمجتمع فهناك صلة وثيقة بين سوء استغلال وقت الفـراغ لـدى الأبنـاء وعشرة قرناء السوء والوقوع في الانحراف وسوء السلوك. فيجب الاهتمـام بحسن استغلال وقت الفـراغ بالـسفر أو الأنـشطة الرياضـية والثقافيـة والاجتماعية المفيدة[1].

ان الأسرة من منطلق حرصها على التنـشئة الاجتماعيـة الـسليمة وحسن استغلال وقت الفراغ والتفاعل بجدية مع مؤسسات المجتمع المختلفـة تسهم بشكل حيوي في صناعة الفرد الصالح في المجتمع . والفرد الـصالح في المجتمع أمان للمجتمع في حاضرة ومستقبله.

---

(1) صالح محمد محسن : الفراغ وأهميتة (دار النشر العالمية – القاهرة – 2001) ص 231.

اولا : أهمية الأسرة كمؤسسة اجتماعية :

تعتبر الأسرة اللبنة الأولى في كيان المجتمع ، وهي الأساس المتين الذي يقوم عليه هذا الكيان فبصلاح الأساس يصلح البناء ، وكلما كان الكيان الأسري سليماً ومتماسكاً كان لذلك انعكاساته الإيجابية على المجتمع . إن الأسرة التي تقوم على أسس من الفضيلة والأخلاق والتعاون تعتبر ركيزة من ركائز ذلك المجتمع الذي سيكون مجتمعاً قوياً متماسكاً متعاوناً ، يسير في ركب الرقي والتطور .

وتكتسب الأسرة أهميتها كونها أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة التي يعتمد عليها المجتمع كثيراً في رعاية أفراده منذ قدومهم إلى هذا الوجود وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه والعلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع علاقة فيها الكثير من الاعتماد المتبادل ولا يمكن أن يستغني أحدهم عن الآخر . فالأسرة ترعى شئون الأفراد منذ الصغر والمجتمع يسعى جاهداً لتهيئة كل الفرص التي تمكن هؤلاء الأفراد من أداء أدوارهم الاجتماعية وتنمية قدراتهم بالشكل الذي يتوافق مع أهداف المجتمع كما تتضح هذه العلاقة في أوقات التغير الاجتماعي . فعندما يتغير المجتمع فإن الأسرة تتأثر بهذا التغير وتستجيب له وتحاول أن تتكيف مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة بتغيير الوظائف أو البناء. ولعل الأسرة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي يرتبط بكل أنظمة المجتمع حيث أن الأفراد الذين يمثلون أنظمة المجتمع المختلفة ينتمون إلى أسر كان لها الأثر في تهيئتهم ووصولهم إلى ما وصلوا إليه.

فالكيانات الأسرية التي نعايشها في وقتنا الحاضر ليست تلك التي عاشت في الزمن الماضي ،فالبناءات تغيرت والوظائف تحولت.

ومن الركائز التي تبرز أهمية الأسرة في المجتمع أنها المصدر لإشباع كثير من الاحتياجات لأفرادها كالحاجات النفسية والفسيولوجية والاجتماعية وهنا أيضاً تبرز العلاقة واضحة بين الأسرة ومؤسسات المجتمع الأخرى لتحقيق مثل هذا الإشباع.

وتتأثر الأسرة بالتغير الاجتماعي الذي يعايشه المجتمع من خلال أنظمتها المختلفة كونها تمثل الوحدة الاجتماعية الصغرى في المجتمع فهي العنصر الأساسي في التنظيم الاجتماعي ، منها تبدأ حياة الأفراد ، ومن خلالها يتشربون قيم المجتمع وعاداته ومعاييره وهي في نفس الوقت ترتبط بالعديد من المؤسسات في المجتمع ولا يمكن أن تعيش بمنأى عنها.

ثانيا : ركائز الأسرة في حفظ أمن المجتمع :

لأن الأسرة تمثل ذلك النظام الأساسي والمهم في المجتمع فإنها قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في رعاية أمن المجتمع والمحافظة عليه(1)، وتبقى السد المنيع فيوجه من تسول له نفسه المساس بأمن المجتمع وراحته وطمأنينته . فالأسرة تملك العديد من الأسلحة التي تستطيع من خلالها أن تزود عن حمى الوطن . تتمثل هذه الأسلحة في العديد من الوظائف التي تؤديها الأسرة من خلال أفرادها جميعاً ، الأب ، الأم ، الأخوه ، الأخوات ، الأجداد ، الأعمام ، الأخوال وغيرهم من الأفراد الذين ينتمون إلى هذا الكيان الاجتماعي المهم . وسوف سنتعرض فيما يلي بعضاً من هذه الوظائف والتي إذا أديت بشكل سليم من قبل أفراد الأسرة جميعهم نستطيع القول بأن الأسرة تمكنت من القيام بهذه المهمة وأدت رسالتها على الوجه المطلوب تجاه أمن

---

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع (الهداية للنشر – المنصورة – 1999) ص 134.

المجتمع والمحافظة عليه . هذه الوظائف أساسية وتتم عن تفاعل متبادل بين أنظمة المجتمع المختلفة والكيان الأسري . وبالرغم من التغير الذي لحق بالنظام الأسري إلا أن تأثيرها الاجتماعي كمؤسسة اجتماعية لا يزال واضح المعالم من خلال الوظائف التي تؤديها.

أولا: التنشئة الاجتماعية:

تعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية والتي تعني نقل الموروث الثقافي للمجتمع عبر الأجيال من أهم وظائف الأسرة والتي لم تتغير . فلا زالت الأسرة في كل المجتمعات تمارس هذه الوظيفة لاسيما وأن الأطفال بعد ولادتهم يبقون مع أسرهم لسنوات عديدة . فهي المعلم الأول ويقع عليها عبء كبير من خلال هذه الوظيفة ، ولو أن بعض المؤسسات الاجتماعية بدأت تشاركها هذا الدور مع تقدم أعمار الأطفال . ولكنها لا تزال تقوم بدور المتابعة لما يتعلمه الأبناء خارج المنزل في المدارس وغيرها وإذا سلمنا بارتفاع المستوى التعليمي للأب والأم في الوقت الحاضر نجد أن هذا الدور أصبح مضاعفاً والتأثير مهماً[1].

ولعل الأسرة ومن خلال علاقتها بالمجتمع ومن خلال هذه الوظيفة ودورها في حفظ أمن المجتمع تستطيع ان تفعل الجوانب الاتية :

1/ غرس تعاليم الدين الإسلامي . فنحن في مجتمع إسلامي دستوره كتاب الله وسنة نبيه وفيها من التعاليم والإرشادات والتوجيهات ما يجعل الفرد يستشعر أهمية الوطن الذي يعيش فيه والمجتمع الذي هيأ له كل ما يريد. إن الأسرة ومن خلال تربيتها الإسلامية لأبنائها تنشئ هؤلاء الأبناء على الفضائل والقيم الإسلامية الكريمة والتي إذا أخذ بها الأبناء سعدوا في

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – ص 137.

حياتهم وكانوا خير أفراد لمجتمعاتهم . إن الدين الإسلامي يتضمن العديد من الآداب والأخلاقيات التي تجعل الفرد عضواً صالحاً في المجتمع مثل الصدق والمحبة والتعاون والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإخلاص وإتقان العمل وغيرها والأدلة على ذلك من القرآن الكريم والسنة كثيرة . يقول الله سبحانه وتعالى { وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان } وقوله تعالى { كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر } وقوله تعالى { وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون } وقول الرسول عليه الصلاة والسلام (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) . إذن الأسرة تستطيع أن تغرس في أبنائها مثل هذه الأخلاقيات والفضائل والعادات والقيم الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد وهو يأخذ دوره في الحياة والذي يشعره بمسئوليته تجاه مجتمعه وأمته.

2/ تعليم الأبناء كيف التفاعل الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية . يتعلم الأبناء في محيط الأسرة الكثير من أشكال التفاعل الاجتماعي والذي تكون بداياته مع أفراد الأسرة من إخوه وأخوات والأم والأب وغيرهم . وهنا يبرز دور الأسرة في تكييف هذا التفاعل على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره . ومن الأسرة تكون إنطلاقه الأبناء في تفاعلاتهم وعلاقاتهم مع الآخرين في المحيط الأكبر المجتمع. فعلى قدر ما يكون التفاعل منضبطاً ومتوائماً مع ما يرتضيه المجتمع داخل الأسرة على قدر ما يكون ذلك هو الهادي لسلوك الأبناء وعلاقاتهم مع الآخرين في المجتمع الكبير . إن الأسرة خير من يعلم الأبناء مراعاة معايير المجتمع وأنظمته والالتزام بها وعدم مخالفاتها. إن الأبناء في كثير من الأحيان يتخذون من آبائهم وأمهاتهم وبقية أفراد الأسرة القدوة والمثل

الأعلى في السلوك . لذا يجب أن يكون أفراد الأسرة الآخرين خير قدوة للأبناء من خلال تمثلهم أنفسهم لمعـــايير المجتمـــع وللفـــضائل والآداب الحسنة في تفاعلهم وعلاقاتهم مع الآخرين وبذلك يصبحوا حـــال تقليـــد أبناءهم لهم خير قدوة ومثال . إننا ندرك جميعاً أن كثيراً من ســـلوكيات الأطفال في مقتبل عمرهم تعتمد على تقليـــد مـــن حـــولهم فـــي القـــول أو الفعل[1]، فلابد للآباء والأمهات أن يمثلوا الصور الإيجابية لأبنائهم في أقوالهم وأفعالهم . والمجتمع الذي تكون علاقات أفراده على نحـــو مـــن الالتزام والتمثل لقيم المتجمع ومعاييره حري به أن يكون آمنـــاً مطمئنـــاً ويسير في ركب التقدم بخطى ثابتة لأن افراده مدركون للكيفية الصحيحة للتعامل مع بعضهم البعض فكأنهم أكثر إدراكاً للأدوار الاجتماعية التـــي يؤدونها والتي من خلالها يسهمون في رقي مجتمعهم وتطوره .

3/ غرس مفاهيم حب الوطن والانتماء . الوطن هو تلك البقعة مـــن الأرض التي ولدنا بها ونموت فيها ونستمتع بخيراتها ونعيش فـــي دفء أمنهـــا ورعايتها . الوطن هو ذلك الكيان الذي يلفنا تحت جناحيه ، يمدنا بكل ما نريد يرعانا منذ الصغر وحتى بعد الممات . من لا وطن له لا هوية لـــه ومن لا هوية له فحياته ومماته سوى.

الأسرة لبنة المجتمع الأولى ومـــصدر أفـــراده وحـــضن الرعايـــة والاهتمام بهم والمعلم والمربي الأول من خلالها يخرج الطفل إلى المجتمـــع مزوداً بالكثير من جوانب التربية وحصيلة من المعلومات الجيدة . فكمـــا أن الأسرة تقوم بذلك الدور الأساسي والمهم في غرس الكثير من المبادئ والقيم والأخلاقيات والتي تسهل على الطفل كيفية التعايش مع غيره فـــي مجتمعـــه وبناء ذاته الخاصة به فإنها قادرة على أن تغرس فيه معاني الوطنية وتحقيق

---

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – ص 142.

الهوية الاجتماعية ويمكن للأسرة أن تشبع في أبناءها هذا الهدف بأساليب متعددة فيعيش الأبناء في مجتمعهم مدركين لما يعنيه الوطن ولديهم الانتماء الحقيقي لهذا الكيان. فالوطن امتداد لحياة الأباء والأجداد وبدونه لا يكون الإنسان شيئاً . ويجب أن يعي الأب والأم أولاً معنى الوطنية والانتماء قبل أن ينقلوها إلى أبناءهم وفي مجتمعنا الذي بدأت فيه المستويات العلمية لأفراد الأسرة بالرقي والتميز يصبح من السهل على أفراد الأسرة إيصال هذه المفاهيم إلى الأبناء بشكل صحيح[1].

ومن الأساليب والطرق التي يمكن من خلالها تفعيل هذا الدور ما يلي:

أ) الشرح والتوضيح للأبناء في مراحل تعليمهم الأولى عما يتعلمونه في المدرسة من مواضيع ذات الصلة بالوطن سواء في مقررات التاريخ أو الجغرافيا والتربية الوطنية ماذا يعني توحيد القطاعات المشتتة في كيان واحد أو دولة واحدة. ماذا يعني أن يكون للمجتمع حدوده التي تميزه من الذي سعى إلى توحيد هذا الشتات ؟ الفوائد التي يجنيها أفراد المجتمع في ظل مجتمع واحد متماسك كيف أن هويتنا من خلال مجتمعنا تميزنا عن غيرنا من الناس في مجتمعاتهم. الخصوصية التي يتميز بها مجتمعنا من حيث وجود الأماكن المقدسة به . ما تميز به الوطن من خصائص إقتصادية واجتماعية وطبيعية وأثر ذلك على ما ينعم به الفرد في هذا المجتمع من أمن ورخاء وسؤدد .

ب) التذكير دائماً بأن كل الخدمات التي يوفرها المجتمع هي من أجل راحة المواطن وسعادته فالطرق والمطارات والمنتزهات والحدائق والمدارس

---

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – ص 155.

والجامعات والمستشفيات ما هي إلا أمثلة على ما يقدمه الوطن لأبنائه من خدمات ويجب على أبنائه أن يدركوا كم تكلف هذه الخدمات حتى تصل إليهم ليستفيدوا منها ويستمتعوا بها، ويقدروا لوطنهم توفير مثل هذه الخدمات والتي قد لا تتوفر بسهولة لأبناء مجتمعات أخرى. فهذا جانب مهم يمكن من خلاله أن تعزز الأسرة حب الوطن في نفوس الأبناء .

ج) تشجيع الأبناء ومن خلال واجباتهم المدرسية وما يكلفون به على الحديث عن الوطن ومنجزاته من خلال مواضيع التعبير أو البحوث فهذا يربط الأبناء بمجتمعهم أكثر . كما لا ينسى دور الأسرة في هذا الجانب بتوفير ما قد يحتاجه الأبناء لإنجاز مثل هذه المهمات. فالدعم والتأييد مادياً ومعنوياً ضروري حتى تزيد معرفة الأبناء بوطنهم . أو حتى من خلال المواضيع التي تقدم من خلال الاذاعات المدرسية[1].

د) حث الأبناء على حسن التعامل والاستخدام الأمثل لكل ما يقدمه الوطن ويهيئه من خدمات وغيرها وأهمية المحافظة عليها وعدم العبث بها . ويبدأ دور الأسرة هنا بالتأكيد على أهمية المحافظة على محتويات المدرسة من أجهزة وأدوات وأثاث وكذلك ما يتعامل معه الأطفال في المنتزهات والحدائق من أجهزة وآلات . إن الأسرة بهذا تستطيع أن تغرس في نفوس الأبناء أن المحافظة على المرافق العامة والاستفادة منها كما يجب يعتبر من حب الوطن والولاء له . يجب على الأبناء أن يدركوا أن هذه المنجزات تكلف الكثير من الجهد والمال حتى تصل إليهم وعليهم واجب رعايتها والمحافظة عليها فهي من حق المجتمع ولراحة الجميع.

---

(1) عمر معاذ محمد : الاسرة بين الدعم المادى والمعنوى للابناء (دار الوفاء للطباعة والنشر – الاسكندرية – 2001) ص 99.

هـ) السفر إلى أماكن مختلفة في الوطن وأخذ الأبناء ليتعرفوا على أرجاء وطنهم وما تتميز به كل منطقة وذلك في أوقات الاجازات . يجب أن تستغل العطلات لتعريف الأبناء بمجتمعهم لاسيما أن مجتمعنا مترامي الأطراف ويتميز بخصائص طبيعية مختلفة . إن السفر بالأبناء إلى الأماكن المقدسة لتأدية العمرة ومشاهدة ما هيأه الوطن للمسلمين في هذه الأماكن والذي يعتبر مفخره ليس لأبناء الوطن أنفسهم ولكن لكل المسلمين أينما وجدوا . إن الإطلاع على هذه المنجزات الضخمة والتي كلفت الوطن الكثير ليزيد الإنسان حباً لهذا الوطن المعطاء وفخراً أن يكون منتمياً إليه . ويزداد الإنسان فخراً عندما يشاهد منجزات الخير في المنطقة الشرقية أو المزارع العملاقة في القصيم أو منجزات السياحة والترفيه في أماكن الاصطياف . يجب أن تكون الأسرة خير دليل ومرشد يؤصل في الأبناء حب الوطن وأهمية رعايته والذود عنه .

و) احتواء المنزل على الأشياء التي تذكر أفراد الأسرة بالوطن ومنجزاته وتغرس فيهم حبه والولاء له إن وجود بعض الرموز التي تمثل الوطن تربط الأبناء أكثر بمجتمعهم مثل علم المملكة الذي يحمل راية التوحيد أو خارطه المملكة والتي يتضح من خلالها للأبناء موقع المجتمع من العالم وحدوده ومناطقه ومدنه وقراه فتكون بمثابة الكتاب الذي يطلع عليه الأبناء في دخولهم وخروجهم. يضاف إلى ذلك الصور التي تمثل مناطق المملكة أو منجزاتها مثل صور جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وولى عهدة وسمو رئيس الوزراء او بعض الرموز التي تمثل التطور الاقتصادي أو الخصائص الطبيعية للوطن.

ثانيـا : المراقبـة:

تعتبر هذه الوظيفة في نظري إمتداداً لوظيفة التنـشية الاجتماعيـة والتي لا تتوقف ولا تتقيد بمرحلة عمرية معينة(1). فالأبناء حتى وإن كبـروا فلا يزالون بحاجة إلى توجيه وتوعيه من قبل الأسرة فدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية لا يتوقف حتى وإن تزوج الابن وأستقل عن الأسرة فهو لا يزال يستعين بالأسرة لتوجيهه في كثير من المواقف(2).

إن دور المراقبة الأسري دور مهم في التنشئة الاجتماعية لـضمان الانضباط والتقليل من التجاوزات قدر الإمكان والمراقبة هنا تعني ملاحظـة سلوكيات الأبناء وتصرفاتهم من خلال العديد من المواقف التي يعايـشونها . إنني أرى أن وظيفة الأسرة هنا يمكن أن تتم من إتجاهين:

الاتجاه الأول : المراقبة الداخلية في المنزل أو داخل الأسرة.

المراقبة تعني ملاحظة السلوك الذي يصدر من الأبناء وهـل هـذا السلوك يسير وفق ما ترتضيه الأسرة ويقبله المجتمع أم لا . يمكن للأسـرة متابعة أبناءها داخلياً من خلال ملاحظة علاقاتهم ببعضهم الـبعض داخـل المنزل وهل هي تتمشى مع الآداب والاخلاقيات والفضائل التي تربيهم عليها أم أن هناك شيء من الاختلاف(3). إن مبادئ الحب والتعاون والصدق التـي تعلموها يجب أن تفعل من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض فـي المواقـف المختلفة داخل المنزل ، أثناء اللعب أو الحديث أو أداء الواجبات.

---

(1) عمر معاذ محمد : مرجع سابق – 102.

(2) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – ص 177.

(3) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – 179.

كما يجب على الأسرة ملاحظة مواضيع النقاش التي يتحدث من خلالها الأبناء وتوجيههم إلى المواضيع البناءه المفيدة والابتعاد عن تلك المواضيع التي قد يكون لها آثاراً سلبية عليهم أو على أسرهم أو مجتمعهم . إن على الأسرة أن ترشد وتوجه أبناءها إلى المواضيع الجيدة وتشاركهم الحديث والنقاش فتستمع إليهم وتبدي رأيها بصراحة ووضوح حول ما يمكن أن يكون مجالاً للنقاش والحوار . إن الدور الأكبر في هذه المهمة يقع على الأب وبالأخص عندما يكون متعلماً ولديه دراية بكثير من المواضيع والأمور التي تهم أبناءه وأسرته فيجب أن يكون الموجه الأول والقدوة المثلى للأبناء والا يرمي الحمل من على كاهله الأم ويتعذر بالتزاماته خارج المنزل وضيق الوقت . إن مثل هذا الحوار العائلي ودائرة النقاش الأسرية توطد العلاقة بين الآباء والأبناء وتجعل الآباء هم المرجع الأول والأخير لأبناءهم والمصدر المهم للمعلومات حول القضايا التي تهمهم . من خلال النقاش الأسري تعرف المواضيع ويتم التوجيه والإرشاد وضمان سلامة الرأي والفكر الذي ينشأ عليه الأبناء. وتضطلع الأسرة من خلال هذه الوظيفة بالتركيز على جانب آخر وهو ملاحظة انواع القراءات والكتب ومصادر الإطلاع التي يقضي معها الأبناء جزء من وقتهم وهنا أيضاً يأتي دور الأسرة كمرشد للأبناء حول ما يجب الإطلاع عليه ومتابعته من الكتب و المجلات وجميع أشكال النشر الأخرى حتى يستفيد الابن فكرياً ويستثمر وقته فيما يعود عليه بالنفع في مستقبل حياته إن على الأسرة القيام بمهمة تزويد الأبناء بالمفيد مما يجب أن يقرأوه فتذهب معهم إلى المكتبات وتساعدهم في اختيار الكتب والمجلات ووسائل الترفيه المفيدة ، وتوجههم بالابتعاد عما لا فائدة لهم منه كما يجب على الأسرة أن تنشئ مكتبة منزلية تحوي العديد من الاصدارات القيمة و المفيدة والتي تشجع الأبناء على الإطلاع والقراءة من خلال مجموعة من الكتب التي يتم اختيارها من قبل أفراد الأسرة جميعهم

في مواضيع مختلفة تشبع رغبات الأبناء المختلفة وتمنعهم من البحث عنها أو غيرها من مصادر خارج الأسرة. وقد تحتاج الأسرة أحياناً إلى اصطحاب أبناءها إلى معارض الكتب المحلية فتنتقي لهم منها المفيد الصالح الذي يملأ وقت فراغهم بما يفيد ويصبح جزء من مكتبة الأسرة ومن الضروري أن تحتوي المكتبة الأسرية على كتب تتحدث عن الوطن والا تخلو قراءات الأبناء من مواضيع لها صلة بالوطن ومنجزاته وما يتميز به.

الاتجاه الثاني: المراقبة الخارجية (المراقبة خارج المنزل أو خارج الأسرة):

إن هذا الجانب يعتبر من المهمات الشاقة في زمن تيسرت فيه سبل التواصل والاتصال لكنه قد يسهل في الأسر التي تقوم علاقاتها على الحب والصدق والتعاون . هذا الأمر قد يكون يسيراً في الأسر التي لا تشكو من التفكك والانحلال والانفصال بين الأبوين . إن الأسر المفككة قد تدفع بالأبناء ليبقوا خارج المنزل زمناً أطول من بقاءهم داخلة .لذا حتى تستطيع الأسرة أن تقوم بهذا الدور على أكمل وجه يجب أن تكون سليمة في تركيبها وعلاقاتها[1].

إن أول مهمات الملاحظة الأسرية هنا تتضح من خلال معرفة الأصدقاء من هم أصدقاء الأبناء ومع من يجتمعون خارج المنزل . إن على الأسرة أن تلاحظ نوعية الأصدقاء ومدى مناسبتهم للأبناء من حيث السن والمستوى الدراسي والفكري والاقتصادي والقرب المكاني والالتزام الديني والأخلاقي.

---

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – ص 182.

كما يجب على الأباء التعرف على أصدقاء أبناءهم ومعرفة أماكن سكنهم ولا مانع من أخذ بعض المعلومات عن أسرهم ، ودعوتهم إلى المنزل للقاء بهم كل هذه الخصائص مهمة عند التعرف على أصدقاء الأبناء لأن التقارب في مثل هذه الجوانب قد يبعث على الاطمئنان قليلاً ويسهل أمر المتابعة والملاحظة . كما لا يفوت التنبيه إلى أهمية معرفة الاماكن التي يرتادها الأبناء مع أصدقائهم سواءاً للنزهة أو الاجتماع أو المذاكرة وملاحظة الزمن الذي يقضيه الأبناء خارج البيت في هذه الأماكن وكذلك النشاطات التي يمارسونها ومحاسبتهم عند ملاحظة التقصير أو الانحراف ومنعهم من اللقاء بالأصدقاء الذين يلاحظ عليهم ما قد يؤثر سلباً على سلوكياتهم أو توجهاتهم كما يجب مناقشة الأبناء عند العودة إلى المنزل حول ما تم أداءه خارج المنزل ويجب أن يوجه الأباء الأبناء إلى عدم التذمر من المساءلة لأن هذا من أجل مصلحتهم. وبهذا تستطيع الأسرة أن تكون على صلة بالعالم الخارجي لأبنائها أولاً بأول وتكون قادرة على التدخل عندما ترى ما يخالف النهج الذي تسير عليه فتوقف مثل هذه العلاقات وتبعد الأبناء عن الشبهات.

ثالثا : التعاون مع مؤسسات المجتمع:

يتضح تعاون الأسرة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى من خلال تهيئة جميع أفراد الأسرة ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع وتجنيد كل الطاقات والامكانيات واستثمار كل القدرات من أجل صالح المجتمع. إن قياس علاقة الأسرة بغيرها من مؤسسات المجتمع ومكانتها الاجتماعية يظهر جلياً بالقدر الذي تسهم به من خلال أفرادها في خدمة المجتمع حسب تخصصات الأفراد ومدى فعاليتهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة لهذه المؤسسات. ولأن الأسرة الوحدة الاجتماعية التي ترتبط بكل مؤسسات وهيئات المجتمع كون أفرادها يعملون في هذه المؤسسات كان لزاماً عليها أن تقوم بهذا الدور كما يجب[1].

---

(1) عمر معاذ محمد : مرجع سابق – ص 190.

فالأسرة ومن خلال التنشئة الاجتماعية السليمة تمد المجتمع بالأفراد العاملين والذين يؤدون أعمالهم واضعين نصب أعينهم إرثاً ثقافيـاً ومنهجـاً تربوياً تعلموه من أسرهم . ويمكن أن نتلمس هذه العلاقة التعاونية الأسـرية في صلتها ببعض مؤسسات المجتمع كالتالي:

1- **المسـجد:** تلك المؤسسة الدينية التي يجتمع فيهـا المـسلمون لتأديـة الصلاة كإحدى العبادات المفروضة عليهم . ولتأدية الصلاة في جماعة كما نعلم الكثير من الأبعاد الاجتماعية والتي تحرص الأسـر المـسلمة على استفادة أفرادها منها تأدية الصلاة في جماعة يعني الامتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى وتوطيد العلاقات الاجتماعية بين جيـران المـسجد بالسؤال عن بعضهم البعض ومعرفة الغائب عن المسجد والسؤال عنه فإن كان مريضاً يزار وإن كان مسافراً تراعى أسرته وأبناءه والمردود الاجتماعي للمسجد لا يقف عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى كونه المقـر الذي تقدم من خلاله النصائح والإرشادات والتوجيهـات فـي خطبـة الجمعة والتي يحاول من خلالها الخطيب أن يتطرق إلى قضايا المجتمع ومشاكله ويطرح الحلول المناسبة . إذن المسجد هو ذلك المكان الـذي يجتمع فيه الأفراد من أسر متعددة ليكونوا أسرة واحدة تؤدي واجباً دينياً وتتدارس شئون المجتمع وهمومه . ولنا أن نتصور كم من الجماعـات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع وفقاً لإعداد المساجد فيه . وتفعيل دور المسجد لا يتم إلا إذا حرصت الأسر وحثت أفرادها على تأدية الصلاة مع جماعة المسجد ولا ننسى أن تأدية الصلاة في جماعة دليـل علـى صلاح الرجل وخيريته . فحري بمن اعتادوا الصلاة في المـساجد أن يكونوا أعضاء صالحون حريصون على مجتمعهم من كـل الوجـوه . وهكذا فإن العلاقة بين المسجد والأسرة تبرز من خلال التنبيه والتذكير

بأوقات الصلوات وحث الأفراد على تأديتها في المسجد مــع الجماعــة والاستفادة مما يقدم من إرشاد وتوجيه يخص الفرد والأسرة والمجتمع ويبني الفرد المسلم على أسس من الصلاح والتقوى في دنياه وأخرته .

إن المسجد في المجتمع المسلم عبارة عن منارة من منارات العلم التي تعزز ما يتعلمه الفرد من أسرته ومدرسته وهو المجال التطبيقي لكثير مما يتدارسه الأبناء نظرياً في مؤسساتهم التعليمية بما فيهــا الأســرة ، وهو أيضاً المنبر الذي يتلمس قضايا المجتمع ومشاكله كمــا يعايــشها أفراد المجتمع ومدى تأثيرها عليهم وكيف تكون المواجهة[1].

2- **المدرســـة**: إن علاقة الأسرة بالمدرســـة علاقـــة ذات إرتبــاط قــوي فكلاهما مؤسستان تهتمان بالجانب التربوي والتعليمي في حياة الفرد . تأتي المدرسة لتكمل ما بدأته الأسرة وتأخذ على عاتقها تكملة الوظيفــة التربوية في حياة النشء وبالرغم من أن الطفل يذهب إلــى المدرســة صباحاً ليتعلم ثم يعود إلى المنزل فإن صلته بالمدرســة والمقــررات لا تنقطع لأن الأسرة تتابع معه واجباته وتذاكر له دروسه التي تعلمهــا في المدرسة وحتى تتم العملية التربوية بشكل جيد فلابد مــن حــرص المدرسة والبيت على التواصل المستمر بينهما سواءاً من خلال مجالس الآباء والأمهات أو الزيارات المتوالية للمدرسة من قبل الآباء والأمهات ومتابعة سير أبناءهم الدراسي من فترة لأخرى إن الزيارات المستمرة للمدرسة تعطي ولي الأمر تصوراً واضحاً عن إبنــه فــي المدرســة، ليس فقط فيما يتعلق بوضعه الدراسي ولكــن أيــضاً التعــرف علــى سلوكياته ونشاطاته داخل المدرسة ، بحيث يكون بالإمكان ومن خــلال التعاون مع المدرسة تعزيز السلوكيات الإيجابية ودفع النشاطات المفيدة

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – ص 186.

إلى الأمام وعلى الجانب الآخر التصدي لكل ما يمكن أن يعود بالضرر على الفرد أو مجتمعه . فنجاح الأبناء في دراستهم وتفوقهم نجاح للمجتمع ولا يتم ذلك إلا إذا قامت الأسرة بدورها في هذا الجانب على أكمل وجه من خلال المتابعة والتوجيه والسؤال وتكرار الاتصال بمؤسسات التعليم المختلفة التي يتعلم فيها أبناءها وتعاون الأسرة والمدرسة في تخريج الأفراد المتعلمين أمان للمجتمع من الجهل والسلاح الذي يقهر به المجتمع أشكال التأخر والانحطاط والفوضى وتستطيع المؤسسات التعليمية بتعاونها مع الأسرة وقاية الأبناء من خطر الانحراف واقتراف الجرائم بتربيتهم على الفضائل والآداب الحسنة وغرس مبادئ الدين الحقيقية .

3- **مشاركة مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد لتمثيل المجتمع داخلياً وخارجياً:** للأسرة دور مهم ومميز في تهيئة الأبناء للمشاركة في كثير من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية وتمثيل المجتمع على المستويات الداخلية والخارجية من هنا يبرز دور الأسرة في تهيئة الأفراد لرفع اسم الوطن عالياً في المحافل الداخلية والخارجية عن طريق التشجيع وتوفير كل ما يحتاجه الأبناء ليسهموا في تمثيل وطنهم أصدق تمثيل من خلال مشاركتهم في الأنشطة المختلفة . ولولا دعم الأسرة التي تغرس في أبناءها تلك المسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن وأن هذا واجباً وطنياً يجب أن يقوم به الأبناء خير قيام ليردوا لمجتمعهم جزء يسير مما يقدمه أو يوفره لهم . وعندما يعمل الأبناء بتفان وفاعلية في الأنشطة التي ترفع اسم الوطن عالياً فهذا دليل واضح على استشعارهم بأهمية المجتمع ومسؤليتهم تجاهه ولعل ذلك ما كان ليتم إلا بتشجيع الأسرة وحثها الدائم للأبناء للمشاركة . وهناك الكثير من

الأسماء التي تذكر بما وصلت إليه في المحافل الدولية ورفعت اسم مملكة البحرين عالياً في المجالات العلمية والرياضية والثقافية والاجتماعية والكل من هؤلاء يدين بالفضل للأسرة التي كانت وراء هذا النجاح والتميز .

4- **التفاعل مع الأنشطة التي تقدم من خلال الأسابيع الخدمية التي تنظمها بعض مؤسسات المجتمع:** نعلم جميعاً أهمية هذه الأسابيع في التذكير والتوجيه إلى بعض النشاطات والممارسات التي يجب أن يأخذ بها أبناء المجتمع وأن يعتادوا فعلها بعد انقضاء هذه الأسابيع، مثل أسبوع الشجرة، المرور، المساجد، النظافة، الصحة، السلامة، وغيرها.. إن الهدف من هذه الأسابيع توعية أفراد المجتمع بأهمية مثل هذه الممارسات التي يجب أن تكون جزءاً من حياة الناس في المجتمع لما تتضمنه من فوائد تعود على الفرد والأسرة والمجتمع .

ويتضح دور الأسرة هنا من خلال الاستجابة والتفاعل مع الأنشطة وتوجيه الأبناء إلى مشاركة المجتمع في هذه الأسابيع . إن المشاركة في أسبوع الشجرة أو يوم الشجرة من خلال زرع فسيلة أو نبته من قبل أحد أبناء الأسرة لتأكيد على الاهتمام الأسري بأهمية الشجرة والغطاء النباتي في المجتمع والحرص على المحافظة عليها . وكذلك الحال بالنسبة لبقية الأنشطة من خلال أسابيعها المحددة . إن الحرص على حفظ مقدرات المجتمع وثرواته من قبل الأسرة وأفرادها خير دليل على فاعلية المجتمع من أهمية لدى أبناءه واستعدادهم للمحافظة عليه والذود عنه[1].

---

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – ص 192.

ولو نظرنا مثلاً إلى أسبوع المرور من خلال جوانب مثل المحافظة على المركبة أو التقيد بحد معين للسرعة أو مراعاة حقوق المشاة في السير لوجدنا أن المردود يخص الأسرة أولاً ثم يتعداها إلى المجتمع ، وهذا ما يجب أن تؤكد عليه الأسرة وهي تدفع بأبنائها إلى التفاعل بإيجابية مع هذه الأنشطة والالتزام بالأنظمة والقوانين التي وضعها المجتمع ليحافظ بها على حياة الناس وليدرك كل فرد دوره في المجتمع. ومن هنا يبرز دور الأسرة في ربط الأبناء بالمجتمع ، فالمشاركة بفاعلية في هذه الأنشطة دليل على الاهتمام بالوطن وما يحتويه والإحساس بأن ما هيء في هذا الوطن هو للمواطن وعلى المواطن أن يراعي مسئوليته تجاه وطنه .

5- **المحافظة على منجزات مؤسسات المجتمع المختلفة وعدم العبث بها أو إفسادها:** الوطن هو بيت الإنسان الكبير ، فإذا كان الإنسان لا يعبث بمنزله الصغير ومحتوياته فمن الأولى ألا يعبث بمنزله الكبير ومنشآته[1]. هذا مبدأ يجب أن تغرسه الأسرة في أذهان أبناءها وتبين لهم أن هذه المنجزات والخدمات التي تقدم لهم في مجتمعهم قد كلفت الدولة الأموال الطائلة وأنها وضعت لصالح وخدمة كل الأفراد وكل الأسر فمن الواجب رعايتها والمحافظة عليها وعدم العبث بها وحسن استخدامها. منجزات ومنشآت الوطن أمام أعيننا أينما ذهبنا كالحدائق والمنتزهات والشوارع والمدارس والمستشفيات وغيرها الكثير والكثير والذي يجب هو حسن الاستخدام لها فلا يجب العبث بالآثاث المدرسي ولا بالحدائق وقطع أشجارها ونباتاتها ولا بدورات المياه في المنشآت العامة وعدم الكتابة على الجدران وإفساد الذوق العام والعبث

---

(1) زياد حمد : ممتلكات الدولة بين المحافظة والضياع (بدون دار نشر – 2000) ص 56.

بالممتلكات العامة . إن المحافظة على منجزات الوطن ومنشآته يعني المحافظة على المظهر الحضاري للمجتمع الذي يمثل وجه الإنسان الذي يحرص دائماً على نظافته وبريقه ولمعانه فكيف وجه الوطن الكبير الذي يراه الجميع من أبناءه ومن أتى من خارجه . يجب أن يكون مجتمعنا في مظهره الخارجي صورة براقة تجذب ولا تنفر وتسعد ولا تشقي إن الأسرة في صلتها بالمجتمع ومسئوليتها عنه تستطيع أن تربي أبناءها على إدراك أن المجتمع في مظهره الخارجي وبمنجزاته ومنشآته كالمرآة التي تعكس أخلاقيات وآداب أبناءه والمنهج التربوي الذي تربوا من خلاله ، فيجب على الجميع أن يكونوا أيادي تحمي وتصون وتردع من يحاول أن يعبث بمكتسبات الوطن وتأخذ على يده فعندما يتربى الأبناء على مثل هذه ا لمبادئ فإن المجتمع بمكتسباته ومنجزاته في أيدي أمينة . وأخيراً فإن العبث بالممتلكات وتدميرها عدم إعتراف بأفضال الوطن وخيراته على أبناءه

رابعا : التعاون مع المؤسسات الامنية بالمجتمع :

تعتبر الأسرة جزء من مؤسسات المجتمع التي لا يمكن أن يتم الأمن أو يستتب في المجتمع دون تعاونها مع جهات الاختصاص الأمني . فتعاون هذه المؤسسات يمثل الدعم القوي لكبح الجريمة والتقليل من العدوان في المجتمع وتستطيع الأسرة أن تقوم بدور شرطي المجتمع الأول ، فتحافظ على أمن المجتمع بتعاونها مع الجهات الأمنية ومتابعتها لمدى التزام ابناءها وتطبيقهم للوائح والأنظمة في المجتمع . ويتعزز هذا الدور بتكثيف الجانب التوعوي واللقاءات المنظمة بين الأسر وأفرادها ومسؤلي الأجهزة الأمنية في المجتمع بين فترة وأخرى ، إلى جانب ما يتم عبر مؤسسات التعليم المختلفة والزيارات المتبادلة مع القطاعات الأمنية المختلفة . هذه اللقاءات التي تعرف

الأبناء باللوائح والأنظمة والجوانب الأمنية المختلفة فينشأ الأبناء وهم على دراية وعلم بما يضبط السلوك والأفعال في المجتمع وما هو الصح والخطأ من التصرفات وكيف يمكن لأبناء المجتمع على اختلاف مستوياتهم وأعمارهم المساهمة في أمن المجتمع ورعايته. ومن المعروف أن أجهزة الأمن بمفردها غير قادرة على مكافحة الجريمة ولابد من تعاون ومؤازرة مؤسسات المجتمع الأخرى بما فيها الأسرة.

ويتضح دور الأسرة في تفعيل مساهمة أفرادها في أمن المجتمع والمحافظة عليه من خلال تعاونها مع المؤسسات الأمنية في الجوانب التالية[1]:

1. تعويد الأبناء على طاعة القوانين والأنظمة واحترامها والامتثال لأوامرها ويمكن للأسرة أن تراقب ذلك وهي تركب مع الابن في السيارة فتلاحظ مدى التزامه بأنظمة المرور من حيث التقيد بالسرعة ومراعاة الإشارات المرورية وغيرها كما أنها تستطيع أن توصل احترام الأنظمة في أبناءها من خلال التقيد بالرخص المطلوبة والأوراق الثبوتية سارية المفعولة وتبرز المراقبة في هذا الجانب أيضاً من خلال التقيد بالسن القانوني للحصول على الخدمات الاجتماعية مثل السن القانوني للدراسة أو قيادة السيارة وغيرها .
2. التبليغ عن الحوادث والجرائم والمخالفات . والأسرة تستطيع أن تؤكد على أبناءها في مثل هذا الموقف أن هذا واجباً وطنياً على كل فرد من أفراد المجتمع ، ولعل في الإبلاغ مبكراً عن الجرائم ما يؤدي إلى الإمساك بالجاني والتخفيف على المصابين بسرعة علاجهم ورعايتهم .

---

(1) د/ منال ابراهيم محمد : الاسرة .... صمام أمان المجتمع – مرجع سابق – ص 197.

وقد يكون للتبليغ المبكر أثره في حماية المجتمع من تتابع الجريمة أو تناميها أو إنتقالها إلى مكان آخر أو التخفيف من تبعاتها .

3. الاستعداد لتقديم العون والمساعدة للجهات الأمنية عندما تطلبها والحرص على تقديم المعلومات المفيدة لرجال الأمن في متابعة المجرمين والحرص أيضاً على الإدلاء بالشهادة متى ما طلبت حول التعديات والجرائم حتى يأخذ كل ذي حق حقه وينال المذنب جزاءه .

4. عدم التستر على المجرمين وكشف هويتهم وأماكنهم والإدلاء بما يمكن رجال الأمن من ملاحقتهم والقبض عليهم حتى لو كانوا من الأقارب أو الأصدقاء.

5. تنبيه الأبناء إلى أخطار الجرائم والسلوكيات المنحرفة على الفرد والأسرة والمجتمع وضرورة إشعار الأسرة بكل صغيرة وكبيرة يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف أو اقتراف الجرائم . ولعل في معرفة الأسرة بأصدقاء أبناءهم ما يمكنها من إكتشاف أصدقاء السوء والذين قد يؤثروا سلباً على الأبناء فتتدارك الأمر وتحفظهم من الانحراف والسير في الطريق الإجرامي وتبعدهم عن هذا النوع من الأصدقاء . إن إبعاد الأبناء عن رفاق السوء مهمة اسرية تتم عن طريق المتابعة ومساعدتهم في إختيار الأصدقاء الصالحين .

6. المتابعة لما يقدم في وسائل الإعلام حول أمن المجتمع والجرائم وكيفية الوقاية منها والتصدي لها وكذلك مراقبة ما تبثه وسائل الإعلام من برامج طابعها العنف والإجرام ومنع الأبناء من مشاهدتها لكي لا تؤثر على سلوكياتهم الفعلية.

7. اتخاذ الإجراءات الوقائية الأمنية قدر الإمكان في البيت والسيارة والشارع ومكان العمل والمدرسة وغيرها. وكما يقال "الوقاية خير من العلاج" ولعل أبسط صور الوقاية الأمنية والتي يجب أن تحرص عليها الأسرة تتمثل في توفر وسائل السلامة داخل المنزل وكذلك أجهزة الأمن الضرورية في الأبواب والشبابيك لمنع السرقات والسطو على المنازل .

8. التفاعل مع الأنشطة التوعوية التي تقدمها المؤسسات الأمنية سواءاً من خلال الأسابيع الأمنية أو التوعية المباشرة من خلال المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة أو النادي أو الجمعيات الخيرية أو برامج التوعية التي تبث من خلال وسائل الإعلام المختلفة .

بالتأكيد أن الأسرة هي أحد الأهداف التي توجه لها مثل هذه البرامج والأنشطة التوعوية الأمنية ويجب أن تشارك وتستجيب بفعالية حتى تتحقق الفائدة المنشودة والتي سيكون لها أثراً واضحاً في زيادة الثقافة الأمنية لدى أفراد الأسرة . وإن ما يمكن أن يشار إليه هنا كنتاج لمثل هذه البرامج التوعوية وتفاعل الأسرة معها حث الأسرة أبناءها إلى عدم التجمهر عند الحوادث ومضايقة رجال الأمن وهم يؤدون واجباتهم في مثل هذه المواقف .

الفصل الثالث

الأسرة واثرها فى تحقيق الأمن الفردى والاجتماعى

اولا : اثر الأسرة فى التربية

كي نتحدث عن الآثار التربوية للأسرة. فإن كل مخلوق بشري من بعد آدم عليه السلام وحتى يومنا هذا كان نتاج علاقة بين زوجة وزوج أي أم وأب غير أن هذه العلاقة لا تأخذ في بعض الأحيان شكل الأسرة المستقرة التي تبحث في آثارها .. نحن نبحث آثار تربوية لأسرة مستقرة أبوين وأولاد يحيطهم جو عائلي وروح أسرية أما الأسرة المهترئة المفككة القائمة بين أب وأم أحدهما غائب أو كلاهما أو دائمي الخصام والنكد والخلاف فلا شك أن ذلك سيكون له آثاره التربوية أيضاً ولكن من الناحية السلبية ويمكننا أن نرصد مجموعة من الآثار التربوية للأسرة فيما يلي[1]:

1/ يبدو أثر الأسرة فيما يبدو في عمل الوراثة، فبمقدار دقة كلا الزوجين في حسن اختيار زوجة وحرصه على أن يكون من سلالة طاهرة ومنبت صالح وعلى أن يكون خالياً من العيوب الوراثية الجسمية والعقلية والخلقية بمقدار هذه الدقة وهذا الحرص يتحقق في النسل الآثار التربوية الصالحة للوراثة ويعصم من آثارها السيئة بإذن الله تعالى إن ذلك يمتد إلى مرحلة سابقة لزواج آبائهم بأمهاتهم فيبدأ منذ أن يفكر أحد الأبوين في اختيار شريكه في الحياة فضلاً عن ذلك فإن بإمكان الأسرة القضاء على كثير مما يظهر لدى الأطفال من صفات وراثية سيئة أو تعليتها وتوجيهها في غير الاتجاه الضار ، فإن كانت الأسرة رشيدة في مناهج

---

(1) نهاد فاروق عطاالله : اثار التربية الحسنة على الاجيال (دار النور للنشر والتوزيع – القاهرة – 2007) ص 87.

التربية وقت الناشئة من شرور هذه الصفات الضارة وإلا جلبت على الناشئة أضراراً وراثية بليغة تلازمهم والأجيال المتعاقبة.

2/ وفيما يتعلق باللغة فإن أول ما ينتقل إلى الطفل عن طريق التقليد في الصوت والحركة، لغة آبائه (أبيه وأمه) وأفراد أسرته وأعمالهم وسلوكهم ومناهجهم في الحياة فبمقدار سمو المنزل في هذه الأمور تسمو آثار التقليد التربوية في الطفل وبمقدار انحطاطه فيها يكون عامل التقليد وبالاً عليه.

3/ وعن طريق الأسرة تحقق البيئة الاجتماعية آثارها التربوية في الطفل فبفضل الجو الأسري والمحيط العائلي تنتقل إلى الناشئة تقاليد أمتهم ونظمها وعرفها الخلقي وعقائدها وآدابها وفضائلها وتاريخها وكثير مما أحرزته من تراث في مختلف الشئون فإذا وفقت الأسرة في أداء هذه الرسالة الجليلة وكان موصلاً جيداً لجميع هذه الأمور حققت البيئة الاجتماعية آثارها البليغة في المجال التربوي وإلا أفسدت الأسرة عليها عملها. فلم يستفد منها الطفل إلا الآثار التافهة ولم يصبيه من كل ذلك إلا الضرر والشرور .

4/ الأسرة هي العنصر الأهم والوحيد للحضانة والتربية المقصودة في المراحل الأولى للطفولة، والواقع أنه لا تستطيع أي مؤسسة عامة أن تقوم بدور الأسرة في هذه المرحلة ، ولا يقصد من دور الحضانة أو الكفالة التي تنشئها في هذه المرحلة ، ولا يقصد من دور الحضانة أو الكفالة التي تنشئها بعض الدول أو الهيئات لإيواء الأطفال في مراحلها الأولى إلا تدارك الحالات التي يُحرم فيها الطفل من جو الأسرة أو تحول فيها ظروف قاهرة بين الأسرة وقيامها بهذه الوظيفة، ولا يتاح لهذه المؤسسات مهما حرصت على تجويد أعمالها أن تحقق ما تحققه الأسرة في هذه الأمور .

5/ وعلى الأسرة يقع قسط كبير من واجب التربيـــة الخلقيـــة والوجدانيـــة والعقلية والدينية في جميع مراحل الطفولة بل وفي المراحل التاليـــة لهـــا كذلك وفي الأمم التي تحارب مدارسها الرسمية الدين بطريـــق مباشـــر أو غير مباشر كالأمم الشيوعية وفي الأمم التي تسير معاهدها الدراســـية على نظام الحياد في شئون الدين والأخلاق فتنفض يدها من جميع الأمور التي تتصل بهذه النواحي مثل فرنسا والأمم التي تنحو نحوها فـــي هـــذه الأمم وفي تلك يقع عبء التربية الدينية كاملاً على عاتق الأسرة وصدق رسول الله صلى الله علية وسلم حينما أشار إلى هذه الحقيقة فقد جاء فـــي الحديث " ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه، أو يمجسانه أو ينصرانه " في إشارة واضحة إلى أن الأسرة (الأبوين) في التوجيـــه الديني لدى الناشئة غير أن هناك عوامل مساعدة أخرى في هذا الميـــدان فإن المدرسة أيضاً وما تعنيه من تلقين الأفكار والمفـــاهيم عـــن الكـــون والحياة وما يعنيه أيضاً بالارتباط بالأصحاب والأصدقاء فبقدر التوافـــق الحاصل بين الأسرة والمدرسة والاندماج في الرسالة التي يراد توصيلها يتوقف النجاح في تحقيق غاية الأسرة التربوية .

6/ وبفضل الحياة المستقرة في جو الأسرة ومحيط العائلة يتكون لدى الفـــرد ما يسمى بالروح العائلي والعواطف الأسرية المختلفة وتنشأ الاتجاهـــات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة فالأسرة هي التي تجعل مـــن الطفـــل اجتماعياً مدنياً وتزوده بالعواطف والاتجاهات اللازمة للحياة والانـــسجام مع المجتمع الذي يعيش فيه.

ثانيا : اثر الأسرة فى الأقتصاد

الأسرة منذ نشأتها كانت تقوم بوظائف الهيئة أو الشركة الاقتصادية ، فقد كانت تقوم بعمليات الإنتاج لكافة ما تحتاج إليه جمـــوع أفـــراد الأســـرة

ثم تقوم بدور التوزيع وتنظيم عمليات الاستهلاك والاستبدال الداخلي (بين أفرادها بعضهم ببعض) أو الاستبدال الخارجي بين الأسرة وغيرها من الأسر إذا دعت الضرورة لذلك. إذ القاعدة أن تقوم الأسرة بتوفير ما تحتاج إليه من سلع وخدمات فيما يعرف بسياسة الاكتفاء الذاتي بين أفرادها[1].

والأسرة المعاصرة – ومع نشأة الدولة – تتميز بأنها وحدة صغيرة تتكون من الزوجين والأبناء وربما الأجداد والجدّات ومع بروز النزعة الفردية لدى الإنسان المعاصر ضعفت العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة حتى المباشرين منهم فضلاً عن الأقارب البعيدين من أعمام وعمّات وأخوال وخالات، وقد كان ذلك بطبيعة الحال نتيجة لزيادة المطالب المادية والضغوط الحياتية اليومية التي يواجهها أفراد المجتمع.

في الأسرة الريفية التي تتميز إلى حد ما بالكبر وتشتمل على جيلين من الأبناء أو أكثر يستطيع المراقب رصد ممارسة الأسرة لوظيفتها الاقتصادية بسهولة ففي الأسرة الريفية تتم العملية الإنتاجية في البيت وتقوم الأسرة بإنتاج كميات كبيرة من السلع التي يحتاج إليها الأفراد داخل الأسرة كما تشرف على التوزيع والاستهلاك فلا تستهلك إلا بقدر إنتاجها .

مع ظهور الدولة الحديثة وتطور دورها ووظيفتها فإن الآثار الاقتصادية للأسرة توشك أن تتقلص إذا لم تعد الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية للفرد ، فقد أجبرت المرأة على السعي للحصول على فرصة عمل خارج البيت وبعيداً عن نطاق الأسرة مما أدى إلى نشوء روابط وعلاقات اقتصادية خارجية وبعد أن كان الجميع يعملون تحت سقف

---

(1) نهاد فاروق عطالله : اثار التربية الحسنة على الاجيال – مرجع سابق – ص 90 .

واحد سواء كان في العمل الزراعي أو في المجال المهني والعلمـــي انتـــشر الأفراد وأبناء الأسرة الواحدة في مواقع العمل المختلفة والمتباعدة وقـــد أدى ذلك إلى بروز بعض الآثار نذكر منها ما تحقق للمرأة من خلال ذلك العمـــل الاستقلال الذاتي الاقتصادي ولم تعد عبئاً على أسرتها أو زوجها في إشـــباع حاجاتها المادية لذا فقد زادت النزعة الاستقلالية لدى الزوجة ومن ثـــم بـــدأ يظهر في الأفق نوعاً من المساواة في اتخاذ القرار التي يقف فيها كـــل مـــن الزوج والزوجة على قدم المساواة . غالباً ما يرث الأبناء عن طريق الميراث مستوى معيشة أبناءهم، فإن كانت الأسرة غنية كان أبناؤها وذرياتهم أغنياء وإن كانت الأسرة فقيرة كان أبناؤها وذرياتهم فقراء. وقد حث النبي صلى الله علية وسلم أصحابه على أن يتركوا أبناءهم أغنياء خير من أن يتركوهم فقراء يسألون الناس وكما يرث الأبناء الثروة فإنهم يرثون أيضاً من أسرهم بعض الصفات الأخلاقية المرتبطة بالناحية الاقتصادية مثل الجود والكرم أو البخل والشح لذلك قال النبى صلى الله علية وسلم عن يوسف عليه السلام " الكريم ابن الكريم ابن الكريم "إشارة إلى سيدنا يعقوب وسيدنا إسحاق وسيدنا إبراهيم الكريم عليهم السلام الذي قرب إلى أضيافه من الملائكـــة (عجـــلاً ســـميناً) على قلة عددهم ، وقد عرف العرب عائلات كريمة مشهورة بالكرم وعرفوا كذلك عائلاّت بخيلة مشهورة بالبخل وكانوا يمدحون أهل الكـــرم ويـــذمون أهل البخل [1].

وكثيراً ما يتجه بعض أفراد الأسرة الواحدة إلـــى تنظـــيم ورعايـــة صناديق تكافل عائلية تحت مسمى الأسرة كان يقال (صندوق تكافل عائلـــة كذا ..) أو (عائلة كذا ..) يقوم هذا الصندوق على جمع اشتراك شـــهري أو ربع سنوي أو سنوي يوضع في صندوق ويخصص منه مبالغ للمحتاجين

---

(1) نجلاء هادى يونس : صفات وعادات العرب (بدون دار نشر – 1998) ص 79.

من أفراد الأسرة أو مساعدتهم في ظروف أو مناسبات يكونـــون محتــاجين إلى المساعدة فيها وهذا كثيراً ما يحدث فى بعض الـــدول الإســـلامية التـــي لا يزال أثر الأسرة كبيراً فيها .

ثالثا : اثر الأسرة فى التنمية

يمكننا القول بأن التنمية لم تعرّف حتى الآن وربما لا تجـــد تعريفـــاً يرضي جميع الأطراف في جميع الأمم ، ومع ذلك تشير التنمية على وجـــه العموم للتقدم الاجتماعي والاقتصادي المطلوب، ويستطيع المرء أن يقول أن التنمية تتضمن بالتأكيد تحسين أحوال المعيشة الأساسية والتي من شـــروطها الأساسية النمو الاقتصادي والتصنيع ، بالإضافة إلى هذا تتضمن التنمية تهيؤ البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي يشمل التغيرات في الإنتـــاج والطلـــب ، بالإضافة إلى التحسينات في توزيع الدخل والعمل ، كما تتطلب أيضاً بنـــاء اختصار أكثر تنوعاً والكثير من التوافق بين توفير المدخلات وفتح أســـواق للإنتاج ، على أن التنمية لا تشمل الجانب الاقتصادي فحسب وإنما لها علاقة وطيدة بالجوانب الاجتماعية والسياسة التي تسير حركة المجتمـــع وتحمـــل في طياتها رغبات السمو الإنساني والطموح البشري النافع. وفي الواقع فإنه لا توجد قوانين عالمية تحكم عملية التنمية فقد اختلفت نظرة الأمم والشعوب إلى التنمية إن في وسائلها أو أهدافها وهنا نجد أن الرأسمالية تسأل : بم تقوم بالتنمية ؟ في إشارة إلى الموارد الطبيعية والاشتراكية تسأل : كيـــف تقـــوم التنمية ؟ في إشارة منها إلى أن عدالة التوزيع هي المدخل للتنمية. نجـــد أن الإسلام يسأل : عن من يقوم بالتنمية وبم تقوم التنمية وكيف تقوم ؟ في إشارة واضحة إلى أهمية الإنسان أو العنصر البشري باعتبار أن الإنسان هو هدف وغاية الإسلام أو العنصر البشري باعتبار أن الإنسان هـــو هـــدف وغايـــة الإسلام في بنائه الحضاري. وهذا هو ما دفع سيدنا يوسف عليه السلام إلـــى

أن يطلب من الملك أن يكون هو شخصياً على رأس الجهاز التنفيذي المشرف على البرنامج الاقتصادي الذي وضعه لحل الأزمة الاقتصادية (اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم). وكذلك أهمية الموارد وأهمية كيفية العمل لأن الأسلوب لابد أن يكون وفق لاتباع والأسرة وما تقوم به من توفير المناخ الطبيعي لتنشئة الإنسان التنشئة الإيجابية هي أحد أهم الروافد التي ترفد المجتمع بأهم عنصر من عناصر التنمية ألا وهو العنصر البشري[1].

فالأسرة وما تلقيه من مسئوليات وتبعات على رب الأسرة أو المسئول عن إعالتها تدفع بقطاع عريض من البشر إلى الدوران في فلك عجلة المسئولية لأن رب الأسرة مسئول عن أسرته ومسئول عن توفير حياة كريمة لهم فيندفع بذلك دفعاً إلى الجد والإنتاج هكذا يقول المودودي في كتابه (الحجاب) أن تكوين الأسرة لا يفيد في مسألة التربية الصالحة فحسب وإنما تكوين الأسرة وما يتبعها من مسئوليات أحد أهم عوامل النمو الحضارية على مستوى التاريخ البشري إذ أن كل جيل ملزم تلقائياً بتوفير حياة كريمة للجيل الذي يأتي من بعده وهكذا فإن كل الآباء يتركون ككل الأبناء ما يعينهم على النهوض فضلاً عن ذلك فإن الترابط الاجتماعي الحادث بين أجيال الأسرة يجعلها ترث فيما ترث عوامل النهوض والنمو جيلاً بعد جيل كما يدفعها إلى تجنب عوامل التخلف والضعف أيضاً جيلاً بعد جيل.

والأسرة تعطي الفرد المنضبط في سلوكه وتصرفاته وأخلاقه ويقوم بدوره كاملاً في الإنتاج والإنفاق والادخار ، ونحن نتكلم هنا عن أسرة قوية متماسكة تقوم بواجباتها التربوية والاجتماعية إنها تمد المجتمع بالعضو الفاعل الوسط في إنفاقه الجاد المجتهد في إنتاجه لا الفرد الكسول الخامل

---

(1) نهاد فاروق عطاالله : اثار التربية الحسنة على الاجيال – مرجع سابق – ص 201.

العالة على المجتمع الذي يؤثر الراحة على التعب ويؤثر التفلت على الانضباط. هذا العضو الذي ينشأ في أسرة قوية متماسكة عامل مهم جداً من عوامل التنمية. ونحن هنا نضرب مثالاً من خلال الأسرة في المملكة وهي الآن بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية وتقوم بوظيفة مهمة في التربية والتوجيه حيث يعتبر الوالدين حتى الآن أهم عناصر التربية مع العوامل الأخرى طبعاً بفضل الله تعالى ثم سياسات التنمية التي ترعاها الحكومة والنظام الأسري المتماسك في المملكة ازداد السكان فازدادت الأيدي العاملة المنتجة المجاهدة وأصبحت منطقة جذب للراغبين في العمل .

إنهم يعيبون على النظام الأسري أنه يساعد في زيادة عدد النسل لما فيه من استقرار وعلاقات طبيعية قائمة على الود والتفاهم ويعتبرون أن كل هذه الزيادة السكانية الناتج من استقرار الأسرة وتماسكها هي السبب المباشر وراء التخلف الذي تعيشه بعض ديار المسلمين ومن هنا زادت الهجمة على نظام الأسرة باعتباره نظام فطرة يؤكد إليه الإسلام وتقوم على أساسه روابط الأسرة وعلاقاتها ولكن الواقع أن الأسرة إن كانت السبب المباشر وراء الزيادة السكانية فهذه الزيادة السكانية ليست كلها مصائب كما يحلو لبعضهم أن يصورها فقط نحن نريد استراتيجية هادئة وهادفة تقوم على تأهيل كل هذه الأعداد المتناسلة ، هكذا يقول عبد القادر أحمد عبد القادر في كتابه الغارة على الأسرة المسلمة أن الأسرة الكبيرة أقدر على تحقيق الإنجازات العظيمة والقيام بالأدوار المؤثرة والخطيرة في مجالات الجهاد والسياسة وبناء الدول القوية.

الأسرة الممتدة إذاً والمتماسكة توفر عاملين من عوامل النمو الاقتصادي الأول هو زيادة الطلب على المنتجات والثاني توفير القوى العاملة بأسعار مناسبة. فأما الزيادة على الطلب فإنها تؤدي إلى زيادة أرباح

المستثمرين فيزيدون من استثماراتهم وهكذا تتم دورة النمو عن طريق زيادة الطلب فزيادة في الربح فزيادة في الاستثمارات فزيادة في التنمية .

وأما توفير اليد العاملة فإن الأسرة توفر للمجتمع ما يحتاج من عمالة وطنية مدربة وبأجور مناسبة ما يساعد في رفع معدلات التنمية.

رابعا : اثر الأسرة فى الحد من الجريمة

قام احد الباحثين بوضع قائمة توضح الوظائف التي تقوم بها الأسرة وقد افترض أن هناك سبع وظائف أساسية تقوم بها وقد لخص هذه الوظائف فيما يلي[1]:

1. الإنتاج الاقتصادي والمادي والخدمات الأساسية.
2. إعطاء الفرد مكانة اجتماعية.
3. تربية الصغار.
4. تنمية الاتجاه الديني عند الصغار.
5. الحماية.
6. تجديد النشاط.
7. الحب.

وعلى الرغم من أنه يمكن حماية ورعاية الطفل عن طريق المؤسسات الاجتماعية الأخرى إلا أن حماية ورعاية الأسرة أكثر فعالية وذلك لأن الأسرة مؤسسة اجتماعية تجمع بين الاستجابة الشخصية الحميمة

---

(1) د/ عبدالغنى حامد مصطفى : الأثار الاجتماعية والجريمة – مجموعة محاضرات قانونية – 2006 – ص 54.

والرعاية الاجتماعية المتماسكة وفي المجتمعات العربية الإسلامية نجد أن وظيفة الأسرة تمتد لتصل إلى روح الإنسان فتصقلها وتوجهها الوجهة السليمة التي تفق مع فطرته التي فطره الله عليها وإذا اتفق التوجيه الأسري مع فطرة الإنسان أدى ذلك إلى صلاح الفرد باستقامته وأمنه النفسي والاجتماعي وبذلك فإن وظيفة الأسرة في الإسلام إضافة إلى ما تقدم فهي تعتبر المنبع الذي يغذي الطفل بالعقيدة الصحيحة والفكر المشتق من القرآن والسنة النبوية.

وقد أثبتت الدراسات بعضها تلو الآخر أن النمو السليم للطفل يعني وجود الأبوين أو من يحل محلهما بحيث يشعر الطفل بأنه محل رعاية واهتمام من قبل أبويه أو من يخلفهما وبعض الدراسات تناولت الحالات التي تعيش في المؤسسات أو تلك التي انفصلت عن الأم وقد تبين أن للحرمان من الأم أو الأب أو هما معاً له آثار مريعة جداً على شخصية الطفل تتضمن مجالات أساسية هي:

- الجوع الوجداني.
- الشخصية عديمة المودة ذات الميول العدوانية.
- الانطوائية والاكتئاب .

وقد توصلت الدراسات إلى بعض النتائج المهمة نذكر منها ما يلي:

أن خبرات الانفصال لفترة قصيرة واحدة التي تحدث في جو أسري صحي لا تترك آثاراً دائمة بل إن آثارها تزول بسرعة على الرغم من أن من المحتمل أنها تترك الشخص كتربة خصبة تتأثر بالأخطار المستقبلية .

إن الحرمان الشديد الطويل الذي يبدأ مبكراً في السنة الأولى من الحياة والذي يستمر لفترة تصل إلى ثلاث سنوات يؤدي إلى نقص شديد في الجوانب العقلية وجوانب الشخصية المختلفة ونقص يبدو أنه غير قابل للشفاء. بينما الحرمان الذي يبدأ في السنة الثانية من الحياة يؤدي إلى آثار جسيمة في نمو الشخصية وآثار تصعب إزالتها بينما تزول الآثار التي تلحق الضرر بنمو الشخصية[1].

أن الطفل أقل قدرة على تحمل نتائج الانفصال قبل بلوغه سن الخامسة .

أن الآثار المترتبة على الحرمان أو الانفصال تتفاوت بتفاوت الخبرة وطبيعتها وطولها ومدتها ولعلنا ندرك بعد ذلك أهمية وجود الأسرة وتربية الأحداث في جو أسري مستقر.

إن الإنسان يكتسب عادة الأساليب السوية للسلوك والتفكير من خلال التفاعل الاجتماعي والاحتكاك بالآخرين وأن الأبوين هما في العادة الوكلاء الأوائل الذين يقومون بعملية التطبيع الاجتماعي ويمثلان أو خبرة للطفل وفي حالة العلاقات العائلية المناسبة فإن الطفل يستجيب للأبوين ويستجيبان له وهذا من شأنه أن يزيد العلاقة الشخصية القائمة بين الطفل وأبويه ويحدث ذلك حوالي الشهر الثالث من عمر الطفل.

كذلك فإن العلاقة بين الطفل وأبويه تعود إلى الجانبين بنتائج مدعمة تكون لدى الطفل اهتمامات أكبر بالاتصال بالآخرين وفيما يتعلق بشخصية الوالدين فيمكن القول أن سلامة شخصيته الأبوي تعد مؤشراً – إلى حد ما – على سلامة شخصية الأطفال ذلك أن للشخصيات غير السوية للآباء تأثير مباشر على شخصية الأبناء من حيث كونها سوية أو غير سوية.

---

(1) د/ عبدالغنى حامد مصطفى : الأثار الاجتماعية والجريمة – مرجع سابق – ص 60.

من هنا يبدو واضحاً دور الأسرة في السلوك الإجرامـــي مـــؤداه أن الأسرة هي المسئولة الأولى عن ظهور مثل هذا السلوك وعـــن ظهـــور أي سلوك منحرف كما أن الأسرة كذلك مسئولة عن تكوين السلوك السوي ويأتي ذلك عن طريق تأثر الأبناء بطبائع الآباء[1]. أو الحرمان الشديد لمدة طويلة ، أو عدم استقرار الأسرة وسيطرة المشكلات والخصومات بين الأفراد وهـــذا يستند إلى ما يؤيده من براهين وحجج منها :

1/ المسئول عن التكوين الوراثي للفرد هما الأبوان أي الأسرة وبالتالي فهما المسئولان عن تكوينه الجيلي والبيولوجي والفسيولوجي لذلك قال نبينـــا محمد صلى الله علية وسلم "تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس" .

2/ أن الأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية تتلقى الطفل لإعداده وتنشئته طبقـــاً لمتطلبات المجتمع الذي تعيش فيه فشخصية الآباء ووجـــودهم وأســـلوب تنشئتهم من المحددات الأساسية في ظهور وتكـــوين الـــسلوك الـــسوي للأطفال وعندما قال المصطفى صلى الله علية وسلم "ليس منا مـــن لـــم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا " كان يريد برحمة أن تكون سلوك ديناميكي تجعله يصل إلى الصواب وبالرحمة تمنعه من الخطأ والضلال .

3/ الأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع بعد الفرد وهذا يلقي عليهـــا عبئـــاً كبيراً ذلك أنه إذا صلحت الأسر صلح المجتمع ولو حافظت الأسر علـــى صلاحها أستمر المجتمع في صورة صالحة .

4/ أن الأسرة هي المؤسس الاجتماعي الوحيدة التـــي تقـــوم علـــى أســـاس عضوي وليس على أساس وظيفي وهذا يعطيها فرصة نـــادرة لتخفيـــف الضغوط النفسية والمادية على أفرادها .

---

(1) د/ على القهوجى : علم الاجرام والعقاب (الدار الجامعية – بيروت – 2005) ص 89.

ولكن كيف استطاعت الاسرة المسلمة ان تحد من الجريمة وانحراف الاحداث ؟

إذا كان التنظيم الأسري في أي مكان وزمان قادراً – إذا أدى وظيفته المطلوبة منه – على جعل السلوك الإجرامي المنحرف في أدنى درجاته ، فإن نظام الأسرة في المجتمعات المسلمة قد استطاع أن يؤدي وظيفته على نحو لا بأس به في هذا الميدان تشهد بذلك الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية التي تشير إلى ارتفاع رهيب في معدلات الجريمة بمختلف صورها في المجتمعات الغربية عاماً بعد عام مع كل تهاون وتحقير في شأن الأسرة ومع كل هجمة على كيان الأسرة ووظائفها في حين تنخفض المعدلات في المجتمعات التي لا تزال إلى الآن تحتفظ بدرجة كبيرة بضوابط وتشريعات الإسلام في تنظيم واحترام الحياة الأسرية والواقع أن الأسرة المسلمة استطاعت أن تحد من الحرية فيها من خلال عدد من التنظيمات منها[1].

1/ تنظيم الدوافع الجنسية :

وفي ذلك لا نقول إن الإسلام في نظامه هذا دعى إلى رهبانية وتبتل وحث على الإعراض عن الزواج كما فعلت بعض التشريعات القديمة والحديثة وإنما نظم هذه الغريزة ورشدها عن طريق الزواج وشدد على أن الزواج هو الطريقة الوحيدة لتصريف هذه الشهوة فيسرت سبل الزواج وجعلته عبادة بل الزواج في الإسلام هو نصف دين المرء ومن لم يستطع الزواج لأسباب مادية هو عضوية فعلية بالصيام فإن الصيام وقاية له من الوقوع فريسة الشهوة والاضطراب الجنسي والنفسي وفي المقابل شدد عقوبة الزنا وسن من القوانين والتشريعات ما يرهب منها وما يمنع الوقوع فيها .

---

(1) د/ على القهوجى : علم الاجرام والعقاب – مرجع سابق – ص 97.

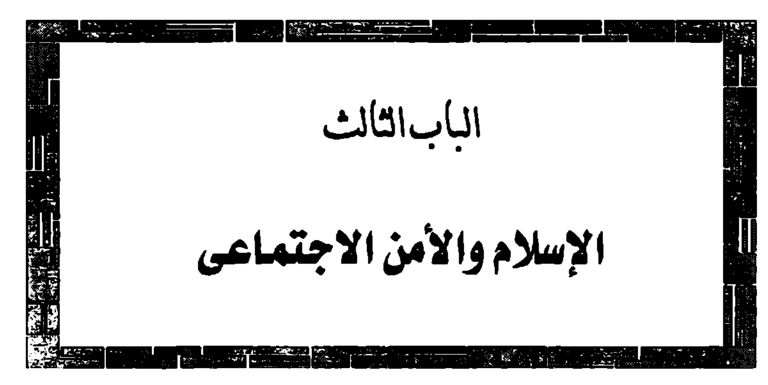
2/ احترام الحياة الزوجية واجلالها :

حث الإسلام على الزواج ووضع من الضوابط والشروط ما يكفل رعاية هذه العلاقة الزوجية فأوصى بحسن اختيار الزوج لزوجته والزوجة لزوجها وقرر حقاً لكلا الطرفين في قبول أو رفض الطرف الآخر وقرر بناء على ذلك حقوقاً وواجبات وألزم كل طرف بحقوقه وواجباته لأن ذلك هو قوام الأسرة المستقرة والمشاهد أن معظم الخلافات الأسرية التي تحدث الآن مرتبط بعوامل من العوامل منها : إما عصيان الزوجة أو نشوزها وإما بسبب إهمال الزوج مسئوليته تجاه زوجته وأسرته والخلاصة أن كل ابتعاد عن هذه الحقوق والواجبات وكل إهمال فيها يقابله مشاكل وصعوبات تواجه الأسرة كلها – الآباء والأبناء .

3/ الاهتمام بالطفولة :

يظهر اهتمام الإسلام بالطفل حتى من قبل أن يولد فقد حث الإسلام على اختيار الزوجة التي ستكون أماً لطفل المستقبل لأنها المسئولة الأولى عن تربيته وتنشئته فإذا حملت المرأة وضع لها حقوقاً وسن لها أحكاماً من شأنها أن توفر للجنين أسباب الأمن وهو في بطن أمه فالحامل والمرضع تفطران وتقضيان وتطعمان وقد قال نبي الإسلام صلى الله علية وسلم"إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم ".

ثم قرر الإسلام للطفل حقوقاً تجاه والديه منها اختيار الاسم الحسن للطفل سواء كان ذكراً أو أنثى ، فحث على اختيار الاسم الطيب الحسن وترك الاسم الخبيث ثم قرر الرضاع للطفل لأن ذلك سبب استقراره النفسي وأمانة الغذائي وحدد ذلك بفترة سنتين ثم بعد ذلك الرعاية المتتابعة حتى يكبر فيبلغ السعي فيعلمه الوضوء والصلاة متتابعاً منذ السابعة من عمره ثم يضربه عليها في العشر من عمره إن لم يسمع كل ذلك التتابع ويفرق بين البنين والبنات في المضاجع لأن ذلك حماية للجانبين .



الباب الثالث

الإسلام والأمن الاجتماعي

الفصل الأول

مكانة الأمن فى الشريعة الأسلامية

المبحث الأول

ماهية ومكانة الأمن فى الإسلام

ماهية الأمن فى الإسلام :

الأمن والأمان في اللغة مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف والأمن والخوف نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، بمعنى أن الإنسان لا تخلو حياته منهما فهو إما في أمن أو خوف.

ولهذا قوبل الأمن بالخوف في كتاب الله تعالى كما في قوله "وآمنهم من خوف" وقوله :" وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة ... فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون" وقوله :" وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به".

والأمن معنى شامل لا ينحصر في مجرد الفهم التقليدي الذي يحصر الأمن في القبض على المجرمين وإنزال العقوبات بهم ، ولكنه ينتظم كثيراً من جوانب الحياة الإنسانية فهناك الأمن الفكري والأمن النفسي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي(1).

والأمن لا ينحصر أيضا في شعور الإنسان بالطمأنينة على حقوقه الجسدية والمادية كالمال والأهل .. ولكنه يشمل شعوره بالطمأنينة على حقوقه المعنوية والفكرية المتمثلة في ضمان حريته الدينية والفكرية والثقافية

---

(1) على مهند محمد : أبعاد الجوانب الامنية على الوطن العربى (الامل للنشر والتوزيع – القاهرة – 2001) ص 67.

والاجتماعية ، فالأمن وإن كان في جوهره حالة نفسية تتمثل في إحساس الإنسان بالطمأنينة ولكن الجوانب المرتبطة بهذا الوضع النفسي متعددة .

والأمن لا ينحصر أيضا في الجانب الداخلي الذي يتمثل في شيوع الطمأنينة لدى المجتمع من قيام بعض أفراده بالعدوان على حقوق الآخرين في المجتمع نفسه، ولكنه يشمل الجانب الخارجي أيضا الذي يتمثل في أمن الدولة على نفسها من عدوان دولة أخرى عليها أي على مستوى الساحة الدولية .

والمتأمل للوضع الأمني في العالم يجد أن كثيراً من الدول الشرقية تركز على الأمن الداخلي بخلاف كثير من الدول الغربية التي تركز على الأمن الخارجي أكثر.

وهذا الوضع طبيعي منطقياً لأن كثيراً من هذه الدول الشرقية لا تزال تعاني من تهديدات داخلية نتيجة لضعف الوعي الأمني أو لضعف سيادة القانون أو للفشل السياسي الذي يدفع بعض الحكومات لاستخدام أسلوب القمع والتخويف ، بينما كثير من الدول الغربية رسّخت في مجتمعاتها الوعي الأمني وسيادة القانون واحترام الأنظمة وحقوق الإنسان ورفض الاستبداد فهي غير قلقة كثيرا بسبب التحديات الداخلية .

والدول التي تفشل في تحقيق الأمني الداخلي ستفتح الأبواب وتشجع الأعداء للتلاعب بأمنها الخارجي ، والأمن الداخلي آكد وأهم من الأمن الخارجي " وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا" .

إن الشمولية في فهم "الأمن" تعين الدولة على وضع الخطة الصحيحة المتكاملة ، واتخاذ الإجراءات السليمة لتحقيق الأمن في المجتمع بخلاف الرؤية الجزئية التقليدية .

فالخلاصة هي أن كلّ ما يزرع الأمن والطمأنينة في نفوس النـــاس فهو داخل في مفهوم الأمن ، وكل ما يُدخل الخوف في نفوس النـــاس فهـــو داخل في نواقض الأمن ومنغصاته كالبطالة والانهيار الاقتصادي والحروب والكوارث الطبيعية وتفكك الأسر ونشر الثقافات الضارة[1].

مكانة الأمن فى الإسلام :

لعل البصير بشريعة الإسلام والواقف على أبعادها وغاياتها يتحسس مكانة الأمن السامية في الإسلام، فإذا كانت الرؤية الإسلامية قد اقتــضت أن يكون الأمن اجتماعياً لا تقف طمأنينته عند دنيا الفرد، بل جعلـــت جماعيتـــه واجتماعيته، السبيل لتحقيقه في الإطار الفردي، فإن هذه الرؤية الإسلامية قد تجاوزت بأهمية الأمن الاجتماعي <الحق الإنساني> لتجعله فريضة إلهيـــة، وواجباً شرعياً، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنـــساني، كمـــا جعلت هذه الرؤية ــ الإسلامية إقامة مقومات الأمن الاجتمـــاعي الأســـاس لإقامة الدين، فرتبت على صلاح الدنيا بالأمن صلاح الدين، وليس العكس ــ كما قد يحسب الكثيرون .

وتأتي شرعية الأمن في الإسلام من قوله تعالى: (يأيها الذين آمنـــوا ادخلوا في السلم كافةً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنـــه لكـــم عـــدو مبـــين) البقرة:208. وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لا يـــؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن، قيل من يا رسول الله؟ قال:الذي لا يأمن جاره بوائقه.

فدعوة الحق تعالى الناس جميعاً للدخول في السلام والأمن، ورفـــع الإيمان عن المسلم الذي لا يأمن جاره أذاه وسوءاته، يؤكـــدان الأمـــن فـــي الإسلام، ويقرران مشروعيته ومنزلته في الشريعة الإســـلامية، ومـــا ذلـــك

---

(1) على مهند محمد : أبعاد الجوانب الامنية على الوطن العربى – مرجع سابق – ص 88.

إلا لخير البشرية وحرص الإسلام على العيش في نعمة الأمن ومتعة الطمأنينة.

إن الإسلام يعتبر الأمن نعمة وفضلاً، لأنه عامل من أهم عوامل الراحة والسعادة لبني الإنسان في الحياة، يتحصنون به من غوائل الفوضى وجوائر الشرور، وينعمون في ظله بلذائذ الهدوء والاستقرار والاطمئنان، وقد أشار القرآن إلى دعوة إبراهيم عليه السلام ربه أن يرزق مكة الأمن قبل أن تكون مكة حين أودع فضاءها الشاسع زوجه وفلذة كبده، وذلك بوفود جماعات من الناس إليها، يستقر بها القرار فوق أرضها وينتشر الأمن والطمأنينة بين أرجائها، فقال تعالى: (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير) البقرة:126.

وقد وعد الله المؤمنين الأمن في حياتهم إذا آثروا الهدى على الضلال، والتقوى على المعصية، والحق على الباطل، والتعفف على الجور والظلم والترفع عن الظلم والاستخفاف(7)، قال سبحانه: (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) الأنعام:82 .

وقال جلت قدرته: (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون) النور:55.

إن فرضية الأمن في الإسلام منبثقة من النتائج والأهداف التي تتحقق على يد الفرد الآمن والمجتمع الآمن وهي ـ بلا ريب ـ أهداف حضارية تأخذ بيد الفرد والمجتمع إلى التقدم العلمي والسمو الأخلاقي في وقت واحد كما يُعدُّ الأمن أحد الأسباب التي تذهب على الأمة كثيراً من عناصر الضعف

والسقوط، لأنه من ناحية يغرس فيها حمية الوعي بأهمية توافر كل مصادر القوة المتاحة على ردع أي محاولة لانتهاك أمنها واستقرارها ولأنه من ناحية ثانية حركة دائبة وممارسة فاعلة ونشاط متجدد، لأن تردده بين الابتلاء بالقوة والابتلاء بالضعف يتيح الفرصة لمراجعة الذات وتدارك الخلل وإعادة ترتيب الأوضاع، وما أحوج أمتنا إلى كل ذلك[1].

بل إن القرآن جعل الأمن المطلق ثواباً وجزاءً لأهل الإيمان فقال سبحانه: "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون" وهذا يشمل الأمن في الدنيا والآخرة .

وقال في أمن الدنيا: "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا".

وقال في أمن الآخرة: "من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون" .

والمؤمن لا ينشد الأمن الدنيوي فقط ولكنه ينشد مع ذلك الأمن في الآخرة أيضا ، بل إن أهل الجنة يُستقبلون بشعار الأمن والسلام فيقال لهم:" ادخلوها بسلام آمنين" فجعل الأمن جزءاً من نعيم الجنة .

والله تعالى جعل الخوف و زوال الأمن عقوبة إلهية للمجتمعات الفاسدة كما قال: "وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون".

---

(1) د.ناهد عبدالعال الخراشي: أثر القرآن الكريم في الأمن النفسي ــ وكالة الأهرام للتوزيع ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى سنة 1407هـ ــ 1987م، ص.128 .

وهكذا الإسلام يربي الأمة على الأمن عن طريق العمل والممارسة كما في الأشهر الحرم التي يحرم فيها ابتداء القتال كما في قوله " يأأيها الذين آمنوا لا تحلوا شعار الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد.." وقوله " إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم" .

ومن خلال منع المحرم من إيذاء الناس والطير والدواب والنبات وتحريم الصيد " لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم" ومن خلال تقرير أحكام الحرم " وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا " وقوله : " ومن دخله كان آمنا".

وجعل شعار المؤمنين بينهم هو السلام ، وأمرهم بإفشاء السلام فقال صلى الله عليه وسلم : " أفشوا السلام بينكم"، ونهى المسلم عن ترويع أخيه المسلم بأي وسيلة من الوسائل فقال صلى الله عليه وسلم :" من حمل علينا السلاح فليس منا" وقال صلى الله عليه وسلم : " لا يحلّ لمسلم أن يروّع مسلماً" .

بل إن الأمن يعتبر مقصداً من مقاصد الشريعة حيث حصر علماء الشريعة المقاصد الضرورية في حفظ النفس وحفظ النسل وحفظ المال وحفظ العقل، وقالوا بأنها مراعاة في كل ملة كما قال الشاطبي .

والأجهزة الأمنية إنما تتمثل وظيفتها في حماية هذه الضروريات التي هي مصالح لا يستغني عنها المجتمع. فالنصوص الشرعية والثقافة الإسلامية هي ثقافة ترسخ مبدأ الأمن ليس على مستوى النظريات فقط ولكن على مستوى الممارسات العملية أيضا[1].

---

(1) د. محمد يوسف موسى: الإسلام وحاجة الإنسانية إليه ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ـ طبعة 1420هـ ـ 1999م، ص40، 41.

المبحث الثاني

الشريعة الإسلامية والأمن الشامل

إن المجتمع المسلم، يقصد به كل تجمع مسلم، تسوده عقيدة الإسلام، وتحكمه شريعته، وتظهر فيه قيمه الخلقية والسلوكية، وغالباً ما يتطابق معنى المجتمع المسلم مع معنى الدولة الإسلامية .

فالمجتمع في الدولة الإسلامية، هو مجتمع مسلم، وإن وقعت بعض المخالفات، أو التقصير من بعض أفراده، إذ العبرة بالغالبية التي يظهر فيها الخضوع للإسلام عقيدة وشريعة.

فالمجتمع، كائن حي قابل للتغير والتطور بما يُصلح أمره، وإذا ظهرت المخالفة لحكم الشرع في بعض الأمور، فهي لا تنزع عن الدولة أو المجتمع هويته الإسلامية، وإنما يكون علاج ذلك أو تلافيه من مهمات أولي الأمر والقائمين على إصلاح البلاد والعباد.

وثمة تجمعات إسلامية تعيش داخل دول غير إسلامية، تتمثل في الأقليات المسلمة، والجاليات الإسلامية، ولا مندوحة من وصفها بهذا الوصف، تمييزاً لها عن الدائرة الواسعة التي تعيش فيها، والتي لا تسودها أحكام الإسلام، ولا تظهر فيها قيمه وأنماطه السلوكية، ولا يُحتكم فيها إلى شريعته.

وهذه التجمعات، مطالبة بأن تحتفظ بهويتها الدينية وقيمها الخلقية، وأنماط سلوكها، المستمدة من الإسلام[1].

---

(1) د. ناهد عبدالعال الخراشي: أثر القرآن الكريم في الأمن النفسي – مرجع سابق – ص 133.

وهي – وإن كانت في دول ومجتمعات غير إسلامية – تعد جانباً لايستهان به من الأمة الإسلامية الواحدة، ولا يمكن لهذه الأقليات والجاليات أن تأمن على عقيدتها وتؤدي شعائرها، وتحيا بقيمها المستمدة من الإسلام، إلا إذا توافر لها داخل الدول والمجتمعات التي تعيش فيها، الأمن والطمأنينة.

فالمسلم يحتاج في إقامة دينه وأداء شعائره، والأمن على نفسه وعرضه وماله، إلى مجتمع آمن، حيث ولو كان يعيش في بلد ومجتمع غير إسلامي.

الأمن للفرد والمجتمع:

يحتاج الفرد في حياته إلى الأمن على نفسه ودينه وعرضه وماله، وقد جعلت الشريعة الإسلامية الحفاظ على هذه الضروريات من أهم مقاصدها.

وفي نظرة سريعة مستمدة من أحكام الإسلام، فرّق علماء المسلمين بين مطالب الحياة الضرورية، التي تهم الإنسان، وبين غيرها من حاجاته. فأنزلوا الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والعرض والمال، منزلة الضرورة التي لا تستقيم الحياة إلا بها. وأفسحوا مجالاً تكتمل به حياة الإنسان، فيما عدوه من الكماليات والتحسينيات.

ولا شك أن أمن الإنسان لا يمكن أن يتحقق، إلا إذا توافرت له ضرورات الحياة هذه، في أي مجتمع يعيش فيه.

وقد بلغ من عناية الشريعة بحفظ هذه الضرورات للمسلم، إلى أن حرمت على الشخص نفسه الاعتداء عليها، فحرمت الردة، وتعريض النفس للهلاك، وارتكاب الفواحش، وتناول المسكرات والمخدرات، وإضاعة المال، ونحو ذلك، كما حرمت على الآخرين الاعتداء عليها بأي صورة من صور الإعتداء، وشرعت عقوبات رادعة، وإجراءات وقائية متنوعة.

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الحماية لهذه الضرورات، كان تشريع الحدود والقصاص للزجر والردع عن الجرائم التي تمس الأفراد في أنفسهم وأبدانهم وأعراضهم وأموالهم[1].

إن تشريع القصاص في الإسلام، هو الوسيلة الفعالة التي تكفل حماية الأنفس، وهو في نفس الوقت يحقق العدل بين الفعل ورد الفعل، أو بين الجريمة والعقوبة.

يقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى) البقرة الآية 178. هذا هو الأصل في القتل العمد العدوان، وفي العدوان المتعمد على الإنسان فيما دون النفس، ومع ذلك ندب الشارع الحكيم إلى العفو مقابل الدية أو بغير مقابل، يقول الله تعالى: (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ) البقرة الآية 178.

فحماية نفس الإنسان وبدنه، تظفر بأعظم الاهتمام في موازين الشرع الإسلامي، وهي حماية للأفراد أساساً، ولكنها من جانب آخر، تحمي المجتمع وتوفر له الأمن والاستقرار.

وحماية الفرد من العدوان على نفسه وبدنه، من أهم واجبات ولي الأمر، فهو المسئول عن إقامة الحدود وإنزال القصاص بمن يستحقه من المعتدين على الأنفس والأبدان. وهذا محل إجماع من علماء المسلمين، إذ إن إقامة الحدود وإنزال القصاص، من شأن ولي الأمر أو من ينيبه، وليست من شأن الأفراد حتى لا يئول القصاص إلى الثأر أو الانتقام. وحماية الشرع للأفراد، تشمل بعد حماية النفس والبدن، حماية الأموال. فالملكية في الشرع الإسلامي، لها حرمة ولها حماية توفر الزجر والردع معاً.

(1) د. ناهد عبدالعال الخراشي: أثر القرآن الكريم في الأمن النفسي – مرجع سابق – ص 135.

إن عقوبة قطع اليد، تعد عقوبة جسيمة وذات أثر خطير على حياة من يقدم على ارتكاب جريمة السرقة، ولكنها في نفس الوقت وقاية من انتشار هذه الجريمة في المجتمع، وهي تحول دون الاستهانة بحرمة المال والملكية، وتوفر الأمن لملايين الناس ، مقابل بث الرعب في قلوب عدد ضئيل من الناس، إذا فكروا في ارتكاب الجريمة، لأن تحقيق الأمن والاستقرار لملايين الناس في بيوتهم ومحال عملهم وتجارتهم، وانصرافهم إلى السعي في الأرض، وابتغاء الرزق الحلال، وتنمية المال، هدف كبير يتعلق بالمجتمع كما يهم الفرد. ولذلك كانت عقوبة السرقة التي وردت في القرآن الكريم: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ) المائدة الآية 38. عقوبة تهديد وزجر، قبل أن تكون عقوبة شائعة في المجتمعات التي تطبق شرع الله. ومثل عقوبة السرقة في شدتها وجسامتها، عقوبة محاربة الله ورسوله. وهو تعبير بالغ الدقة والوضوح، في اعتبار الإخلال بالأمن العام، والجرأة على انتهاكه علناً وبطريق العنف، مثل سلب المال أو التعدي على الأنفس والأعراض، جريمة خطيرة تمثل محاربة لله ورسوله مما يستحق إنزال العقوبة الجسيمة بمرتكبها. ويدخل تحت هذه الجريمة من الأنواع ما تشمله، من استخدام العنف والإكراه وسلب الأموال عنوة، والاعتداء على الأعراض كرهاً أو علناً، وممارسة تجارة المخدرات وترويجها بين الناس، للإضرار بالقوة العاملة في البلاد، وإفساد أخلاق الناس، وإهدار طاقتهم[1].

ومن صور هذه الجريمة، ترويع الناس بوضع مواد خطرة أو متفجرة في أماكن يرتادها الناس لحاجات حياتهم، حتى ولو لم تتسبب في قتل أحد. فإن إخافة الطريق وحدها، يتحقق بها ارتكاب حد محاربة الله

---

(1) د. ناهد عبدالعال الخراشي: أثر القرآن الكريم في الأمن النفسي – مرجع سابق – ص 140.

ورسوله الذي نص الله في القرآن الكريم على عقوبتها بقوله:(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) المائدة الآية 33.

وهذا الحد كما عدَّد الفقهاء صوره، يحفظ أمن الدولة وأمن المجتمع من جرائم خطيرة، يتعاون فيها المجرمون على الإخلال بأمن الناس.

الأمن للدولة :

إن الأمن الفردي - أي أمن الإنسان على نفسه وماله وعرضه - ضد أي اعتداء يقع عليه من غيره، مكفول عن طريق تطبيق الأحكام الشرعية، التي تحمي الأنفس والأعراض والأموال.

وولي الأمر، مسئول عن إقامة حدود الله، حماية للأفراد، ومنعاً لانتشار الفساد وشيوع المنكر في المجتمع. ولكن ذلك ليس كل مسئولية ولي الأمر، الذي يتولى حفظ مصالح المسلمين عامة، وكفالة أمنهم جميعاً من اعتداء غيرهم عليهم. فالعدوان كما يقع من فرد على آخر داخل المجتمع المسلم، قد يقع على المجتمع المسلم جملة من مجتمع آخر، وقد تتعدد صور هذا العدوان الذي يهدد الدولة الإسلامية والمجتمع المسلم. ومن واجب ولي الأمر، أن ينهض بحماية المسلمين ومصالحهم ومجتمعهم من كل صور التهديد والعدوان، حتى يتحقق للمجتمع المسلم أمنه في جميع مجالات حياته.

وفي التنظيم الدولي الحديث، حيث يكون المجتمع في رعاية دولة لها حدودها ولها سيادتها على إقليمها، يكون الأمن الوطني من أول مهام ولي أمر المسلمين في الدولة الإسلامية، وتكفل المواثيق الدولية، ومنها ميثاق الأمم المتحدة، لكل دولة الحق في العيش آمنة داخل حدودها، والحق في رد

العدوان عنها إذا وقع من دولة أخرى أو جماعة مسلحة، ولا يسمح ميثاق الأمم المتحدة بالعدوان ولا بالاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ولا بالأعمال العدوانية الموجهة ضد أي دولة، ويعطي الحق في رد العدوان عن الدولة المعتدى عليها بكل الوسائل، بما في ذلك تعاون الدول الأخرى عسكرياً في التصدي للعدوان الذي يقع على دولة عضو في الأمم المتحدة، طبقاً للفصل السابع من الميثاق.

ولكن المواثيق الدولية وحدها، لا تكفي من وجهة النظر الإسلامية، فلا بد أن يهيئ ولي الأمر أسباب القوة التي تحمي الدولة الإسلامية وأفرادها، وتمنع من انتهاك حدودها أو الإضرار بمصالحها، وهذا ما أوجبه الله تعالى على الدولة المسلمة والمجتمع المسلم بقوله: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) الأنفال الآية 60. فالأمن الأجتماعي الوطني، مسئولية إسلامية.

ومن أسباب فرض الجهاد، دفع العدوان عن المسلمين إذا وقع عليهم عدوان من غيرهم، يقول الله تعالى: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) الحج الآية 39، 40.

وقد جاهد المسلمون لحماية دولتهم الأولى في المدينة، وتصدوا للعدوان عليهم من الكفار وغيرهم من اليهود، حين نكثوا العهد وتآمروا على المجتمع المسلم. وولي الأمر المسلم، هو المسئول عن إعداد القوة التي تعد لدفع العدوان عن المسلمين، وهو الذي يعلن الجهاد، ويرتب الولاة عليه

والقائمين بأمره، ويحدد الهدف منه. وطاعته واجبة في كل ذلك، ولا تجوز مخالفة أمره في شأن مهام الجهاد، أو تحديد الأعداء الذين تجب مقاتلتهم، والذين تجوز مهادنتهم، أو الصلح معهم، والأحوال التي يجب فيها الجهاد. وحكم الجهاد وجزاؤه، والهدف منه، وواجب من يتولى القيادة فيه، وواجب المجاهدين، وآداب القتال في الجهاد، كل ذلك مبسوط في مواضعه من كتب الفقه والسنة.

الأمن الاجتماعي:

ويحتاج المجتمع المسلم إلى الأمن الاجتماعي، وهو تعبير حديث، لكنه يعبر عن معنى إسلامي، وهو أن يكون المجتمع المسلم، كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا. ونجد هذا المعنى واضحاً أشد الوضوح في الحديث الشريف: (مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى) متفق عليه.

وقد أمر الله المؤمنين بالتعاون على البر والتقوى، ونهاهم عن التعاون على الإثم والعدوان. يقول الله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) المائدة الآية 2.

ويقول تعالى:(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) الحجرات الآية 10. وهذه الأخوة التي جعلها الله بين المؤمنين، قرينة الولاية المتبادلة بينهم: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) التوبة الآية 71.

وقد تضمن تشريع الإسلام، ما يكفل قيام هذه الأخوة والولاية المتبادلة. ويظهر ذلك فيما يلي:

أولاً: تشريع الزكاة التي تؤخذ من أغنياء المسلمين وترد على فقرائهم، وهو تشريع يحقق الأمن الاجتماعي، يشعر فيه القادر بأنه مسئول عن غير القادر في الوفاء بضرورات حياته، حتى لا يشيع الحقد في المجتمع، إذا كان المال بيد الأغنياء وحدهم، ولا ينال العاجز والضعيف منه شيء[1].

وهذه الغاية، من أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات في زماننا المعاصر، وقد شرع الإسلام الزكاة لتحقيق هذا الهدف الذي ضلت مجتمعات كثيرة في العالم المعاصر كيفية الوصول إليه، واشتطت كثير من المذاهب والآراء في اتخاذ الوسيلة إليه، حتى إنها اتخذت العدوان على الحقوق، وبث الحقد في النفوس، طريقا للأمن الاجتماعي.

ومن أهم محتويات كتب الفقه الإسلامي، كتاب الزكاة، الذي يبين أنواع الزكاة ونصابها، ومن تجب عليه، ومن يستحقها، ومصارفها، وواجب ولي الأمر في تحصيلها، وتوزيعها على أصناف المستحقين. يقول الله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ) التوبة الآية 60.

ثانيا: أوجب الإسلام نفقة القريب الفقير على القريب الغني، الذي يرثه، مما يقوي رباط الأسرة ويجعل المجتمع متماسكاً، يشعر فيه كل قادر بأنه مسئول عن أقرب الناس إليه.

يقول الله تعالى: (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ

---

(1) د. ناهد عبدالعال الخراشي: أثر القرآن الكريم في الأمن النفسي – مرجع سابق – ص 145.

وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) النساء الآية 36. وهـذا التوجيه القرآني، يشمل رعاية الجار، وأصنافاً من الضعفاء في المجتمع.

والمقصود من تشريع الرفق بالضعفاء، ورعاية الجار، هو المحافظة على الأمن الاجتماعي داخل الأسرة وفي المجتمع الكبير. يضاف إلى ذلك ما ورد في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة، في شأن الصدقة وصلة الأرحام والإحسان إلى الأيتام، وتوقير العلماء وأهل الفضل، وحض الحكام وولاة الأمر على الرفق بالناس، وتبادل النصح بين الراعي والرعية.

ثالثا: أقام الإسلام فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي فريضة جماعية، أي تؤديها طائفة لحساب المجتمع كله. يقول الله تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) آل عمران الآية 104. فإقامة هذه الفريضة في المجتمع، تضمن أمنه وسلامة الناس وتضامنهم في دفع الفساد وتحصيل المصالح.

الأمن الاقتصادي:

وفي مجال الأمن الاقتصادي، حض الإسلام على العمل. وقد وردت كلمة العمل وما يشتق منها، أكثر من ثلاثمائة مرة في القرآن الكريم، شاملة العمل للدنيا وللآخرة. ويشمل ذلك العمل في الزراعة والصناعة والتجارة[1].

يقول الله تعالى (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ) الأنبياء الآية 80. ويقول جل شأنه: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) الواقعة الآية 63، 64. ويقول سبحانه: (يَا أَيُّهَا

(1) د. ناهد عبدالعال الخراشي: أثر القرآن الكريم في الأمن النفسي – مرجع سابق – ص 155.

الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) النساء الآية 29.

ويحض الرسول صلى الله عليه وسلم على إتقان العمل، حتى يصبح عمل المسلم، متميزاً عن عمل غيره بهذا الإتقان الذي يصل إلى مرتبة الواجب الديني: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) رواه البيهقي في الشعب، والطبراني في الكبير، والسيوطي في الجامع الصغير.

وقد وردت توجيهات عديدة في شأن الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وكلها تضمن ضبط هذه العناصر لتحقق أثرها في المجتمع المسلم، ولا تختل العلاقة بينها، أو يختل شيء منها، فيفسد اقتصاد المجتمع.

فالدولة الإسلامية، يجب أن تسعى إلى تحقيق كفاية الإنتاج من السلع والخدمات المختلفة لكل المسلمين فيها، من حيث الكم والكيف، وفي مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، وجميع الخدمات الضرورية للناس.

ويحض الإسلام على حماية موارد المسلمين التي أعطاهم الله وملّكهم إياها، والمحافظة عليها، ويحض على رعاية العامل وإعطائه أجره العادل، وعلى إتقان العمل وتنظيمه.

وبذلك تشمل التوجيهات الإسلامية، كل عناصر الإنتاج من موارد طبعية، وقوة بشرية، ونظام للعمل، يضمن كفاية الإنتاج.

والمبدأ العام في التوزيع، هو العدل، فالناس جميعاً تعود إليهم ثمرات العمل، فلا يحرم العاجز والضعيف من ضرورات حياته وحاجاته الأساسية[1].

---

(1) محمد محمد احمد : العدالة الاسلامية (الهداية للنشر والتوزيع – القاهرة – 2003) ص 89.

وفي الاستهلاك يوجه الإسلام إلى القصد فيه، وينهى عن الإسراف. قال الله تعالى: (وكُلُوا وَاشْرَبُوا ولَا تُسْرِفُوا) الأعــراف الآيـــة 31. وقـــال سبحانه : (ولَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا) الإسراء الآية 26، 27.

وقال صلى الله عليه وسلم: (كلوا واشربوا والبسوا وتـصدقوا مـن غير إسراف ولا مخيلة) رواه الإمام أحمد، والبخاري، وابن ماجه.

والمجال لا يتسع لذكر توجيهات القرآن وما ورد في السنة المطهرة، من ضبط لعناصر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في المجتمع المسلم، حتـى يتحقق له الأمن الاقتصادي، وهو جانب مهم من الأمن الشامل الذي يحققه الإسلام للمجتمع المسلم.

الأمن الثقافي والفكري:

وثمة مصطلح يظنه الناس حديثاً ومن تعبيرات هذا العـصر، وهـو مصطلح الأمن الثقافي، أو الفكري، بمعنى أن يعيش الناس في بلادهم آمنين على أصالتهم، وعلى ثقافتهم المستمدة من دينهم وتراثهم وأعرافهم، ولكن ما نبه إليه علماء المسلمين، وما حذروا منه، من الغزو الثقافي للأمة الإسلامية، نجد توجيهاته حاضرة وظاهرة في الآيات القرآنيـة، والأحاديـث النبويـة الشريفة. فالمحاولات، قديمة لإبعاد المسلمين عن دينهم وعقيدتهم وشريعتهم.

يقول الله تعالى: (وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَـرُدُّونَكُمْ مِـنْ بَعْـدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ) البقرة الآيـة 109. ويقول تعالى (ولَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ ولَا النَّـصَارَى حَتَّـى تَتَّبِـعَ مِلَّتَهُمْ) البقرة الآية 120. ويقول سبحانه: (ولَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا) البقرة الآية 217.

وهي محاولات تعددت عبر تاريخ الإسلام كلـــه، ولا تـــزال هـــذه المحاولات تغير من أساليبها وخططها بحسب حال المسلمين، ولكنها ما تزال تحتفظ بالهدف الذي حدده القرآن، أن يردونا بعد إيماننا كفاراً حسداً وحقــداً منهم من بعد ما تبين لهم الحق[1].

إن إبعاد المسلمين عن دينهم وغزوهم ثقافيا، يتخــذ وســائل، منهــا إضعاف العلوم الدينية الإسلامية، وإسقاطها من مكانتها في نفوس المسلمين، وكذلك علوم اللغة العربية، فهذه العلوم مصدر الثقافة الإسلامية والعربية كلها

إن الغزو الثقافي، له صور ووسائل متعددة، وهو يستغل ضعف النفوس التي تعاني من الانبهار أو الانهيار أمام كل جديد من القول أو الفكر أو الــسلوك، دون أن تدرسه، وتضعه على موازين الإسلام لتقويمه والحكم عليه.

لقد انتشرت آراء ومذاهب، تتمسح بقيم نبيلة حض عليهــا الإســلام، كالعدل والتسوية بين الناس، واحترام المرأة، والدعوة إلى التقدم، فجاءت هذه المذاهب والآراء بما يهدم أحكام الإسلام في هذه الأمور، وخدع لذلك كثيــر من المسلمين، فاعتنقوا هذه الآراء، وتحمل بعــضهم وزر الــدفاع عنهــا، وتأييدها على امتداد غالب العالم الإسلامي، ولم تُعدم هذه المبــادئ والآراء، تأييداً من بعض المثقفين، ولقيت تقليداً من الجاهلين والسذج، وهــم يــرون الصورة الزائفة لهذه المبادئ والنحل الغريبة عــن الإســلام فــي الكتــاب والصحيفة والمجلة، وفي الصوت والصورة من أجهزة الإعلام العالمي.

لقد تنبهت مملكة البحرين، لهذا الخطــر الثقــافي، وعقــدت لــذلك مؤتمرات عديدة، نوقشت فيها أبعاد هذا الخطر، والأساليب التي يلجأ، إليهــا من خلال نظم التعليم والإعلام المسموع والمقروء والمرئي.

---

(1) مصطفى المحمدى : عبر اسلامية (دار الحق للنشر – طنطا – 1997) ص 156.

ولقد نجحت المملكة - بفضل الله - أكثر من أي دولة من دول العالم الإسلامي في التصدي للغزو الثقافي، وفي تحقيق الأمن لمواطنيها والحفاظ على هويتهم الإسلامية، وثقافتهم المستمدة من ينابيعها الصافية التي تتمثل في الكتاب الكريم والسنة النبوية، وما بني عليهما من تراث علمي، وقيم خلقية يدين لها مجتمع المملكة المسلم بالطاعة والامتثال.

إن التعليم الديني بما يحمله من معارف كبرى تنفع الناس في دنياهم وآخرتهم، لازالت له الصدارة في نظام التعليم في المملكة، إلى جانب العلوم النافعة التي توصل إليها الإنسان في هذا العصر، والتي تيسر سبل الحياة في جميع المجالات.

المبحث الثالث

عوامل تحقيق الأمن فى الإسلام

عوامل تحقيق الأمن فى الإسلام

تتعدد عوامل تحقيق الأمن كما تتنوع أسبابه، وذلك لتعدد مستويات الأمن ودرجاته، فهناك: أمن الفرد، وأمن المجتمع، والأمن القومي، والأمن الاقتصادي والسياسي، وكذلك الأمن الاجتماعي .

ومن ثم يتطلب تحقيق الأمن لهذه الفئات إجراءات سلوكية وسياسية وعسكرية وأيديولوجية واقتصادية أيضاً.

وقد وسع الإسلام كل هذه الإجراءات وتلك العوامل، ولكن لا يتسع المقام لبسط القول في جميع هذه العوامل، ولذا انتقينا منها ثلاثة عوامل فقط، وهي:

اولا: التربية الإسلامية

حرص الإسلام على تربية أبنائه على أسس تربوية صحيحة تحقق لهم عيش حياة هادئة مطمئنة تحضهم على الإسهام في صنع حضارة ذات طابع أخلاقي وعلمي في آن واحد[1].

ومن أبرز الأسس التي تحقق الأمن والسكينة في التربية الإسلامية العقيدة الدينية التي توجه الفرد والمجتمع إلى الخير وتمنعهم عن الشر، وقاعدة الإسلام في التربية لها جلالها، فهو يصب في نفس الفرد العقيدة الدينية، ويدع هذه العقيدة لتشرف على تربيته حتى تجعل منه نموذجاً للإنسان

---

(1) د. نبيل السمالوطي: التربية الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، سلسلة قضايا إسلامية، العدد 88 لسنة 1422هـ – 2002م، ص23، 24 .

بالمعنى الصحيح، الإنسان الذي يستثمر مواهبه في الخير الذي يعود على الإنسان والبشرية بالرفعة والنهوض، لا في إشعال الحروب التي تترك خلفها الخراب والدمار ، وهذا ما تتميز به التربية الإسلامية عن غيرها من أنواع التربية التي تتبع الحضارات الشرقية القديمة والحضارة الغربية الحديثة .

فقد غذت هذه الحضارات أبناءها بالكراهية وحب السيطرة والاستعمار واستغلال القوة في نشر الفساد والإفساد في الأرض . ويشهد على ذلك الحروب والمعارك التي دارت بين فارس والروم وما شهدته الجزيرة العربية من معارك ضارية قامت على أسباب ضعيفة وعقول مريضة وطباع سقيمة قضت على الأخضر واليابس ومن ثَمَّ فإن العقيدة الدينية في الإسلام غرس طيب في نفس المسلم لتهذيبه وتهيئته للخير أينما وجد، ومكافحة الشر متى استطاع إلى ذلك سبيلاً، وهي فوق أنها تهدي الإنسان إلى عبادة إله واحد فوق ذلك كله تهدي الإنسان إلى أهمية وجوده وأنه خليفة الله في الأرض، وأنه لابد مسؤول عن مدى خلافته فيها، ومجازى عما أسدى من خير ومحاسب عما اقترف من شر .

ثانيا : الأستقرار

أقام الإسلام قواعد الاستقرار على العدل والإحسان وصلة الأرحام والأمر بالمعروف والنهي عن الفحشاء والمنكر والظلم والبغي بغير الحق، وإقامة الحدود التي تصون كيان المجتمع وتحميه من التفكك والتشرد والضياع فقال سبحانه: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون) النحل:90 .

كذلك حقق الإسلام الاستقرار عندما دعا إلى الحوار ونشر الحريات والأخذ بالشورى، فقال تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين) النحل:125 .

ومما يسهم في تحقيق الاستقرار للفـرد والمجتمـع إقامـة عدالـة اجتماعية تذيب الطبقية وتقضي على عبودية الإنسان لأخيه الإنسان، وتعمل على توزيع الثروات[1]، ومكافحة، الجوع والفقر، ونصرة المظلوم والتعاون ونبذ الفرقة، ومراعاة حقوق الأقليات، والتحرر من الخوف، واتباع القـدوة الحسنة. فقال سبحانه: (يأيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكون خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيراً منهن ولا تلمزوا أنفـسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هـم الظالمون) الحجرات:11 .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :(إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً) .

ثالثا : السلام

يحظى السلام في الإسلام بنصيب وافر من الخير وقسط زاخر مـن البر لكل من جعله دعوته في الحياة ومنهجـه فـي التعامـل مـع النـاس. ولعل مكانة السلام في الإسلام ظاهرة جلية في كثير من آيات القرآن المجيد، قال تعالى: (والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) يونس:25.

---

(1) د. محمود حمدي زقزوق، الإسلام في مواجهة حملات التشكيك، المجلس الأعلـى للـشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، عام 1419هـ ــ 1999م، ص 86 .

وجعل الله سبحانه السلام تحية أهل الجنة، قال تعالى: (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العـــالمين) يونس:10.

بل سمّى الآخرة بدار السلام ليحض المسلم على السعي نحو الـــسلام والتنعم بظلاله ونعيمه، قال سبحانه: (لهم دار السلام عند ربهم وهو ولــيهم بما كانوا يعملون) الأنعام:127 .

وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ الحقوق ونهى عن الظلم ودعا المسلمين إلى أن يكونوا عباد الله إخواناً، فقال صلى الله عليه وســلم : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كـــان الله في حاجته).

ان الإسلام رفع راية السلام منذ اللحظة الأولى لميلاده، ولــم يعلــن حرباً إلا إذا كان قد دُفع إليها دفعاً، ولقد ظل ثلاث عشرة سنة بين ربوع مكة محاولاً نشر دعوته في ظل السلام فما استطاع[1]، واضطهد أتباعه اضطهاداً لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ولكنه كان يأمر أتباعه بـــالجنوح إلـــى السلم والأخذ بالعفو والإعراض عن الجاهلين فليس هناك دين دعا إلى السلام كما دعا إليه الإسلام، ولا مذهب من المذاهب القديمة أو الحديثة أســـهم فـــي تدعيم أسس السلام كما أسهم الإسلام.

فالسلام في الأرض هو هدفه ودعوته، وأنشودة رسالته، ولــم تكــن حروبه في الواقع إلا وسيلة لإقرار هذا السلام في الأرض .

---

(1) مصطفى محمود منجود: الأبعاد الإسلامية لمفهوم الأمن في الإسلام ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ سنة1417 هـ ـ1996 م، ص14.

إذا كان التعصب والإرهاب ابنا العنف والتطرف، فإن الإسلام قضى على مجموع العوامل التي تفرز العقول السقيمة والنفوس المريضة التي تسيطر على سلوك الشخصية التي تصدر العنف وتقر بالإرهاب.

فقد حرّم الإسلام على المسلمين دماءهم وأعراضهم وأموالهم، وحض على العفو والتسامح والإحسان إلى المسيء ومراعاة حقوق الآخرين في الحياة والأمن والرأي والكسب والتمتع بنعيم الدنيا وما إلى ذلك من الحقوق فقال تعالى: (يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون· واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً· وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبيّن الله لكم آياته لعلكم تهتدون· ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) آل عمران: 102 ــ 104 .

وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه بمعنى : أتدرون أي يوم هذا؟ قالوا الله ورسوله أعلم· قال: فإن هذا يوم حرام· أفتدرون أي بلد هذا؟ قالوا الله ورسوله أعلم، قال: بلد حرام، أتدرون أي شهر هذا؟ قالوا الله ورسوله أعلم· قال: شهر حرام، قال (إن الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا) .

ويتبيّن مما ورد في بعض آيات القرآن الكريم وبعض الأحاديث النبوية أن التعصب الذي يؤدي إلى الظلم والإرهاب حرام شرعاً، وأن الذي يأتي هذه الأعمال الإرهابية ليروع أمن الناس ويعكر صفو حياتهم بعيد كل البعد عن شرع الإسلام وآدابه، وجاهل بمنهجه وأخلاقه، ولم يدرك قول

رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ظلم من الأرض شيئاً طوقه الله من سبع أرضين)(16)، والإرهاب من أكبر أنواع الظلم وكذلك التعصب، لأن ما ينتج عنهما من أضرار مادية ومعنوية للفرد وللأمة يؤدي إلى زعزعة الأمن وفقدان الاستقرار ووقوع الخسائر الفادحة في الأموال والأنفس، ومن ثم يقع الإرهاب في دائرة الأفعال الإجرامية التي يحارب بها الإرهابي الله ورسوله، قال تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتّلوا أو يصلّبوا أو تقطّع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم. إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) المائدة:33 ــ 34.

ومن هنا يمكن القول: إن الإسلام حارب التعصب ودعا إلى الجدال بالتي هي أحسن، والإرهاب من أشد أنواع الظلم ومن ثمّ يحرم الإرهاب وزعزعة الأمة، ويتوعد كل من يقدم على هذه الأعمال الإجرامية بالعذاب العظيم في الآخرة والخزي في الدنيا، إلا من تاب وآمن وبدّل حسناً فإن الله غفور رحيم.

من ذلك يتضح أن إلصاق تهمة التعصب بالإسلام لا تقوم على أساس، وليس لها أي سند من تعاليم الإسلام. وإذا كان بين المسلمين بعض المتعصبين أو المتطرفين أو الإرهابيين فلا يرجع ذلك بأي حال من الأحوال إلى تعاليم الإسلام، والإسلام لا يتحمل وزر ذلك، وينبغي التفريق بين التعاليم السمحة للإسلام وبين السلوكات الخاطئة لبعض المسلمين.

ومن ناحية أخرى نجد أن التعصب موجود لدى بعض الجماعات في كل الأديان، والإرهاب أصبح ظاهرة عالمية لا يختص بها أتباع دين معين دون بقية الأديان. وهذه حقيقة ماثلة أمام أعين الجميع في عالمنا المعاصر، فهل الإسلام هو الذي أفرز هذه الظاهرة العالمية بين أتباع جميع الأديان .

الأستراتيجية الإسلامية لمواجهة الإرهاب[1]:

الإيمان أعلى مراتب الإسلام وحصن الشريعة وأمان المجتمعات والأوطان وركيزة الأمة لأمان أفرادها وخير أبنائها لإقامة الصرح المتين والأساس الركين الراسخ على قواعد ثابتة عميقة الجذور كأوتاد الجبال التى تتماسك بها الأرض وتتوثق الأودية وأعماق الأنهار بأربطة قوية تتحمل الزلازل وتوابعها ففى ظل الشريعة الإسلامية السمحاء يسود التكافل والتعاون وتزول الأحقاد من النفوس التى أغواها الشيطان فأزهقت أرواح الأبرياء ويتمت الأطفال ورملت النساء وكبدت الدول خسائر مالية كنا فى أمس الحاجة إليها لدفع عجلة التقدم للأمام.

ومن أجل ذلك وضع الإسلام أسلوبين لتخليص المجتمع من أعمال العنف وهما أسلوب الوقاية والعلاج. أما عن الوقاية فهى تتمثل فى مجموعة القيم والمبادئ الإسلامية التى تهيئ الروح الإنسانية تهيئة صالحة قويمة، أما العلاج فقد تمثل فى الحدود لزجر كل من تسول له نفسه فى الاعتداء على البشر.

اولا : الأساليب الوقائية لمحاربة الإرهاب فى الإسلام

الإسلام دين سماوى إلهى يتميز بالعدالة والسماحة والسمو. وقد عالج منذ البداية فى عقيدته وشرعه كافة النوازع الشريرة معالجة مثالية. حيث حارب ما فى النفس البشرية من جموح ورغبات غريزية مستهجنة[2].

---

(1) د/ عبدالغنى حامد مصطفى عبدالمعبود : الأرهاب فى القانون الجنائى الدولى المعاصر ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 1996، ص 385 .

(2) د/ محمد عبد القادر أبو فارس: الأحكام السلطانية - مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ــ 1983م- ص406.

واستئصل منها غرائز العدوان والهدم والعنف وبث في الأنفس مبادئ ومثل مثالية تعرف ما لها من حقوق وما عليها من واجبات. وفي سبيل تحقيق ذلك وضع الشارع الحكيم ما يكفل المساواة بين البشر دون تمييز بسبب العرف أو الجنس أو النسب أو المال حيث قال المولى تبارك وتعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وكذلك يقول رسول الله «لا فضل لعربى على عجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى».

فالمساواة فى كل شئ فعلى الصعيد الاقتصادى نجد أن العمل متاح للجميع فى شتى الميادين وعلى المسؤولين تقدير وتقييم العمل وتحديد الأجر المناسب منه وعلى الدولة مراقبة السلع فى الأسواق لمنع الاستغلال. وعلى أصحاب العمل عدم إرهاق العمال بتكليفهم بأعمال فوق طاقتهم وقدراتهم. كذلك نادى الإسلام بالتكافل الاجتماعى حيث يدعوا إلى التعاون والتضامن فى أعمال الخير والنفع المشترك لأن التعاون قوة للمسلمين حيث يقول المولى عز وجل(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان)المائدة - 2.

كما فرض الله عز وجل الزكاة لتحقيق التضامن بين الأغنياء والفقراء حيث قال الله تعالى(إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)التوبة - 60. وهكذا يسعى الإسلام إلى أن يصبح المجتمع بأسره أسرة واحدة يسعى كبيرهم على صغيرهم وقويهم على ضعيفهم، وتتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم[1]. وتصبح كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تدعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

---

(1) د/ محمد يوسف موسى: محاضرات فى تاريخ الفقه الإسلامى - معهد الدراسات العربية ــ القاهرة ــ 1956م - ص112.

والدولة هنا وفقاً للمبادئ الإسلامية لها دور إيجابى فى رعاية المصالح الاقتصادية العامة وليس دور سلبى محدود كما نادى أصحاب المذهب الفردى[1].

فالدولة فى الإسلام تقوم بكل عمل يؤدى إلى جلب المصالح ورفع المضار.

أما على الصعيد الاجتماعى فقد اهتم الإسلام بكافة حقوق الإنسان دون أى تمييز. فمن ناحية أولى يحمى الإسلام الملكية الفردية الخاصة حيث يقول المولى تبارك وتعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون)البقرة – 188.

كما كفل الإسلام حرية العبادة وحرية الرأى التى عبر عنها القرآن الكريم فى قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)آل عمران – 104. وهاهو عمر بن الخطاب عندما تولى الخلافة لم يحجر على رأى أحد بل قال «لو رأيتمونى على خطأ فقومونى بالسيف»[2]. وفى موقف آخر يقول «أصابت امرأة وأخطأ عمر»[3] ونفس الأمر فى حرية العبادة حيث لم يجبر الإسلام على الدخول فيه بل

---

(1) دكتور/ على بن فايز الجحنى: الإرهاب ـ الفهم المقروض للإرهاب المرفوض – مركز الدراسات والبحوث ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ 2001م– ص125.

(2) محمود سعيد الطنطاوى: من فضائل العشرة المبشرين بالجنة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ 1976م– ص79.

(3) حدث ذلك عندما أراد عمر أبن الخطاب أن يقلل من المهر عندما لاحظ عزوف الشباب عن الزواج بسبب المغالاة فى طلب المهر.

للمزيد راجع: عباس محمود العقاد: عبقرية عمر – نهضة مصر للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ 1989م– ص33.

ترك الأمر للإنسان عن طواعية واختيار. حيث كان أهل الكتاب يتمتعون فى ظل الراية الإسلامية بكافة حقوقهم وكفل لهم الإسلام الأمن والاستقرار ودعا إلى حسن التعامل معهم كما حرص المسلمون على توفير الاطمئنان والأمان لغير المسلمين فى حدود أمن الدولة الإسلامية[1]. ويقول المولى عز وجل (لا إكراه فى الدين) البقرة - 256.

وقوله (ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) يونس - 99.

وكذلك دعى الإسلام إلى حرية التعليم ورفع من قدرة وقيمته فقال الله تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات)المجادلة - 11.

فبالعلم ترفع نسبة المتعلمين وتهبط نسبة الجاهلين ويترتب على ذلك كما أثبت العلماء والفقهاء انخفاض نسبة الجريمة. حيث أن العلم يهذب الأخلاق والنفوس ويقول المولى عز وجل (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) الزمر - 9.

وكذلك سعى الإسلام إلى حرية المسكن ذلك المكان الذى يلجأ إليه صاحبه للراحة والأمان. وللمساكن حرمة فلا يعتدى عليها أو تقتحم بدون إذن شرعى[2]. وتأكيداً على ذلك يقول المولى عز وجل (يا أيها الذين آمنوا ليستئذنكم الذين ملكت إيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة وبعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم) النور - 56.

---

(1) أبو لأعلى المودودى: شريعة الإسلام فى الجهاد والعلاقات الدولية ـ ترجمة د/ سمير عبد الحميد إبراهيم - دار الصحوة ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ 1985م- ص117.

(2) د/ محمد الحسين عبد العزيز: نظام الأمن والعدالة فى الإسلام - دار غريب للطباعة والنشر ـ القاهرة - ص78.

كما سعى الإسلام إلى تقرير مبدأ الشورى للوصول إلى مرحلة الكمال الفكرى حتى يتسنى المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية وللقضاء على الرأى الواحد المستبد المهيمن على مقاليد الأمور فقال الله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) وقوله (وشاورهم فى الأمر).

وقد طبق الرسول ذلك ليكون قدوة طيبة لمن بعده لكل من يتولى أمر من أمور المسلمين[1].

كما أن الإسلام هو دين الرحمة والشفقة فى شتى النواحى حتى فى الحروب وضد أعداء الإسلام يدعونا إلى الرفق بالشيوخ والعجائز والأطفال والنساء. فهاهو الرسول عندما كان يودع جيش مؤتة فيقول لهم: أغزوا باسم الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلو ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً، وستجدون رجالاً فى الصوامع معتزلين للناس، فلا تتعرضوا لهم، ولا تقتلن امرأة ولا صغيراً ضرعاً، ولا كبيراً فانيا، ولا تغرقن نخلاً، ولا تقلعن شجراً، ولا تهدموا بيتاً[2].

وهكذا فى ظل التدابير تطمئن النفوس ويزول الخوف ويسود السلام والمحبة بين البشر وتتوحد المشاعر والأهداف فى ظل حياة تسودها الرحمة والألفة ويظللها الأمن والوئام والتلاحم.

---

(1) عندما جهز الرسول جيشه لملقاة الكفار فنزل بأدنى ماء من بدر فسأله الحباب بن المنذر قائلا أمنزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدم عنه ولا نتأخر أم هو الرأى والحرب؟ فقال له الرسول بل هو الرأى والحرب فقال الحباب: ليس هذا بمنزل فانهض لنأتى أدنى ماء من القوم ثم نعور ما وراءه من القلب ونبنى حوضا نشرب فيه ولا يشربون ونجحت فكرة الحباب ووافقه الرسول.

راجع د/ محمد الحسين عبد العزيز: المرجع السابق - ص79.

(2) د/ محمد الصادق عفيفى: الإسلام والعلاقات الدولية - دار الرائد العربى ـ بيروت ـ بدون سنة نشر - ص197.

ومن جماع ما سبق يتضح لنا وبجلاء أن الإسلام قد وضع العديد من التدابير لكى تكون سياجا واقياً فى مواجهة الإرهاب ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا- أن الشريعة الإسلامية شريعة سمحاء صالحة لكل زمان ومكان. والتسامح فى الشريعة مبدأ طبعة المسلمون مع غيرهم حيث قال الرسول «بعثت بالحنفية السمحة»[1].

ثانيا- الاهتمام بكافة حقوق الإنسان بصورة متساوية لا لبس فيها ولا غموض لمنعه من الانزلاق فى هاوية الجريمة وما يرتب عليها من آثار مدمرة.

ثالثا- اهتمام الإسلام بالمعاهدات والمواثيق اهتماماً كبيراً الأمر الذى يدل على نبذ الإسلام للعنف والإرهاب بكل صورة فيقول المولى عز وجل (إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحد فأتموا إليهم عهدهم إلى موتهم إن الله يحب المتقين) التوبة - 4.

رابعاً- سعى الإسلام إلى حماية الإنسان بمنع الاعتداء عليه بأى صورة من الصور كالضرب أو الجرح أو القتل حيث قال تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) المائدة - 32.

خامساً- الاسلام دين رحمة ومودة ويدعو الناس جميعاً إلى نبذ العنف والهمجية ويقول الله تعالى: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) النبياء - 107. كما ينهانا الإسلام عن التطرف والمغالاة والتشدد فى أى أمر من

---

(1) دكتور: على بن فايز الجحنى – مرجع سبق ذكره – ص165.

الأمور حيث يقول الله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) البقرة - 185.

ثانيا : الأساليب العلاجية لمحاربة الإرهاب فى الإسلام

الجانب الثانى من الاستراتيجية الإسلامية لمواجهة الإرهاب يتمثل فى القواعد والعقوبات الصارمة لردع كل من تسول له نفسه فى الاعتداء على الغير[1].

لذلك وضع الشارع الحكيم عقوبة حد الحرابة من خلال الآية 33 الواردة بسورة المائدة. والمقصود بالحد «العقوبة المقدرة فى الشرع لحجز الناس عن ارتكاب المعاصى ومنعهم من اقترافها حماية للفضيلة وتنظيماً للمجتمع وهى عقوبات ثابتة بنص قرآنى أو حديث نبوى وهى مطهرة للذين زلت أقدامهم وغلبتهم شهواتهم واتبعوا أهوائهم»[2]. ويرى البعض الآخر «إن الحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب مخاطر وترك ما أمر به لما فى الطبع من مغالبة الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بعاجل اللذة. نجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة حذراً من ألم العقوبة وخفية من الفضيحة ليكون ما حظر من محاربة ممنوعاً وما أمر به من فروض متبوعاً فتكون المصلحة أعم والتكليف آتم»[3].

---

(1) محمد عبدالله السمان: الإسلام والأمن الدولي ــ دار الكتب الحديثة ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية 1380هـ ــ 1960م ص81.

(2) د/ محمد رأفت عثمان: الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام - مطبعة السعادة ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية ــ 1975م- ص164.

(3) أبى الحسن على بن محمد حبيب البصرى البغدادى الماوردى: الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ1982م ص221.

ويتضح لنا من جماع ما سبق مدى اهتمام الإسلام بالأمن والاستقرار فى المجتمع ورفضه كل أنواع العنف والتخريب والعدوان كما أنه دين كامل فى النظافة والتعامل به مع الأعداء والأصدقاء[1].

مدى حاجة الإنسانية لأمن الإسلام:

إذا كانت المجتمعات الإنسانية تعاني اليوم من ظاهرة الإرهاب والعنف، وإذا كان أهل الحل والعقد في دول العالم الغربي قد عجزوا عن التصدي لهذه الظاهرة والقضاء عليها، فمن الحكمة ومن دواعي الإنصاف أن يلتفت هؤلاء قليلاً إلى ما يتمتع به الدستور الإسلامي من حلول جذرية لظواهر الانحراف، فالإنسان الذي تألف من عنصرين العنصر الترابي والعنصر الروحي، الأول مصدره المادة الأرضية ـ الطين والصلصال والحمأ المسنون ـ والثاني مصدره نفخة من روح الله تعالى، تعمل الشريعة الإسلامية على تحقيق النمو المتوازن للجانبين معاً والإشباع المتوازن لحاجات هذين العنصرين الأساسيين اللذين يتكون منهما الإنسان، وينشأ الانحراف عندما يفتقد هذا التوازن الدقيق المحكم، وهذا التوازن لا يتحقق إلا من خلال المنهج الإسلامي عقيدة وشريعة وهو الأساس الذي تستهدف التربية الإسلامية تحقيقه، فالإسراف في إشباع الجانب المادي بممارسة الهوى والشهوات دون ضابط يؤدي إلى كل أشكال الانحراف، كما أن الإسراف في الروحية والرهبانية انحراف كذلك[2]، وهكذا عالج الإسلام الانحراف من جذوره وتحسس منابته وتوصل إلى أصوله الأولى، لعل هذا

---

(1) الشيخ/ صالح بن محمد اللحيدان : جريمة الحرابة - جريدة الشرق الأوسط ـ المملكه العربية السعودية -1416هـ ـ العدد 6323 - ص10.

(2) د. محمد عمارة: الإسلام والأمن الاجتماعي ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى سنة1418 هـ ـ1998 م، ص17 .

النهج العلمي السديد هو آخر ما وصلت إليه العلوم التجريبية الحديثة والفلسفات المعاصرة، وهو منهج تحليلي يبحث عن العلل البعيدة والأسباب غير المباشرة للظواهر .

إن الإسلام نظام شامل وكامل بلا ريب، فهو يحكم الإنسان وتصرفاته في كل حالاته، في خاصة نفسه، وفي علاقته بالله تعالى، وفي صلته بأسرته وفي علاقاته الكثيرة المختلفة بالمجتمع الذي يعيش فيه، وفي علاقات الدولة الإسلامية بالدول الأخرى، فهو ينظِّم كل هذه الأحوال والعلاقات، وذلك ببيان الأصول والمبادئ العامة التي تقوم عليهم، والقواعد والقوانين والنظم التي تحكمها على اختلاف أنواعها .

ويلحظ من يدقق النظر في المنهج الإسلامي قدرته البالغة في توجيه النفس الإنسانية وترويضها، وإحداث تغيير في الأداء والحركات، وذلك لأنه يغذي الفرد بمقومات الإصلاح النفسي والتهذيب الخلقي، والقدرة على تحمل الصعاب والثقة بالنفس

فيشعر الذى يتحلى قلبه بالإيمان أن له تأثيراً عظيماً في نفس الإنسان، فهو يزيد من ثقته بنفسه، ويزيد من قدرته على الصبر وتحمل مشاق الحياة، ويبث الأمن والطمأنينة في النفس، ويبعث على راحة البال ويغمر الإنسان بالشعور بالسعادة .

أهم التوصيات والمقترحات

1. إن المشاعر والعواطف التي تنمو في جو الأسرة نعمة ورحمـــة تقـــي التعاسة والشقاء.

2. المطالبة الجادة من الدول والحكومات بدعم الأسرة كمؤسسة تربويـــة، لها أثر كبير في توطيد الأمن والاستقرار.

3. وضع استراتيجيات وسياســات أســرية واضـــحة يتبناهـــا المجتمـــع ويلتزم بها.

4. مطالبة وزارة التربية التعليم بإقرار مادة عن ثقافة الأسرة والمسئوليات فيها،

5. قيام الجهات المعنية بعقد برامج تدريبية متخصصة بتوعية الأب بدوره بالتماسك بين أفراد أسرته .

6. ضرورة وضع الخطط في كيفية الاستخدام الأمثل لوسائل الاتـــصالات الحديثة، والقيام بحملة توعوية شاملة.

7. أهمية المستشار الأسري، بأن تتخذ كل أسرة مستشارًا خاصًا لها،

8. وثيقة الحياة الزوجية الناجحة، وأوصي بها كل زوجين خاصة في بداية حياتهما الزوجية،

9. وكذلك فعل نفس الشيء، بما يسمى: بـــ"وثيقة الطلاق الناجح"،

10. تبني الجهات المعنية، وخاصة وزارة الإعلام لنـــشر ثقافـــة الحـــوار الأسري،

11. التركيز عند التوعية والتثقيف بالبدء بالقيام بأداء الواجبات، ومـــن ثـــم المطالبة بالحقوق.

12. الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ، وحماية المصالح العليا ، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفـراد المجتمـع ، وعدم اللجوء إلى طلب الرّعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق أجنـدة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع ، وممارسة التعبيـر وفـق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك ، وبالوسائل الـسلمية التـي تأخـذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره .

13. توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ، ورفع مستوى الخدمات ، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة.

14. خلق فرص عمل لمن هو في سن العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفـتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة .

15. توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الـشعور بالانتمـاء والولاء ، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيـه الـوطني لبـث الروح المعنوية ، وزيادة الإحساس الوطني بانجازات الوطن واحتـرام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء ، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسـسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات.

16. تعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كرديف وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

17. حماية البيئة من الإخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعـات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغـازات التـي تـسهم

في تلوث الهواء ، والإضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه ، إضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدراً من مصادر الدخل الوطني.

18. تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلالات الناشئة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية ، والنفاذ إلى أسبابها ، ووضع الحلول الناجحة لها ، حيث تتولى الدولة بما تملك من أجهزة وقدرات في التصدي لكل الأخطار ، وتتبع من الوسائل والأساليب ما يكفل معالجة الاختلالات عن طريق وضع الخطط الإستراتيجية في رسم صورة المستقبل وتحسين الأوضاع المعيشية.

19. الأخذ بيد الفئات الأقل حظا لتنال نصيبها من الرعاية ، كما تقوم المؤسسات التربوية بإعداد النشء اجتماعياً ونفسياً ومعرفياً ليكونوا مواطنين صالحين ، وفيما يتعلق بالتصدي للجرائم فإن الدولة بما تملك من جهاز قضائي وأمني قادرة على تجفيف منابع الجريمة ، إضافة إلى الإجراءات للتخفيف من آثارها على أن هذا الدور الأساسي للدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي والتصدي للآفات التي تهدده لابد وأن يحظى بمساندة مؤسسات المجتمع المدني الدينية منها والخيرية والشبابية والتطوعية ، ومنها يبرز دور المسجد في تهذيب الأخلاق والحث على المكارم ، والتحذير من الفتن فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، والصوم جُنة ، والذكر غذاء الروح ، ومبعث الطمأنينة ، وهنا يأتي دور الوعاظ في التوجيه والإرشاد وتعريف الناس بالإحكام والحلال والحرام.

20. تدعيم دور النوادي والجمعيات الخيرية باعتبارها داعماً رئيساً في مكافحة الآفات الاجتماعية عن طريق توجيه طاقات الشباب إلى

العمل النافع والابتعاد عن رفاق السوء من خلال الانخراط في النشاطات الهادفة والإعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والفائدة .

21. تضافر الجهود الوطنية والدولية لتجفيف منابع الإجرام والقضاء على أسبابه وتعقب المجرمين المخلين بالأمن، والتعاون على المستوى الوطني ، بحشد طاقات الأمن لتقف صفاً واحداً في وجه الانحرافات المخلة بالأمن تحقيقا لقول الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم: (من رأى منكم منكراً فليغير بيده ،ولمن لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبلقبه وذلك أضعف الإيمان).

22. تدعيم وسائل السلامة لتوفير الأمن النوعي، ثم تطوير الأجهزة الأمنية، وذلك بتزويدها بالوسائل الحديثة اللازمة للتعامل مع الأزمات الأمنية ومواجهة التطور في متناول المجرين ،فإنه ينبغي أن تمتلك قوات الأمن ما يفوق ذلك من الوسائل حتى تظل ممسكة بناصية الأمن.

23. على الدولة أن تعمل على توفير فرص العمل المناسبة للأفراد لتضمن لهم حياة كريمة وتوفر لهم الكفاية الشرعية ، ولتبعد عنهم شبح البطالة ليكونوا عناصر فاعلة ومؤثرة في المجتمع ، بدل تحولهم إلى أداة فوضى وتخريب مما يؤثر سلبا على الأمن والسلم الاجتماعي.

24. العمل المستمر على مراجعة وتطوير القوانين والإجراءات المنظمة لسوق العمل والتأكد من تطبيقها.

25. الاهتمام بالموارد البشرية كونها المرتكز الرئيسي للتنمية المستدامة.

26. ومن المهام والمسؤوليات التي يجب على الحكومة وأجهزتها توفيرها لضمان تحقيق الأمن الاجتماعي ، هي تهيئة مناخ تعليمي متقدم ،

من خلال توفير مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية ضمن الولايــة القانونية للدولة ، ويعتمد ماتحتاج إليه هذه المؤسسات مــن احتياجــات على العديد من العوامل من بينها على سبيل المثال : تــوفير المبــاني المناسبة وتزويدها بالمياه النقية الصالحة للشرب وبــالمواد التدريــسية وبالمعلمين المؤهلين وضرورة تقاضيهم لرواتــب تنافــسية محليــا ، وما تحتاج إليه من مرافق تربوية خدمية مكملة كالمكتبات والمختبرات والحواسيب.

27. توفير الكوادر الطبية والبني التحتية الطبية هو من مــسؤولية الدولــة لتحقيق الأمن الاجتماعي لمواطنيها.

28. تتطلب الخدمات الصحية ضرورة توفير الرعاية العلاجية المناسبة عبر شبكة متكاملة من وحدات الرعاية الأساسية بالريف والحضر على حد سواء وربط كل ذلك بإستراتيجية وطنية تعمل علــى تــوفير وحــدات العلاج المتخصصة والمرتبطة بالبحث العلمي والتعليم الطبــي، مثــل وحدات علاج الأمراض المزمنة والمستعصية ، بحيث يتم الربط بــين هذه الوحدات العلاجية المتخصصة وبين مراكز البحث وكليات الطــب المعنية بهذا الشأن.

29. الحزم في تنفيذ القانون ، وعدم السماح لمخافة الأنظمــة والتعليمــات ولذلك يجب أن تضطلع الأجهزة الحكومية بمهام ضبط الجريمة ومنــع الجريمة وتنظيم السلوك والاستعداد لتقــديم الحمايــة لمــن يحتاجهــا والغرض من ذلك كله بسط الأمن وعدم السماح لأصــحاب النفــوس الضعيفة للإخلال بالاستقرار والسلم الأهلي وتخريب الأمن المجتمعي .

31- إثراء المعرفة وتنميتها وذلك من خلال البحث العلمي الهــادف الــذي يكشف أسرار الطبيعة وتنمية المعرفة بشتى ألوانها وتخريج القيــادات

العلمية التي تتولى تطوير المعرفة ، وتعد هذه المهمة ركناً أساسياً من أركان رسالة الجامعة ، فالجامعات هي المراكز الرئيسية في المجتمع لإثراء المعرفة وتكوين القيادات العلمية جيلاً بعد جيل.

32- يقع على مسئولية الجامعات أن تنهض بالمجتمع وتساهم في حل مشاكله وبناء حضارته وتحقيق الرخاء والرفاهية لأبنائه ، ولقد أصبح لزاماً على الجامعات أن تنفتح على المجتمع وتعطي الأولوية في بحوثها لاستخدام الطاقات المتاحة أفضل استخدام ، ولحل مشاكل القطاعات المختلفة في المجتمع.ويتطلب ذلك أن تخطط برامج التعليم والبحث العلمي للمجتمع وفقاً لإحتياجاته ومتطلبات التنمية فيه وخاصة بالنسبة للمجتمعات النامية.

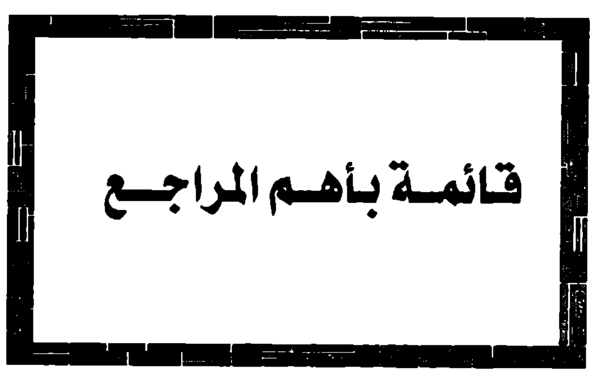
33- يقع على الجامعات مسئولية تربية دينية وروحية وخلقية وعلمية و رياضية ورفع فاعلية الضمير بين وجدانه وتدريبه على إدارة وتصريف الأمور.فالجامعة هي المكان الذي يتم فيه إعداد الفرد بشكل علمي ومنظم ليصبح إنساناً متكاملاً ديناً وعقلاً وعلماً وجسماً وضميراً وسلوكاً.

34- ربط القيم الأخلاقية بمفردات واقع النشء داخل وخارج المدرسة من خلال أمثلة واقعية ترتبط بالمحيط البيئي ليتعلم النشء متى وأين يطبق تلك المعارف النظرية.

35- اتجاهات المعلم نحو التنشئة الأخلاقية للطفل وأساليبها إذ أن المعلم باعتباره قائد إداري للطلاب ، ومخطط ومنفذ للمواقف ، والخبير الممثل للجماعة ، ورمزها الضابط للعلاقات الداخلية ، والقائم على الثواب والعقاب ، والمحتكم إليه ، والممثل للمسؤولية الفردية ، يأتي على رأس العوامل المؤثرة في تنشئة أولادنا داخل المدرسة من خلال

عمليات التفاعل الاجتماعي ، وتصبح المكتسبات الأخلاقية والثقافية للطفل ذات علاقة باتجاهات المعلم نفسه.

36- تعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتماء والولاء والمسؤولية و تعزيز الوعي الشرعي الصحيح بين أفراد المجتمع التربوي-وخصوصاً الطلاب-فيما يتعلق بقضايا الغلو و التكفير والتطرف والإرهاب. و التوعية بأخطار تعاطي المخدرات وأثارها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على الفرد والمجتمع و الحث على احترام القانون والنظام العام.و تعزيز مفهوم (الشرطة المجتمعية) وأن الأمن مسؤولية الجميع. والحث على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة، وتقديم المعلومات التي تساعد أجهزة الأمن في الوصول إلى مرتكبي الجريمة التي تهدد أمن الوطن والمواطن . و تدعيم علاقة الشرطة بالمواطنين، وتحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.



قائمة بأهم المراجع

قائمة بأهم المراجع

1. أحمد مجدى السكرى: الأمــن والتعــاون فــي المتوســط ، قــراءات استراتيجية ، س 7 ، ع 10 ، أكتــوبر 2002 ، مركــز الدراســات السياسية والإستراتيجية.

2. د/ أحمد السيد عرفه : تحديات العولمة - مطبعة السلام - القــاهرة - ط1 - 2006.

3. د/ احمد على إبراهيم : الأمم المتحدة والسلام العالمي - دار الشروق - القاهرة - ط3 - 1998

4. د/ امجد صالح وهبه : حقوق الإنسان - مكتبة مدبولى - القــاهرة - 2005.

5. د/ احسان وحيد : سبل تطوير المؤسسات التعليمية - دار الوفاء للنشر - الاسكندرية - ط1 - 2007 .

6. د/ ابتسام الحمادى : تفعيل دور المؤسسات التعليمية- مكتبة السلام - الغربية - 2004.

7. د/ أمينه محمد خليل : دور الأسرة في بناء مجتمع متطور - دار الوفاء للطباعة والنشر - الإسكندرية - 1999.

8. ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الأول ، القاهرة ' دار الحــديث ، ط 2003 .

9. أبو لأعلى المودودى: شريعة الإسلام في الجهاد والعلاقات الدوليــة ـــ ترجمة د/ سمير عبد الحميد إبــراهيم - دار الــصحوة ـــ القــاهرة ـــ الطبعة الأولى ـــ 1985م.

10. أبى الحسن على بن محمد حبيب البصري البغدادي الماوردى: الأحكام السلطانية والولايات الدينية – دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ1982م .
11. الفيروز أبادي ، القاموس المحيط.
12. ابن خلدون ، المقدمة .
13. د/ جمعه شعبان وافى : التعليم والأمن في نظر الإسلام ، بحث في مؤتمر ((الأمن مسؤولية الجميع))أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1999.
14. مختصر صحيح مسلم.
15. صالح بن محمد اللحيدان : جريمة الحرابة – جريدة الشرق الأوسط ــ المملكة العربية السعودية –1416هـ ــ العدد 6323 .
16. د/ محمد الحسين عبد العزيز: نظام الأمن والعدالة في الإسلام – دار غريب للطباعة والنشر ــ القاهرة .
17. د/ محمد الصادق عفيفى: الإسلام والعلاقات الدولية – دار الرائد العربي ــ بيروت ــ بدون سنة نشر .
18. محمد عبدالله السمان: الإسلام والأمن الدولي ــ دار الكتب الحديثة ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية 1380هـ ــ 1960م.
19. د/ محمد رأفت عثمان: الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام – مطبعة السعادة ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية ــ 1975م.
20. د·محمد عمارة: الإسلام والأمن الاجتماعي ــ دار الشروق ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى سنة1418 هـ ــ1998 م.

21. د/ محمد إبراهيم حامد : فضائل الإسلام ، دار الشروق ، القاهرة ، 2008م.

22. د/ محمد خليل الزبيدى : أبعاد الأمن الاجتماعي - دار الشروق - القاهرة - ط2 - 2003 .

23. مصطفى علوي ، ملاحظات حول مفهوم الأمن ، النهضة ، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ القاهرة ؛ 2000.

24. موفق مضار، مساعد الأمين العام لشؤون الأمن القومي العرى في جامعة الدول العربية ، مؤتمر الأمن الإنساني في الدول العربية ، الأردن - عمان 2005 .

25. محمد بن عيس الترمذي، سنن الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر . دار إحياء التراث العربي بيروت ، ج 5 .

26. د.ممدوح شوقي ،الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1985م

27. د. محمود نجيب حسنى:علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط2، 1973م.

28. د/ مصطفى مهدي عيسى : الانحراف والمجتمع ، دار السعادة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2004.

29. محمد غريب الصوالحه : الآفات الضارة لمجتمع المخدرات - الكويت - 2008 .

30. مهند العنيزى : المخدرات والشباب - دراسة تحليلية - الكويت - 2008 .

31. د/ ماجدة الخطيب : سبل مكافحة الجريمة – بدون دار نشر – 2006 .
32. منى عبدالرحمن السيد : الأمن الاجتماعي الدولي – الدولية للطباعة والنشر – القاهرة – 2009.
33. وفاء زكريا محمد : الأمن الاجتماعي العربي .... إلى أين – الثقافة للطباعة والنشر – القاهرة – 2008 .
34. محمد بن مفلح بن محمد المقدسي :الآداب الشرعية والمنح المرعية – ج1.
35. د/ منال الشرقاوي : التعليم والمرحلة الجامعية – دار الوفاء – الإسكندرية – 2007 .
36. د/ محمد الشهرانى : الأمن والأمن الاجتماعي – بدون دار نشر – 2006 .
37. د/ محمد المجذوب : التنظيم الدولي – الدار الجامعية – بيروت 2002.
38. د/ محمود علي علي : الأسرة .... أساس المجتمع – دارا لهداية للنشر – القاهرة – 2004.
39. د. محمد يوسف موسى: الإسلام وحاجة الإنسانية إليه ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ـ طبعة 1420هـ ـ 1999م.
40. محمد محمد احمد: العدالة الإسلامية – الهداية للنشر والتوزيع – القاهرة – 2003.
41. مصطفى المحمدي : عبر إسلامية – دار الحق للنشر – طنطا – 1997.

42. مصطفى محمود منجود: الأبعاد الإسلامية لمفهوم الأمن في الإسلام ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ سنة1417 هـ ـ1996 م.

43. د/ محمد عبد القادر أبو فارس: الأحكام السلطانية - مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ 1983م.

44. د/ محمد يوسف موسى: محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي - معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ـ 1956م .

45. د/ منال إبراهيم محمد : الأسرة .... صمام أمان المجتمع - الهداية للنشر - المنصورة - 1999.

46. د/ محمود حمدي زقزوق: الإسلام في مواجهة حملات التشكيك، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، عام 1419هـ ـ 1999م.

47. محمود سعيد الطنطاوي: من فضائل العشرة المبشرين بالجنة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ 1976م.

48. د/ سيد عبدالحفيظ المولى : المخدرات والشباب - مطبعة النجاح - القاهرة - 1999 .

49. سنن البيهقي الكبرى ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا: مكتبة دار الباز مكة المكرمة 1414هـ 1994م - ج8.

50. سنن الترمذي - ج3 .

51. د/ علاء الدين محمد محسن: المخدرات ... والجريمة – دار الوفاء – الإسكندرية – 2008 .

52. د/ عبدالغني حامد مصطفى عبدالمعبود : الجريمة الدولية – بحث علمي غير منشور .

53. د/ عبدالغنى حامد مصطفى : الأمن والإرهاب المحلى – مجلة الأمن العام – القاهرة – العدد 63.

54. د/ عبدالغنى حامد مصطفى: الآثار الاجتماعية والجريمة – مجموعة محاضرات قانونية – 2006 .

55. د/ عبدالغنى حامد مصطفى عبدالمعبود : الإرهاب في القانون الجنائي الدولي المعاصر ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 1996.

56. د/ على بن فايز الجحنى: الإرهاب ــ الفهم المفروض للإرهاب المرفوض – مركز الدراسات والبحوث ــ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ــ الرياض ــ 2001م.

57. د/ على القهوجي: علم الإجرام والعقاب – الدار الجامعية – بيروت– 2005.

58. على مهند محمد : أبعاد الجوانب الأمنية على الوطن العربي – الأمل للنشر والتوزيع – القاهرة – 2001.

59. د/ عبير عبدالرحمن : الأنشطة الطلابية المختلفة – دار النجاح للنشر – المنصورة – 2007 .

60. عمر هاني عبدالرحمن: العولمة – مكتبة مدبولى – القاهرة – 2009 .

61. عمر معاذ محمد : الأسرة بين الدعم المادي والمعنوي للأبنــاء - دار الوفاء للطباعة والنشر - الإسكندرية - 2001.

62. عباس محمود العقاد: عبقرية عمر - نهضة مصر للنشر والتوزيــع ـ القاهرة ـ 1989م.

63. فايزة محمود على : الأمن الاجتماعي .. أبعاد وأهداف - دار الشروق للطباعة والنشر - القاهرة - 2009 .

64. فضيل أبو النصر ، الإنسان العالمي ، بيروت ، بيسان للنــشر، ط 1 ، 2001.

65. صالح محمد محسن : الفراغ وأهميته - دار النشر العالمية - القاهرة - 2001.

66. وكالة أبناء البحرين http://www.bna.bh/?ID=92264تقارير .

67. رشيد المجلي إبراهيم : المجتمع الدولي والأمن الاجتماعي - الــرواق للطباعة والنشر - عمان - 2009 .

68. د/ ناهد عبدالعال الخراشي: أثر القرآن الكريم في الأمــن النفــسي ـ وكالة الأهرام للتوزيع ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى سنة 1407هــــ ـ 1987م.

69. نهاد فاروق عطا لله : آثار التربية الحسنة على الأجيال - دار النــور للنشر والتوزيع - القاهرة - 2007.

70. نجلاء هادى يونس : صفات وعادات العــرب - بــدون دار نــشر - 1998.

71. د/ نبيل السمالوطي: التربية الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف ــ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، سلسلة قضايا إسلامية، العدد 88 لسنة 1422هـ ــ 2002م.

72. د. زهير الاعرجي : الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج، بحوث في علم الاجتماع الإسلامي (2)، دار الهلال للنشر ، القاهرة، القسم الأول، 2007م.

73. د/ زينب عبدالرحمن : الأسرة وبناء المجتمع – بدون دار نشر – 2001 .

74. زياد حمد : ممتلكات الدولة بين المحافظة والضياع – بدون دار نشر – 2000.

المحتـــــوى

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الثالث	
الإســـلام والأمـــن الاجتماعـــــي	175
الفصل الأول: مكانة الأمن في الشريعة الإسلامية	177
المبحث الأول: ماهية ومكانة الأمن في الإسلام	177
المبحث الثاني: الشريعة الإسلامية والأمن الشامل	183
المبحث الثالث: عوامل تحقيق الأمن في الإسلام	196
أهم التوصيات والمقترحات	196
قائمة بأهم المراجع	219